

جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية



المؤسسات العقابية في الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954 - 1962)

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الأستاذ المشرف:

د. عبد القادر كركار

إعداد الطالبتان:

- رحيمة نوي

- شهرزاد رميثة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
أ. محمد حركات	رئيس الجلسة	جامعة حمه لخضر - الوادي
د. عبد القادر كركار	مشرفا ومقررا	جامعة حمه لخضر - الوادي
أ. سعيدة عمان	عضوا مناقشا	جامعة حمه لخضر - الوادي

السنة الجامعية: 1437-1438هـ / 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى نبع الحنان ووادي الأمان إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله
ورعاهما.

إلى كل معلمينا وأساتذتنا في مختلف الأطوار والمراحل
إلى كل من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء والعطاء جميع
الأصدقاء والزملاء

إلى كل من أسدى لنا معروفا أو دعا لنا في ظهر الغيب
نهدي ثمرة جهدنا هذا الذي نرجو أن يكون خالصا لوجه الكريم
وأن ينفعنا

وينفع كل قارئ له أو مطلع عليه.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعاننا على

انجاز هذه المذكرة، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبعد:

فبعد أن أتممنا مذكرتنا استذكرنا الجهود التي تسببت في وصولنا إلى شاطئ

الأمان، ووجدنا أنفسنا أمام كلمة لا بد من أن نذكرها: إن العمل قد تم

على ما هو عليه بفضل الله تعالى أولاً، وبفضل الذين كانت لهم الأيادي

البيضاء عليه، وهذه الكلمة نتوجه فيها إلى الله بالدعاء والشكر إلى من أفادنا

من العلم حرفاً و إلى كل من قصدناه فأعاننا فشكراً لكرمكم، ومن استنصحناه

فنصحناه، وحدثناه فصدقنا.

دعاء من القلب أن يجزيه الله عنا خير جزاء، فما كان لمذكرتنا أن تخرج إلى

النور لولا التوجيه السديد والرعاية الفائقة التي شملنا بها الدكتور المشرف "عبد القادر كركار"

فكان لملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إظهار هذه المذكرة فضله عن إشرافه علينا وتشجيعه

لنا، حيث أصبحت الدراسة ثمرة يانعة على الرغم من الظروف والأيام الصعبة، فقد قيل "من

علمني حرفاً صرت له عبداً" ونتقدم بالشكر الكبير والعظيم للأهل الذين تحملوا معنا الصعاب،

و وفروا لنا كل سبل الراحة والبحث من أجل الوصول للقيمة، كما لا يفوتنا أن نشكر الطاقم

الإداري للمتحف الولائي للمجاهد بولاية الوادي وولاية بسكرة، كما نتقدم بالشكر إلى الذي أعاننا

على ضبط هذه المذكرة و إخراجها على أحسن حال والحمد والشكر لله عز وجل أولاً و آخراً.

الرمز	مدلوله
إ	إشراف
تر	ترجمة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ع. خ	عدد خاص
د س	دون سنة
م. ل. ش. الماجستير	مذكرة لنيل شهادة الماجستير
م. ل. ش. الماستر	مذكرة لنيل شهادة الماستر
م. ن. د. ج. ت	مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
م. م. و. د. ب	منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث

الرمز	مدلوله
ANEP	Bureau national pour la publication et la distribution
P	Page

مقدمة

كان إنتهاج سياسة إستعمارية محكمة على مر سنوات الإحتلال الفرنسي للجزائر، المَنفذ الأساسي لتكريس وتثبيت وجود فرنسا وضمان الحفاظ على مصالحها في المنطقة . ومع إندلاع الثورة التحريرية التي اعتبرت منعرجا حاسما ومرحلة هامة في تاريخ نضال الشعب الجزائري ضد هذا الاحتلال الأجنبي من جهة، وكانت تحديا عسيرا أريك الفرنسيين من جهة أخرى كان لزاما على الإدارة الاستعمارية أمام هذا الوضع المتأزم الذي أصبح يهدد وجودها، أن تتخذ جملة من الإجراءات والسياسات لوقف امتداد الثورة واقتلاعها من جذورها، أو كما تسميه وقف التمرد الذي قام به الخارجون عن القانون وإحلال الأمن وعودة النظام.

بناءا على هذا تبنت الإدارة الإستعمارية إستراتيجية قمعية خاصة لشن حرب مضادة على الثورة الجزائرية وتطويقها، فجندت كل أجهزتها القضائية والعسكرية لإخمادها. فكانت من جملة هذه الإجراءات فتح وإنشاء مؤسسات عقابية تكون كفيلة بعزل الشعب الذي يمثل العصب والعمود الفقري الذي ترتكز عليه الثورة التحريرية.

- **الإطار المكاني للدراسة:** نتناول في هذه الدراسة موضوع المؤسسات العقابية في الجزائر وكان اختيار هذه الأخيرة نظرا لعدة اعتبارات أهمها:

1 - بروز وانتشار هذه المؤسسات كان في الجزائر أكثر منه في فرنسا.
2 - لأن الجزائريين بالجزائر كانت مأساتهم ومعاناتهم في عقر دارهم أكبر وأعمق من أي مكان آخر.

3 - المؤسسات العقابية بالجزائر كانت كفيلة بأن تعطي صورة واضحة وكاملة عما تعرض له الجزائريون داخل هذه المؤسسات، وما المؤسسات المتواجدة بفرنسا إلا نموذجا مصغرا عنها.

- **الإطار الزمني للدراسة:** ينحصر مجال الدراسة بين سنتي 1954 و 1962، ففي بداية هذه الفترة حدث تحول في مسار كفاح الجزائريين ضد الإستعمار والذي تمثل في تفجير الثورة التحريرية، وبالمقابل كانت السياسة الفرنسية في أبشع مظاهرها وفي عنفوان استبدادها، أما سنة

1962 فقد كانت نهاية لوجود المؤسسات العقابية الفرنسية بالجزائر وفاصلا تاريخيا بين فترة عيش تحت ظلمات الإستعمار وبين فترة عيش تحت ضوء الاستقلال والحرية.

- أهمية الموضوع:

- 1 - أنه يمثل جزءا من ذاكرة الأمة الجزائرية ومعاناتها و إنجازاتها داخل هذه المؤسسات الإستعمارية.
- 2 - يندرج ضمن السياسة الفرنسية الرامية لعزل الشعب عن ثورته.
- 3 - يسطع على جملة من الحقائق المثيرة للغربة ، كوجود عناصر فرنسية وأجنبية وقفت في وجه الاستعمار الفرنسي، والتحققت بجبهة التحرير الوطني. وكرست كامل جهودها في خدمة القضايا العادلة.
- 4 - يشتمل على دراسة بعض المراكز العقابية على اختلاف أشكالها، من محتشدات ومعتقلات سجون وغيرها. فهو يمثل عنصر جمع بينها.
- 5 - كونه يسلط الضوء على وضعية المساجين بداخلها، ويطلعنا على حقيقة الأساليب والأعمال التي كانت تمارس ضد الجزائريين من طرف كبار المسؤولين الفرنسيين ليس فقط من طرف الجنود ، ويحيلنا إلى قضية جد مهمة وهي قضية التعذيب داخل المراكز العقابية. ومدى التزام فرنسا بما جاء في دساتيرها المعروفة وكذا القوانين الدولية.
- 6 - يضم مختلف المواقف الداخلية والخارجية حول قضية التعذيب، وهذا الموضوع يفتح مجالا واسعا لمعرفة القانون الفرنسي المطبق على الجزائريين إبان فترة التحرير.
- 7 - كونه من أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام العالمي والمحلي على حد سواء، لأن قضية الإستعمار وجرائمه قضية جد شائكة، غيرت مجرى حياة الكثير من الشعوب لا سيما الشعب الجزائري.

- دواعي اختيار الموضوع:

- 1 - الرغبة التي تحو كل دارس للتاريخ لمعرفة تاريخ بلاده وخبائاه، والوقوف عند الحقائق التي ربما كانت تخفى على الجزائريين الذين لم يعيشوا تلك الحقبة الاستعمارية.
- 2 - الميل الشخصي لتناول هذا الموضوع الذي يتناسب ومجال تخصصنا.
- 3 - الرغبة في التعرف أكثر على سياسة فرنسا الاستعمارية، خاصة في هاته الفترة العسيرة في تاريخ الجزائريين وإظهار الاختلاف الشاسع لهذه السياسة بين التنظير والممارسة.
- 4 - التطلع لمعرفة واحدا من الأمكنة التي مثلت ازدواجية بن معاناة وإنجازات الجزائريين.
- 5 - مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية، وطالما أن هذه الدراسة تندرج ضمن تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، التي هي مجد كل الجزائريين، فكانت رغبتنا ملحة في أن نتناول جانبا من جوانبها المتعددة.

- مصادر ومراجع الدراسة:

من أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه:

- 1 - "ذكريات المعتقلين" لمحمد طاهر عزوي، وقد تحدث بإسهاب كبير عن المعتقلات و حياة المعتقلين وأدق تفاصيلها. لكن في كتابه هذا لم يشر إلى المؤسسات الأخرى ما عدا ذكر الاختلاف بين المعتقلات والسجون بصورة موجزة.
- 2 - "مداشر وسجون لجاكولين قروج"، وهو من المصادر المهمة التي تناولت هذا الموضوع وهو مهم باعتباره شهادة حية من احد المناضلات الفرنسيات، والتي كانت شاهدة على حياة السجينات السياسيات داخل السجون الفرنسية بالجزائر، ووقفت على العديد من المحطات والذكريات التي تشاركت فيها مع الجزائريين.
- 3 - "التعذيب وانحطاط الإمبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد" للكاتبة مغنية لزرق، وقد تناولت في كتابها قضية التعذيب المستخدم من قبل الاستعمار من زاوية سوسيولوجية وأشارت إلى أبشع أساليبه بجرأة كبيرة، فكان هذا الكتاب من أهم المراجع المعتمدة لما ينطوي عليه من حقائق مؤكدة ليس فقط من قبل الجزائريين، بل حتى الفرنسيين والأجانب .

- إشكالية الدراسة:

كيف استغلت السلطات الفرنسية المؤسسات العقابية، كسياسة ممنهجة في القضاء على الثورة التحريرية، وإلى أي مدى نجحت في تحقيق هدفها، من خلال إنشاء هذه المؤسسات؟.

- التساؤلات الفرعية:

فيم تمثلت هذه المؤسسات العقابية؟.

كيف كانت حياة المساجين والمعتقلين بداخلها؟.

ما هي الأساليب العقابية المتبعة ضدهم؟.

كيف استغلت جبهة التحرير الوطني هذه المؤسسات في خدمة الثورة؟.

ما هي أبرز المواقف الداخلية والخارجية اتجاه سياسة التعذيب داخل المؤسسة العقابية؟.

- منهج الدراسة:

اتبعنا في معالجتنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي، باعتباره منهجا مهما في مثل هذه المواضيع، فقد اعتمدنا عليه في وصف المراكز العقابية وحياة المساجين وظروف عيشهم، كما اعتمدنا على المنهج المقارن للمقارنة وإبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين المؤسسات العقابية التي تم التطرق إليها، مع اعتمادنا على عدة مناهج التي واكبت هذه الدراسة من بينها المنهج التحليلي الذي وظفناه في تحليل بعض المواقف الواردة في الدراسة.

- تقسيم الدراسة:

قسّمنا موضوع الدراسة إلى مقدمة، يندرج تحتها ثلاثة فصول، والخاتمة، إضافة إلى جملة من الملاحق التي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع. وعليه تطرقنا في المقدمة أهمية إيجاد

سياسة استعمارية فعالة في إخماد الثورة، وكيف أن المؤسسات العقابية تعد ركيزة أساسية تخدم هذه السياسة وتحقق أهدافها في نظر الفرنسيين.

وبالنسبة للفصل الأول ، فقد عنواناه ب أشكال ونماذج المؤسسات العقابية، وتطرقنا فيه إلى مفهوم المؤسسة العقابية، ثم تناولنا التشريعات والقوانين التي تنص على إنشاء هذه المؤسسات ثم أبرزنا مختلف المؤسسات من سجون ومعتقلات ومحتشدا ت ومراكز تعذيب وذكرنا أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها، مع ذكر بعض النماذج منها.

أما الفصل الثاني، فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث، حياة السجين داخل المؤسسة العقابية بصفة عامة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى السياسة الاستعمارية بها وبصفة خاصة سياسة التعذيب، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للتنظيم الثوري داخل السجون وفيه تناولنا دور جبهة التحرير في اختراقها و إعادة تعبئة المساجين لمواصلة النضال. أما الفصل الأخير فتطرقنا فيه إلى أبرز المواقف الداخلية والخارجية من قضية التعذيب الذي كان يمارس ضد الجزائريين بداخل هذه المراكز العقابية.

- الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- 1 - صعوبة الوصول إلى وثائق أرشيفية تلم بهذا الموضوع.
- 2 - صعوبة الوصول إلى هاته المؤسسات ، لوجود قوانين تمنع زيارتها والإطلاع على أرشيفها ومثل هذه الدراسات تتطلب منا دراسة ميدانية وهو ما لم يكن متيحاً لنا بسبب هذا العائق .
- 3 - قلة المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع، فأغلبها تشير إشارة بسيطة وغير معمقة.

4 - موضوعنا كان عبارة عن دراسة عامة، وبالتالي كان من الصعب علينا الإلمام بكافة

جوانب الموضوع فهو مجال خصب لا يمكن حصره في بعض العناصر أو الجزئيات.

5 - قلة الشهادات الحية والمصادر الشفوية، وإن وجدت فهي لم تكن قد عايشت ظروف هذه المؤسسات، أو أن مدة مكوثهم بها كانت قصيرة جداً، بحكم إطلاق سراحهم أو فرارهم منها.

وأخيرا وليس آخرا ما يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف
"عبد القادر كركار" الذي كان راعيا لهذا البحث وموجها له ومصوبا لأخطائه، فله منا كل آيات
التقدير والوفاء والاحترام، أدام الله عليه العافية والتألق، وإلى كل من كان له إسهام في هذا
العمل المتواضع بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة، وقلب سليم أحبه الله فينا وأحبنا فيه بإذنه، والله
الحمد.

الفصل الأول

أشكال و نماذج المؤسسات العقابية

المبحث الأول: أشكال المؤسسات العقابية

المبحث الثاني: نماذج عن المؤسسات العقابية
(السجون)

المبحث الأول: أشكال المؤسسات العقابية.

قبل التطرق لأشكال المؤسسات العقابية الإستعمارية خلال ثورة التحرير الجزائرية، لابد أن نعرض لمفهوم المؤسسة العقابية بصفة عامة ثم نلقي نظرة على أهم القوانين والتشريعات الاستثنائية التي اتخذتها فرنسا كوسيلة شرعية وقانونية للقضاء على الثورة التحريرية والتي كانت في نظرها ثورة خبز أو جياح قام بها مجموعة من الفلاقة أو الخارجون عن القانون، وفي هذا الصدد صرح المارشال جوان في 31 ماي 1955: "يجب أن نعي أن مواجهة الإرهابيين تقضي من الناحية الشرعية إتاحة نوع خاص من الترخيص"¹. وهذا التصريح جاء كمبرر لما ستقوم به الإدارة الإستعمارية من ممارسات ضد الشعب الجزائري بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والأموال وحماية التراب كما تدعي.

وبالنسبة لمفهوم المؤسسة العقابية في القانون الدولي: هي الأماكن والمنشآت التي أعدتها الدولة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على المحبوسين بموجب حكم قضائي، وتعد هذه المؤسسات مكانا للحد من الجريمة ومكافحتها وعلاج السجين والإشراف عليه، ويطلق على هذه الأماكن مصطلح السجون، ووفقا لتسمية أقل قسوة مصطلح المؤسسات العقابية². غير أن الوضع في الجزائر خاصة إبان فترة الاستعمار وبالضبط خلال ثورة التحرير (1954-1962)، كان مغايرا ومناويا للمعنى الحقيقي للمؤسسة العقابية والتي يمكن أن نطلق عليها تسمية المؤسسة العقابية الإجرامية نظرا للانتهاكات الجسيمة التي كانت تحدث داخلها، وكذا تنافيا والأهداف والقيم التي وضعت من أجلها المؤسسة العقابية الحقبة والمراعية لمبادئ والقيم الإنسانية، وفي هذا الصدد كانت قد أقرت هيئة الأمم في 20 أوت 1955،

¹ - وقبله صرح سوزيني النائب العام للجزائر العاصمة في (le jornal d'Alger) في 8 ديسمبر 1954: "من الضروري في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي نعيشها أن نعرض عدالة خاصة واستثنائية". انظر : حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830-1962)، تر: بوجلة عبد المجيد، د ط، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 24.

² - أسماء كلانمر: الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الإجتماعي للمحبوسين، م. ل. ش. الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، إ. عمر خوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2012/2011، ص 5.

قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ومن خلالها أخذت طابعا رسميا ودوليا ودعوتها إلى إستعمال السجن كإصلاح وعلاج في إطار إحترام الحقوق الأساسية للمسجون، وتغيير نظرة الشعوب إلى السجون من نظرة عقاب وردع إلى نظرة إصلاح¹، لكن شتان بين التنظير والممارسة ذلك أن فرنسا وبالرغم من أنها عضو فاعل في الهيئة إلا أنها لم تلتزم بما جاء في بنودها ومواثيقها.

ودون مراعاة للقوانين والمعاهدات الدولية، سخرت فرنسا القضاء القمعي كأسلوب نظيف وشرعي لمواجهة كل ما يهدد وجودها وأمنها في الجزائر، ومع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية خاصة بعد العام الأول من الثورة، سارعت فرنسا إلى إصدار بعض القوانين والتشريعات والتي اتسمت بالطابع القمعي والتعسفي في حق الشعب الجزائري، مخالفة بذلك مبادئ الثورة الفرنسية التي يتغنى بها الفرنسيون ومتعدية على مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان²، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا مختلف المعاهدات والاتفاقيات ومجموعة المبادئ التي صاغتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومن أبرز هذه الحقوق: (الحق في الحياة، عدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عدم التعرض للقبض أو الاحتجاز التعسفي، الحق في محاكمة عادلة...الخ)³.

ومن أبرز التشريعات التي ساعدت فرنسا في إطلاق يدها على الجزائريين وارتكاب تجاوزات لا إنسانية في حقهم داخل المؤسسات العقابية وحتى خارجها، والتي بموجبها أصدرت

¹ - أسماء كلا نمر: مرجع سابق، ص 2.

² - القانون الدولي: هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي، وما يقام في إطاره من علاقات أشخاصه المختلفة. ويعمل على حماية حقوق أفراد المجتمع الدولي. للمزيد ينظر محمد أمين أوكيل: محاضرات في القانون الدولي العام، المبادئ والمصادر، قسم التعليم القاعدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014/2015، ص5.

- حقوق الإنسان: هي ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والمجموعات من أي أعمال تتدخل في حريتهم الأساسية، ومن أهم سماتها أنها مضمونة دوليا وتتمتع بالحماية القانونية على الصعيد الدولي والمحلي انظر: مكتب الأمم المتحدة: حقوق الإنسان والسجون، مرشد مدرب موظفي السجون على حقوق الإنسان، ع 11، نيويورك وجنيف، 2004، ص28.

³ - نفسه، ص28

السلطات العليا الفرنسية جملة من القرارات والتعليمات تقضي بتشكيل مراكز عقابية وإخضاع الجزائريين بكل أساليب القمع والاضطهاد، ما يلي:

- قانون الطوارئ: سمي بقانون الاستعجال صدر في 3 افريل 1955 صالح لمدة ستة أشهر، وحالة الطوارئ في القانون الدولي هي: " حالة استثنائية أو وضع قانوني مؤقت يسمح باتخاذ تدابير قانونية معينة غايتها رد الخطر أو التهديد الذي يحدق بالدولة، ونظام الطوارئ هو نظام قانوني يتم عن طريق قوانين وتشريعات متفق عليها"¹، وقبل صدور هذا القانون قدمت الحكومة الفرنسية عرضا لتوضيح الدواعي الأساسية حول مشروع القانون المتعلق بحالة الطوارئ أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، مما جاء فيه: "أن حالة الفوضى التي تعرفها الجزائر حاليا هي من تدبير عدد قليل من الخارجين عن القانون يركز نشاطهم في الوقت الراهن على مناطق مؤهلة لهذه الأعمال، أي أعمال العصابات ويخشى في حال استمرارها أن يتقطن الشعب كون تضامنه مع المتمردين أفضل من التعاون مع فرنسا، وأن الاضطرابات المعزولة والمحدودة من شأنها أن تتحول إلى إنتفاضة عامة"².

بناء على هذا العرض يمكن أن نستنتج أن السلطات الفرنسية كانت تسعى من وراء إعلان حالة الطوارئ إلى مواجهة الثورة في أسرع وقت ممكن (فقد رأت فيها تهديدا كبيرا لمصالحها) بواسطة إجراءات قمعية بوليسية، مثلما صرح بذلك جاك شوفالي (Jacques Cheuvalier) رئيس بلدية مدينة الجزائر وكاتب الدولة السابق للقوات المسلحة في شهر ماي 1955: "نحن لا نقاوم الخارجين عن القانون بالوسائل القانونية، بل نقاومهم بنفس الأساليب التي يتخذونها، ذلك هو قانون الدفاع عن النفس من أجل الوطن"³، وهذه التصريحات تبين أن

¹ - جغلون زغود: حالة الطوارئ وحقوق الإنسان ، م.ل.ش.الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، إ:بوجمعة صويلح، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2005/2004، ص30.

² - حسين بوزاهر : مصدر سابق، ص24.

³ - ويضيف روبير لاكوست، الوزير المقيم بالجزائر في تصريح له أمام الجمعية الوطنية في 8 مارس 1956: "من غير المستصاغ الاعتقاد بأن الوسائل القانونية كفيلة وحدها بتحقيق الأمن والتهدة".(انظر: حسين بوزاهر:مصدر نفسه، ص26).

مضمون قانون الطوارئ سيكون متبوعا بأساليب قمعية وقوانين زجرية سوف يتم تطبيقها تحت غطاء الشرعية لمواجهة الوضع القائم في الجزائر.

وقد تم التحضير لمشروع هذا القانون في عهد حكومة مانديس فرانس (Mendes France) وتحت إشراف وزير الداخلية فرنسوا ميتيران (Francois Mitterran¹)، إلا أن سقوط هذه الحكومة أخر تقديم هذا المشروع ، بعدها عرض المشروع على البرلمان في مارس 1955 للمصادقة عليه وكان أكثر قسوة وجورا²، وعندما قدم المشروع على البرلمان الفرنسي، كانت الحكومة لا تريد أن تتقل مهام الشرطة إلى الجيش لأن هذا المشروع كان يتضمن إدماج هذا الجهاز ضمن مهام الجيش وهذا باقتراح من طرف السلطات العسكرية . وتم طرح المشروع بطريقة تحاول أن تجد تكييفا قانونيا يسمح للجيش بممارسة الدفاع داخل التراب الوطني، في حين أن مهمته الأساسية هي حماية التراب الوطني من أي اعتداء خارجي، وتم في الأخير الاتفاق على تعريف إجراءات حالة الطوارئ على أنها إجراءات جديدة تتأقلم مع الصور الجديدة للصراع، وهذا تجنباً لفرض حالة الحصار الشامل التي تؤدي إلى إلغاء كل المؤسسات المدنية وتقييد الحريات العامة³.

لكن في واقع الأمر أن نظام الطوارئ الذي طبق في الجزائر لا يختلف عن حالة الحصار لأن جل ما مورس من قبل الإدارة الاستعمارية يؤكد ذلك، كما يجمد العمل به في حالة سقوط الحكومة أو حالة حل البرلمان ولا يمكن للحكومة الجديدة تطبيقه إلا بموافقة الجمعية الوطنية، وانتهى العمل به يوم 4 أكتوبر 1955م⁴.

¹ - ولد عام 1916 وعين في سنة 1947 وزير لقدماء المحاربين، ثم أصبح مكلفا بالمقاطعة الفرنسية ، شغل منصب وزير حكومات الجمهورية الرابعة، ثم شغل مناصي وزير عدل 1956-1957.(انظر: بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة (1957-1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص5).

² - رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة ، الجزائر، 2012، ص203.

³ - أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، م. ل. ش. الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إ: عبد الكريم بوصفصاف، قسم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2006، ص117.

⁴ - نفسه، ص118.

وقد مثل هذا القانون إنتهاكا خطيرا لحقوق الجزائريين وإختراقا للقوانين الدستورية الفرنسية المعمول بها لأنه مثل تقنيا للإجراءات القمعية الفرنسية، هذا ما أكده "ماري" المدير العام المكلف بالمسائل الأمنية في تقرير له يوم 13 ديسمبر 1955: "باعتباري مسؤول عن الأمن الوطني، من غير المعقول أن تتصرف الشرطة الفرنسية بنفس أساليب الشرطة السرية النازية وحتى كوني ضابط إحتياطي فأني لا أطيق حتى مقارنة الجنود الفرنسيين بالجنود الألمان"¹.

- دستور السلطات الخاصة: بعد توقف العمل بقانون حالة الطوارئ، تم البحث عن آلية جديدة لمنح الحكومة سلطات واسعة تخول لها الاستمرار في حماية الوضع المتدهور في الجزائر فكانت السلطات القانونية في كل مرة عندما تكون معطلة تلجأ إلى إجراءات خاصة، ومن هنا انطلقت الدعوة للحصول على سلطات خاصة تخول للحكومة كامل الصلاحيات، وعلى إثر هذا قدمت حكومة غي مولي (Guy Mollet)² مشروع قانون السلطات الخاصة للجمعية الوطنية وتمت المصادقة عليه وصدر مؤرخا في 16 مارس 1956، وقد نص على أن الحكومة الفرنسية تمتلك في الجزائر السلطات الواسعة لاتخاذ أي إجراء خاص تفرضه الظروف، من أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والوحدة الترابية³.

ووفق هذا القانون تم إسناد المهام للسلطات العسكرية على مستوى كامل التراب الوطني، سواء في المدن الصغرى أو الكبرى، وتم توسيع صلاحياتها نظرا لما تملكه من إمكانات قمعية، واستحوذت على الصلاحيات المدنية وأعطيت كامل السلطات للحاكم العام في اتخاذ الإجراءات لإعادة الأمن⁴، وطبقا لهذه الصلاحيات فإنه بإمكان السلطات العسكرية اتخاذ أي إجراء أمني مثل إقامة المحتشدات والمعتقلات والسجون وتقييد الحريات العامة (حتى على

¹ - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص 25.

² - غي مولي: (1905-1975) شارك في المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي في شمال فرنسا، وعين أمينا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي، ثم شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الرابعة، ثم أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في فيفري 1956 (انظر: عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مطبعة مديولي، د س، ص 86).

³ - أحمد منغور: مرجع سابق، ص 119.

⁴ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 207.

الفرنسيين)، ومن هنا بدأت تخوفات عدد كبير من الفرنسيين حيث أنه لم يتم تحديد طبيعة هذه الحريات العامة التي تهدد الأمن والنظام، وعلى إثر هذا طلبت الحكومة من الجمعية الوطنية تمديد العمل بالسلطات الخاصة في فرنسا نفسها بحجة أن الثوار يريدون نقل العمليات إلى التراب الفرنسي¹، وهكذا منذ 1957 أصبحت هذه السلطات مطبقة في فرنسا وبقية سارية المفعول بطلب من الحكومات المتعاقبة، لأن هاته السلطات تهدف إلى إبقاء الجزائر فرنسية ولا مجال للتفكير في الاستقلال، وإحياء الجزائر الفرنسية بإجراء إصلاحات شاملة وقمع الثورة بتطبيق إجراءات تعسفية ضد القاعدة الشعبية والثوار.

وعليه بموجب قانون حالة الطوارئ أو مرسوم السلطات الخاصة صدرت العديد من التشريعات والقوانين الجائرة ضاربة عرض الحائط مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، وبما أن التعذيب كان أبرز عنصر مشترك بين المؤسسات العقابية سنتناول بعض التشريعات بشأنه.

- تشريعات بشأن التعذيب: لقد اقترحت شخصيات سياسية فرنسية منها (Roger Willaum) تشريع التعذيب في عهد جاك سوستال (Jacques Soustelle) سنة 1955²، ليكون وسيلة في الاستتطاق دون أن يترك آثارا ويطلق عليه التعذيب النظيف، إلا أنه رفض تخوفا من سخط الرأي العام العالمي بشأن هذا العمل الإجرامي، لكن بعدها أصدرت أوامر وتعليمات من مسؤولين عسكريين تسمح بممارسة التعذيب خاصة بعد قرار جانفي 1957 والذي تمثل في³:

- منح الوالي السامي لمقاطعة الجزائر السلطات العسكرية صلاحيات البوليس التي هي من اختصاص السلطات الإدارية وكذا السلطات الخاصة المنصوص عليها في المادة الثالثة من

¹ - أحمد منغور: مرجع سابق، ص 120.

² - حاكم عام للجزائر ومن المتخصصين في علم السلالات البشرية، كان مسؤولا على مصالح المخابرات التابعة للجنرال ديغول خلال الحرب ع 2، ثم عين واليا عاما على الجزائر عام 1955 (انظر: عبد القادر بخليلي: مذكرات عبد القادر بخليلي، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2012، ص 94).

³ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 208.

مرسوم 16 مارس 1956، بموجب هذا القرار أصدرت السلطات العسكرية أوامر ذات طابع سري¹ كان من أهمها:

- تعليمة ماسو (Massu)² لقيادة النواحي والأقسام العسكرية الخاصة بالتعذيب وتنفيذ الإعدام على المخربين والمحرقين، وقد كشف عن هذه التعليمة كولونيل في الجيش أثناء جلسة محاكمة قضية تمرد الجنرالات سنة 1961 (Affair barricade 1961)³.

- تعليمة الجنرال آلار (Allard)⁴ بتاريخ 20 أبريل 1957 يقول فيها: "إن أسماء المعتقلين يتم الإعلان عنها للنائب العام للعدالة في سرية تامة"، وما يمكن استنتاجه من هذه التعليمات أن كل من يلقي عليه القبض من الجزائريين فإنه يتعرض للتعذيب الوحشي، مما يترتب عن ذلك وجود آثار جسدية أو حالات وفاة يتم الإبلاغ عنها في سرية تامة، ومما لاشك فيه أن المسؤولين العسكريين أصدروا أوامر وتعليمات لارتكاب مثل هذه السلوكات وإلا كيف يمكن تفسير وجود مراكز تعذيب مارست فيها أجهزة مختصة مختلف أشكال التعذيب والقمع، وهذا ما أكدّه الضابط "ايستوب" في جلسة محاكمة أمام محكمة عسكرية، أن مئات الضباط تلقوا أوامر التعذيب⁵.

إضافة إلى هذا لم يكن تشريع وترخيص استعمال التعذيب المنتظم كقاعدة أساسية للمؤسسة العقابية من قبل العساكر وكذلك الشرطة، جوابا على أعمال إرهابية قامت بها جبهة التحرير كما كانوا يدعون، بل كان النتيجة المباشرة لنظرية الحرب الثورية التي أعدها عدد من

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 209.

² - عسكري محترف، عين قائدا للفرقة العاشرة للمظليين، وأصبح قائدا عاما للشرطة بالجزائر، ترقى إلى رتبة جنرال وعمره 47 سنة (انظر: عبد المجيد عمران: مرجع سابق، ص 86).

³ - نظم هذا الانقلاب في الجزائر من طرف جنرالات الجيش الفرنسي المتقاعدون والمعارضون للمفاوضات السرية التي كانت تجرى مع جبهة التحرير في يوم 22 أبريل 1961، لكنه كان انقلابا فاشلا للإطاحة بالرئيس شارل ديغول.

⁴ - ضابط استخبارات للفرقة الثالثة التي كانت تستنطق العربي بن مهيدي، (انظر: لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، م. م. و. د. ب في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007، طبعة خاصة، ص 219).

⁵ - رشيد زبير: مرجع نفسه، ص 209. 210.

الضباط العسكريين سنوات الخمسينات، وحتى لو كانت النظرية في البداية لا تدافع عن التعذيب، فإنها أشارت إلى أن مذهب الحرب المناهضة لحرب العصابات لا يمكنها أن تتم بنجاح دون استعمال التعذيب، وبدون النظرية لم يكن في استطاعة التعذيب أن يكون نظاميا وبدون التعذيب فإن مذهب الحرب المناهضة لحرب العصابات لا يمكن تطبيقه في الميدان وفي هذا السياق النظري والتطبيقي صار التعذيب لازما في البداية، ووجب على الرعب العسكري المناهض للثورة أن يواجه الرعب الثوري، وكان الهدف من الحرب المناهضة للثورة من خلال كلمات آلا: "الهدف منها التدمير والبناء، وهاتين الأطروحتين لا تتفصلان بالتدمير دون بناء يعني أن العمل غير مفيد والبناء دون تدمير مسبق قد يكون وهما"¹. فكانت هذه الممهدات القانونية في نظر فرنسا بفتح المؤسسات العقابية وإنشاء أخرى لإخضاع الشعب الجزائري بالقوة وتحت وطأة التعذيب، فتعددت وتتنوعت أشكال ومسميات هذه المؤسسات إلا أن الهدف من وضعها كان واحدا وهو إستهاداف الحركة الثورية وتحطيمها بعزلها عن القاعدة الشعبية.

ويمكن إجمال هذه المؤسسات (حتى و إن لم يكن بعضها يتسم بصفات المؤسسة العقابية المتعارف عليها دوليا إلا أن الظرفية التي كانت تعيشها الجزائر ما بين (1954-1962) وبناءا على النصوص القانونية، كان كل مركز يتعرض فيه الجزائري أو حتى الأجنبي للتعذيب أو العقاب عبارة عن مؤسسة عقابية لكن بشكل ونمط مختلف) فيما يلي:

أولا- السجون:

المفهوم اللغوي: هو بفتح السين مصدر سجن بمعنى حبس، وبكسر السين مكان الحبس وهو المنع والإمساك ويطلق على الموضع وجمعه حبوس².

ولقد ورد لفظ سجن في القرآن الكريم في عدة مواضع، منها ما ذكر في سورة يوسف: «قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وقوله تعالى: «قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ»³.

¹ - مغنية لزرق: التعذيب وانحطاط الإمبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص 34، 36.

² - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، إ: محمد نعيم العرقسوس، ط 8، مؤسسة الرسالة، 2005، ص 537.

³ - سورة يوسف: الآيتين 33، 25.

أما اصطلاحاً: فهو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، ويوجد الكثير من الألفاظ ذات الصلة بهذا التعريف منها: الحبس، والذي يعرفه عبد المالك مرتاض في كتابه دليل الثورة على إنه هو المكان المظلم الذي يودع في غياباته خيرة المناضلين الجزائريين ويرى بان أروع وثيقة تاريخية مكتوبة ومعبرة هي مجموعة الرسائل التي كتبت داخل زنانات السجن، ليعبر من خلالها عما عاناه الجزائريون من ظلم واضطهاد داخل المراكز الفرنسية¹.

وقد أطلق عليه بعض الكتاب والمؤرخين إسم العقوبة السالبة للحرية، ولعلمهم يريدون تخفيف وقع كلمة سجن على النفوس لما اشتهر به من الشدة والعذاب²، وفي هذا الصدد وصف أحد المسجونين الجزائريين السجن بقوله: " السجن هو عبارة عن شعور مسبق بنزول القبر غير أن الفرق بين الميت والسجين هو العزاء الذي يحس به الثاني عندما يدرك أن هناك أشخاصا يفكرون فيه ويزورونه"³، ومن خلال هذا الوصف يظهر لنا مدى وقع السجن في نفوس المحبوسين داخل زنازين الاستعمار إلى درجة تشبيهه بالقبر فهو يبعث في النفس الخوف والرغبة.

و بالعودة إلى ظهور السجون يمكن القول أن ظهورها يعود إلى أمد بعيد وإن لم تكن بهيكلها المعروفة حالياً إلا أن الدوافع التاريخية التي ساعدت على ظهورها هي التي أثارت الجدل والخلاف بين المؤرخين، فهناك من يرى أن تاريخ السجون مرتبط بتاريخ الدولة في صراعها ضد الإجرام والفوضى، فهي كأداة عقابية تساعد على محاربة الانحراف وإقرار الأمن وتعد المؤسسة العقابية الوحيدة والدائمة التي تترجم فلسفة وأهداف ووظيفة العقوبة⁴.

¹ - عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 40.

² - مؤلف مجهول: أحكام ومعاملة السجناء في الإسلام، ط1، مكتبة المنار، مطبعة الفيصل، الكويت، 1987، ص 39.

³ - أحمد طالب إبراهيمي: رسائل من السجن (1957-1961)، تر: صادق مازيغ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 28.

⁴ - إسحاق إبراهيم منغور: الموجز في علم الاجرام والعقاب، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 123.

والجزائر كباقي المستعمرات الفرنسية عانت من هذه المؤسسة العقابية أو بالأحرى الإجرامية، فكان الدافع وراء إعادة فتح السجون وبناء أخرى هو محاولة لخنق الثورة وتسليط القمع على كل من له صلة بها سواء الثوار أو عامة الشعب، فقد تبين للفرنسيين أن الثوار الجزائريين يعملون بمقولة ماوتسي تونغ " أن الجيش وسط الشعب كالسمك وسط الماء"، لذلك وجب العمل على تجفيف البحر حتى يبدو السمك ظاهرا للعيان من غير وسط طبيعي، فيفقد كل الدعم والحماية ويسهل التقاطه أو يتعرض للوفاة الطبيعية.

إنطلاقاً من هذه الفلسفة، عملت فرنسا على الحيلولة بين الثورة والشعب بعدما تأكدت أن قضية التحرير الجزائرية قضية شعب كامل وليست لمجموعة متمردة كما كانت تدعي، وكانت السجون مصيراً محتوماً لأغلب الجزائريين ليس فقط لمجموعة محددة كما ذكر المجاهد محمد الطاهر عزوي عندما عرف السجن بقوله: " لا يدخل هذا البناء الخاص إلا من ارتكب جرماً أخلاقياً أو مخالفة اقتصادية أو قتل نفساً وحكمت عليه المحكمة بما يتناسب والمخالفة التي ارتكبها....، ويدخل إليه بعض أفراد المجتمع ممن يرتكبون أخطاء سياسية تتنافى واتجاه الحكم القائم، ويطبق عليهم في المحاكم ما يطبق على المخالفين للقانون السائد"¹.

وإذا ما أخذنا بهذا المفهوم و طبقناه على واقع السجون الاستعمارية في الجزائر خاصة بعد إنطلاق ثورة التحرير سنجد أنه يتنافى مع هذا الواقع، ذلك أن فرنسا لم تفرق بين مرتكب الجرم أو المشتبه فيه فكلهم في نظرها مجرمون وجب الزج بهم داخل السجون، ومما يؤكد ذلك هو تلقي فرقة المضليين بقيادة ماسو تعليمات تخولهم إعتقال وحبس كل مسلم أو حتى أوروبي دون أن يلزمها الأمر إشعار السلطات المدنية، هي اعتقالات لمجرد شكوك وهمية لا أساس لها من الصحة، وخلال الأشهر الأولى من سنة 1957، سجل اختفاء 3000 شخص وتحويل 1000 إلى السجون والمعتقلات دون أسباب تذكر².

¹ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996، ص1211.

² - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص29.

وبموجب قانون الطوارئ المذكور سابقا حل القضاء العسكري محل القضاء المدني وذلك بتأسيس المحاكم العسكرية، ليبدأ القمع القضائي بعرقلة الدفاع وتقييد الضمانات القانونية وتسليط أقصى العقوبات على المساجين دون وجه حق كما أن النظام الذي يخضع له الجزائريون داخل المؤسسة العقابية (السجون) كان نظاما مبهما يشوبه الكثير من الغموض والتلاعب بقضايا المسجونين، ففي هذا الصدد أعلن فريق المحامي فرجاس Verges في جلسة محاكمة قضية جونس ون¹ (Affaire Jeanson) أمام محكمة عسكرية بباريس بتاريخ 5 سبتمبر 1960 ما يلي: "هناك تناقض: المساجين الجزائريين هم أشرار وبالتالي لهم الضمانات القانونية التي يتمتع بها أشرار القانون العام²، أو أن الحكومة الفرنسية تعترف بوجود حرب في القضية الجزائرية وتطبق القانون الدولي لمساجين الحرب (أي التعامل معهم على أنهم أسرى حرب)³".

وبالتالي يكون لهم نظام معين، ويفهم من التصريح السابق أن النظام الذي يخضع له المسجون لم يكن محددا، هل هو نظام القانون العام (Droit commun)، أو النظام الدولي لمساجين الحرب (Droit international des prisonniers de guerre)، أو نظام المساجين السياسيين⁴ (Droit politique)⁵.

¹ - فرانسيس جونسون: مفكر وكاتب وفيلسوف فرنسي، من سيرته أنه عانى من القهر والظلم بعد دخوله في إحدى المحتشدات الإسبانية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم جاء إلى الجزائر وأصدر كتاب "الجزائر الخارجة عن القانون"، وسميت إحدى شبكات الدعم السرية باسمه والتي هدفها دعم جبهة التحرير وإيقاف الحرب في الجزائر (أنظر: عبد المجيد عمراني: مرجع سابق، ص 89).

² - سجين القانون العام: هو السجين الذي دخل بسبب مخالفات عامة.

³ - أسير الحرب: هو المحارب الذي يشارك في الحرب بأي طريقة كانت، سواء بالرأي بالتخطيط أو التدبير. للمزيد ينظر السبتي غيلاني: الإعدام خارج الإطار القانوني (محمد العربي بن مهيدي أنموذجا)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، 2012، ص176.

⁴ - السجين السياسي أو الثوري: هو الذي دخل السجن بسبب نشاط ثوري.

⁵ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص111.

وقد خضع معظم الجزائريين الذين تمت محاكمتهم إلى نظام القانون العام بتطبيق المادة 75 و 80 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسية المتعلق بالجرائم التي تمس بالأمن الداخلي والخارجي، رغم محاكمتهم وفق التشريعات الاستثنائية الخالية من الضمانات القانونية ويتم تكييف هذه الجريمة وفق الجريمة السياسية، وبالتالي لم تجد الحكومة الفرنسية طبيعة النظام الذي تطبقه على المساجين الجزائريين، وليس هذا فحسب بل ذهبت إلى عدم احترام هذه الأنظمة نتيجة معاملة الخزي والعار للمساجين¹، وكذا ما يمكن ملاحظته على هذه القوانين: هو غياب الضمانات القانونية، حيث أصدرت الإدارة الفرنسية عدة مراسيم لعرقلة حق الدفاع أثناء الإجراءات والمحاكمة، منها ما جاء في المادة الخامسة من قانون الطوارئ، والتي تمنح الحاكم العام إصدار قرار منع الإقامة في الجزائر، ووفق هذا الإجراء تم منع الإقامة في الجزائر لعدد من المحامين الفرنسيين الذين يدافعون عن جبهة التحرير الوطني²، ومنهم ميشال زافريان (Michele Zavrien)³، جاك فرجاس (Jacqe Verges)⁴.

وجاء المرسوم الصادر في 7 أوت 1955 في مادته 12: "أنه لا يمكن رفع الطعن ضد الإجراءات القضائية العسكرية أو الطعن في أمر بالإحالة إلى المحكمة العسكرية"⁵، وهذا يدل على أن السلطة العسكرية تعمل دون أي رقابة برلمانية رغم أن أعمال سلطة الطوارئ لا بد أن تخضع للقانون ولرقابة القضاء بصفة مطلقة ذلك أن أي إجراء تقوم به السلطة المعنية مقيد

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 112.

² - نفسه، ص 212. 213.

³ - في 22 ديسمبر 1957 الجنرال موريس شال القائد العام للقوات المسلحة يطرد الأستاذ ميشال زافريان في نقابة المحامين الباريسية دون توضيح أسباب الطرد. انظر حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص 47.

⁴ - جاك فرجاس: من أم فيتنامية وأب من جزيرة ريونيون، وهو أحد أبرز أعلام الحركة المناهضة للاستعمار في الاتحاد الدولي للطلبة ببراق، عرفته فرنسا من خلال انتماؤه إلى القوى الفرنسية الحرة في الحرب ع 2، ثم ظهر في سنة 1957 اثر معركة الجزائر عند تطوعه مع مجموعة من الأساتذة للدفاع عن قضايا الوطنيين الجزائريين. انظر : جاك فرجاس: جرائم الدولة، الكوميديا القضائية، قراءة: موسى زمولي، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص 5.

⁵ - جغلون زغدود: مرجع سابق، ص 50.

بالقانون ويجوز الطعن فيه أمام القضاء، وعليه يعتبر عدم خضوع سلطات الاستعمار لمثل هذه الرقابة انتهاكا آخر يسجل في قائمة الأعمال التي تخل بالقانون المتعارف عليه.

تقييد حرية الدفاع أثناء المحاكمة: وقد جاء في مرسوم 7 أفريل 1959 مقيدا لحرية الدفاع وتنص المادة 17 على: "أن اختيار المحامين، يكون من بين المحامين المحددين في قائمة المحاماة وأن يكون لديهم سنتان على الأقل في هذه المهنة".

ومرسوم 1057/60 الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1960 ينص على أنه يمكن للمحكمة أن تعاقب في الحين المحامي بسبب خطأ ارتكبه أثناء المحاكمة باختراقه لواجبات المحاماة"¹ كانت هذه بعض المراسيم والقوانين التي كانت في أغلبها تخدم المصلحة الإستعمارية وتعمل وفق ما يتناسب وإرادتها وتميزت بالجور والتعسف سواء في حق المساجين أو محامي الدفاع.

وهنا يلاحظ غياب عدالة واضحة وأحكام عادلة يستند إليها الجزائريون لنيل أبسط حقوقهم داخل المؤسسة العقابية وخارجها، وفي هذا السياق نشرت نقابة المحامين لمدينة قسنطينة بيانا جاء فيه: "يعرب المحامون في قسنطينة عن أسفهم لما يلاحظ عموما في المقاطعة القضائية والتحقيق في الجنايات من غير أن تمر كلية عبر الهيئات القضائية المكلفة بالتحقيق، الأمر الذي أدى إلى تحول تدريجي في صلاحيات ومهام الشرطة والجند رمة ومصالحها حيث يجد المتهمون والشهود أنفسهم قيد الحبس لعدة أسابيع دون تمكينهم من الإتصال بذويهم ومن غير حقوق تذكر، يخضعون للإستتقاق في ظروف مهينة، لقد تحولت الهيئات القضائية التي يعهد إليها أمر التحقيق والمؤسسة بشكل غير قانوني مجرد هيئات تتبادل القضايا مع هيئات أخرى"².

وهذه التصريحات تعطي لنا صورة واضحة عما كانت تعانيه السجون أو المؤسسة العقابية بتعبير آخر من ممارسات تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني أو القانون العرفي

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 217.

² - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص 25.

الإنساني(القانون الدولي العرفي) ¹، فدولة الإحتلال في نظر هذه القوانين ليست مطلقة في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات والسياسات التعسفية في إدارتها للأراضي المحتلة ويجب أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحمايتهم ².

لكن الإدارة الاستعمارية تصرفت عكس ما تقره المواثيق والقوانين الدولية خاصة في إطار حقوق وضمانات سجناء المؤسسة العقابية، وبالمقابل نجد أن مواقف حركة التحرير كانت مراعية لأبعد الحدود للقانون الدولي الإنساني، فقد أثبتت مواقف الجبهة أنها عملت بالقواعد الوضعية التي تقضي بأنه على أطراف النزاع اتخاذ ما يجب في كل الظروف (احترام وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا أسلحتهم، والأشخاص عاجزون عن القتال) وحظرت كل اعتداء على حق الحياة والمعاملة القاسية والتعذيب ³.

وبخصوص أسرى الحرب الذين كانوا يقعون في قبضة حركة التحرير فوفقا للمادة الثالثة وما يليها من اتفاقية جنيف الثالثة ⁴ بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 أوت 1949 فإنهم حظوا بمعاملة إنسانية تحفظ كرامتهم وسلامتهم البدنية وفقا لتدابير أكثر ملائمة سواء كانوا من أفراد القوات المسلحة النظامية أو الوحدات التابعة لها، نفس الشئ بالنسبة للمدنيين كما أخذت الجبهة بمبدأ تحميل الفرد المسؤولية الجنائية الفردية ويقصد بهذه المسؤولية أن يتحمل الإنسان الطبيعي تبعة الجريمة التي ارتكبها والالتزام بالعقوبة على الأفعال الإجرامية

¹ - القانون الدولي العرفي (أو العرف ببساطة): هو القانون الدولي الذي يتطور من خلال ممارسة عامة ومستمرة للدول ويتم إتباعه بسبب إحساس بالالتزام القانوني، وبعبارة أخرى إذا حدث في فترة من الوقت أن تصرفت الدول بطريقة معينة لأنها تعتقد أنها مطالبة بذلك فإن هذا السلوك يحظى في النهاية بالاعتراف بوصفه احد مبادئ القانون الدولي.

² - سمير شوقي: (جرائم الاستعمار الفرنسي على ضوء الأعراف الإنسانية)، مجلة العلوم الإنسانية، ع 4، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2015، ص 17.

³ - أحمد سي علي: (حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني)، الملتقى الدولي الخامس للقانون الدولي الإنساني، يومي 9 و 10 نوفمبر 2010، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ص 27.

⁴ - انظر الملحق رقم 3.

المقترفة¹، في حين أن الطرف الفرنسي كان يعمل بمبدأ المسؤولية الجماعية أي أن أي فرد يقوم بعمل إجرامي في نظرها فإن الجميع سيتحمل المسؤولية دون أن يكون لهم دخل في هذا الفعل.

هذه المفارقات والإختلافات بين أسلوب التعامل الفرنسي مع الجزائريين (السجن التعذيب، القتل...)، وأسلوب الجبهة في التعامل مع أسرى الحرب من الفرنسيين (استعمالها أساليب عسكرية ملائمة) يبين لنا مدى التزام الجبهة بمبادئ وقواعد القانون الدولي في حين أن فرنسا دولة القانون والموقعة على الكثير من الاتفاقيات التي تجبرها على إحترام القوانين والعمل بها لم تلتزم بذلك، وذلك ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال إستعراض السياسة الاستعمارية داخل المؤسسة العقابية.

إضافة إلى هذا هناك قضية تتعلق بموقف قادة الثورة من سجن بعض الأشخاص فبالرغم من وقع هذه السياسة على مسار الثورة التحريرية، إلا أن هناك من الأشخاص من ارتاحت الثورة بسجنهم، فمثلا كانت هناك شخصيات بارزة تعرقل نشاط الثوريين، فإذا قامت الثورة بإعدام هؤلاء يثور كل العرش ضد الثورة نظرا لسمعتهم وأعراسهم الكبيرة، وإذا تركت هذه الشخصيات حرة ربما تكون حجر عثرة في مسار الكفاح، لهذا تسببت الثورة في سجن البعض منهم، فكتبوا رسائل مزورة وأعطوها لبعض الأشخاص قاموا برميها أمام منازل هؤلاء وأعلموا السلطات الفرنسية بأن فلان عنده رسالة من طرف الثوار، فبعدها يساق إلى السجن، وفي هذه الحالة يكون قد أفاد الثورة بإبتياده عنها²، ويضيف الدكتور عبد الحفيظ أمقران في كتاب "حوار حول الثورة" أن: "هناك من الأشخاص من جعلوا من السجن ملجأ يتسترون فيه واستعملوا كل الطرق حتى يصلوا إليه، لأنه في نظرهم السجن أهون وأخف من وطأة المعركة"³.

¹ - أحمد سي علي: مرجع سابق، ص 34. (أنظر الملحق رقم 4).

² - خليفة الجندي وآخرون: حوار حول الثورة، ج3، دار موفم، الجزائر، 2009، ص95.

³ - نفسه، ص95.

أنصاف السجون: وقد اعتمدنا في تصنيف السجون على شهادة المجاهد عمار حشية¹ الذي صنفها إلى:

- السجون المركزية: للعقوبات الكبرى مثل: البروقية- لمباز - الشلف- سركاجي.
- السجون المدنية: للعقوبات المتوسطة المدى (أقل من خمس سنوات) مثل: الحراش، الكدية، سجن باتنة، وهران، عنابة.
- مخيمات التوقيف: لعشرات الآلاف من المشبوهين مثل الموجودة في المسيلة، وسارة تلاغ، وتكون في منطقة سهبية طقسها بارد في الشتاء وساخن في الصيف.
- السجون للحالات المستعجلة: مخصصة لغير المحكوم عليهم، وهاته السجون موجودة بكل المناطق السكنية.
- المعسكرات للمساجين المميزين العاصين (من جيش التحرير خاصة) كمعتقل قصر الطير (سطيف).
- مراكز الفرز والعمل: وفيها يستعمل السجناء في الأعمال المرتبطة بالبنية التحتية الحربية (شق الطرقات بالجمال، بناء مراكز المراقبة والسكك الحديدية، إقامة السدود المكهربة، الأشغال اليدوية في الثكنات...)².
- الدوب (D.o.p): وهو بناية سرية لاستتطاق المشتبه فيهم سواء كانوا مدنيين أو محاربين بالزي العسكري، وهو الفرق المتحركة للاستتطاق، موجودة بكل المناطق.
- مراكز التصفية والعبور (C.T.T): وتستقبل الذين كانوا معتقلين في مراكز الدوب³.

¹ - عمار حشية: من مواليد 31 ماي 1939، بمدينة بسكرة من أصول سوفية (وادي سوف)، انخرط في صفوف جيش التحرير كمتطوع عام 1956 بعد إضراب الطلبة، عين كاتب أمين سر، ولمعرفته باللغة الفرنسية أصبح يشتغل مترجما.

² - Amare Hachia :A main NUE ... PRESQUE, IMP RIMEL, ALWED, ALGERIE, 2016, P123-124.

³ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص74.

وهناك من يصنف السجون إلى ثلاثة أنواع:

- السجون التي أقيمت في بداية الثورة مثل (المحتشدات).
 - السجون الرسمية : وهي التي كان يساق إليها الذين وقفوا أمام المحاكم الجنائية أو الذين هم في طريق المحاكمة.
 - مراكز الاستتطاق: وهي لعزل الشخص مدة معينة ثم يطلق سراحه أو يوجه إلى سجون أخرى، أو يتم اغتيالهم¹.
- ومهما اختلفت وتعددت أصناف السجون إلا أنها لم تختلف عن بعضها سواء من حيث الهدف الذي أنشئت من أجله أو من ناحية الممارسات التي كانت تجرى بداخلها.

ثانيا : المعتقلات:

التعريف اللغوي للمعتقل: جاءت مفردة معتقل من الفعل اعتقل، بتسكين العين وفتح ما بعدها والتي تعني القي القبض عليه وسُجِنَ²، والمعتقل إسم مفعول وجمعه المعتقلون أي المسجون أو المحبوز عليه، والمكان المعد لهم يسمى معسكر الاعتقال يحتجز فيه أسرى الحرب والمدنيون والموقوفون والمبعدون السياسيون والمنفيون³.

التعريف الإصطلاحي: هو الفرد الذي يعتقل وفق تدبير امني بهدف حرمانه من حريته والعمل على تغيير سلوكه بأساليب مختلفة والزج به في معسكر تقرره السلطة الإدارية لأنه يمثل خطرا على الأماكن والنظام العام، أما المعتقل كمكان يطلق على مكان يجمع فيه الناس وتقيد فيه حريتهم⁴، وحسب الشهادة الحية لأحد المجاهدين فإن المعتقل تحول من سجن استعماري إلى مدرسة "سياسية اجتماعية ثقافية"، فمن الناحية السياسية كون العديد من السياسيين بفضل

¹ - الجندي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ج3، ص93.

² - المنجد في اللغة والأعلام: (مادة عقل)، ط1، دار المشرق، بيروت - لبنان، ص521.

³ - المنجد في اللغة العربية المعاصرة: مادة عقل، ط2، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001، ص1003.

⁴ - جيراافو كورنو: معجم المصطلحات القانونية (مادة عقل)، تر: منصور القاضي، ط1، بيروت - لبنان، 1998، ص1042.

التقارب وتبادل وجهات النظر بين المعتقلين، ومن الناحية الاجتماعية كان المعتقل يتعاطف إلى حد ما مع الناس اجتماعيا، من خلال منح الإجازات للمتزوجين وإعطاء حق استقبال الرسائل...، ومن الجانب الثقافي كان هناك مدارس في المعتقلات حيث تخرج منها العديد من الإطارات والمتقنين¹، فهذا يعتبر مفهوما آخر للمعتقل ومن زاوية أخرى مغايرة لما هو متعارف عليه.

أما عن الفرق الجوهرى بين المعتقل والسجن، فيمكن في أن الأول يظهر في فترات الحروب والنزاعات بين الدول ويجمع فيه أصحاب الاتجاهات والرؤى المختلفة، ويزول بزوال مسبباته²، وكثيرا ما كان يطلق على سجناء المعتقل بالسجناء السياسيين، وهم الفئة المقبوض عليهم بسبب نشاطهم السياسي والفكري أو المدافعين عن حقوقهم ومبادئهم، وطبقا لقوانين استثنائية أو قوانين طارئة فأنهم لا يعتبرون مجرمين عاديين³.

أما الثانى فهو قديم قدم التاريخ ووجد في العديد من الحضارات المتعاقبة عكس الأول الذي أوجدته الظروف وانتهى وجوده بزوالها⁴، كما هو الحال بالنسبة للمعتقلات الفرنسية بالجزائر والتي أغلقت أبوابها نهاية ثورة التحرير واسترجاع السيادة الوطنية، والسجون مقارنة بالمعتقلات هي مؤسسات عقابية رسمية تخضع لقوانين واضحة وثابتة ومعلومة سواء طبقت أم غرض الطرف عنها، لكن المعتقلات لا تخضع لمثل هذه القوانين فهي أكثر غموضا بسبب عدم وجود نصوص رسمية تدير إدارتها، وقد اعتمد الفرنسيون على عبارات مطاطية وهلامية يمكن

¹ - حبيبة بن زية: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، معتقلا الجرف، قصر الطير كنموذجين، م. ل. شهادة التعليم الأساسى، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009/ 2010، ص 8.

² - محمد طاهر عزوي: مصدر سابق، ص 13.

³ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، جامعة القاهرة، دس، ص 237.

⁴ - سعيد بن مسغر الوادعي: فقه السجن والسجناء، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 18.

تطبيقها على كل فرد جزائري واعتقاله باعتباره يمثل خطرا على الأمن والنظام العمومي في نظرهم¹.

وبالرغم من الاختلاف الشاسع بين مفهومي السجن والمعتقل، إلا أن الممارسة داخل هاته المؤسسات لا تختلف عن بعضها، هذا ما تأكده السياسة القمعية والتعسفية للإدارة الاستعمارية، فكلاهما سواء، ففي السجن أو المعتقل يتعرض السجين للإهانة والتعذيب والمعتقلات في مفهوم الثورة لا تخرج عن مفهوم السجن ففي هذا الصدد يقول احد السجناء: " الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الناس هو توهمهم بأن المعتقل أخف وطأة من السجن وان المعاملة فيه أفضل، لكن الحقيقة أن فرنسا لا تفرق بين السجين والمعتقل ولا بين السياسي والمجرم، بل في بعض الأحيان يحظى المجرم بمعاملة خاصة من طرف الإدارة أما السياسي فيتعرض إلى التعذيب البدني والمعنوي دون مراعاة للقوانين².

وكما ذكرنا سالفاً أنه وبعد اندلاع الثورة عملت فرنسا لإخمادها على إنشاء المعتقلات واعتمادها كمؤسسة عقابية وان لم تكن بنفس المعايير والهياكل التي تتميز بها السجون العادية ومن أبرز التشريعات الخاصة بالاعتقال:

- مرسوم 17 مارس 1956 : في مادته الخامسة تنص على : "منح صلاحيات للحاكم العام في إقرار الاعتقال وكذا الوالي المفوض من الحاكم العام ".
- قانون 26 جويلية 1957 : " فوض إلى كل من الولاة والسلطات العسكرية إقرار تدابير الإعتقال".

¹-Daniel jamilaAmraneminne: **la guerre d'Algerie (1954-1962) Femmes au combat**, preface andouses, edition rahma, alger, 1993, p149.

²- خميسي سعدي: معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، ط1، دار الأكاديمية، الدار البيضاء، الجزائر، 2013، ص141.

- قرار 7 أكتوبر 1958 الذي يحدد طبيعة الأفراد الذين تم اعتقالهم حيث نص: "يتم اعتقال كل الأفراد الذين يشكلون خطراً على أمن الدولة وذلك بتقديم مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة للثوار"¹.

وغيرها من التشريعات الغير مؤسسة والغير شرعية، وتبعاً لهذا انتشرت المعتقلات عبر كامل المناطق التاريخية، ويمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1 - معتقل قصر الطير: ويتواجد هذا المعتقل قرب عين ولما بولاية سطيف وأطلق عليه هذا الاسم لوجود بناية عالية كانت الطيور تبني عليها أعشاشها، وكان الصيادون يتوافدون لصيدها ولقد كان عبارة عن مزرعة لأحد المستوطنين ثم تحول إلى محتشد وفي ماي 1958 خصص للذين تم أسرهم واستغل فيه المعتقلون أشبع استغلال من تعذيب نفسي وجسدي منتهكين بذلك كل القوانين التي تنص على حماية حقوق الأسرى².
- 2 - معتقل حاسي صاكة (1958-1959) في منطقة توات: في أعقاب معركة حاسي صاكة³ في 15 أكتوبر 1957، قامت السلطات الفرنسية بإنشاء المعتقل جنوب غرب منطقة تيميمون من أجل الانتقام لمقتل جنودها والتحقيق في التمرد الحاصل في صفوف كتبية المهاري ، وعلى هذا الأساس تم إنشاء المعتقل، وقد كان عبارة عن 275 خيمة محاطة بالأسلاك الشائكة وحشدت فيه عائلات بأكملها خاصة تلك التي ينتمي إليها المهاري الفاريين، حيث قام الفرنسيون بتعذيب الرجال داخل المعتقل وتعليقهم في جذوع النخل بعد قتل حيواناتهم وكان الناس في هذا المعتقل حفاة عراة سلطت عليهم شتى أنواع التعذيب والظروف كانت جد مزرية فلم تكن الخيم المنصوبة لتحمي سكانها من حر الصيف وبرد الشتاء⁴.

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 210.

² - حبيبة بن زية: مرجع سابق ، ص 43.

³ - معركة حاسي صاكة في الجنوب الغربي أقدمت فيها كتبية المهارية التابعة للجيش الفرنسي إلى التمرد وقتل الكثير من الجنود الفرنسيين، قاد المعركة المجاهد الشهيد الهاشمي امحمد.

⁴ - عبد الرحمان بعثمان: (المعتقلات الفرنسية في منطقة التوات معتقل حاسي صاكة (1958-1959) أنموذجاً)، م. ن. د.ج. ت ، ع. خ ، جامعة بشار، ص 152، 153.

3 معتقل بوسوي (الضاية): أطلق عليه هذا الاسم لقربه من جبال الضاية، ويقع جنوب سيدي بلعباس في دائرة تلاغ كان عبارة عن ثكنة عسكرية داخل جبال الضاية بنيت عام 1845 وكان معتقلا للسياسيين في الحرب العالمية الثانية، حيث لا يرى من داخله المعتقلون سوى السماء وقمم الجبال، وفتح في أوت 1955 للزج بالثوار والذين جيء بهم من الأوراس والشرق الجزائري.

4 معتقل الدويرة: يقع غرب العاصمة ويبعد عنها بنحو 30 كلم، كان أول ما يواجه الوافد إليه عبارة "الفم المغلوق قبر مفتوح" وقد كتبت بارزة بلون أحمر في عدة جهات خاصة على جدران الحجر المعدة للبحث والاستنطاق الذي كان ينتهي بموت المتهم بعد العذاب الشديد ثم ينقل جثة هامة إلى مثواه الأخير¹.

5 معتقل لودي: يقع غرب مدينة لمدية كان عبارة عن مركز اصطياف لعمال السكة الحديدية في فترة الاحتلال الفرنسي، وفي عام 1958 فتحته فرنسا للشيوعيين الأوروبيين ثم ضمت إليه الشيوعيين الجزائريين وبسبب وجود الأوروبيين داخل المعتقل كانت تتوفر إلى حد ما الشروط الضرورية للحياة².

6 معتقل تورين: هو الاسم الفرنسي لمدينة صبرة حاليا، تقع هذه المدينة غرب تلمسان بين بني مستار ومغنية على الطريق الوطني رقم 7 في سفوح جبال موطاس، سجلت هذه المنطقة حضورها في الإنطلاقة الثورية، وقد تم إنشاء معتقل بها وسمي بمعتقل تورين كان يضم مكتبا إداريا وثلاث زنانات صغيرة الحجم، وعشر حجرات كل حجرة يتكدس فيها حوالي 18 معتقلا. ومن الناحية الغربية للمعتقل أنشئ مركز للحراسة، وكان الباب الرئيسي مزود بكلب حراسة عانى منه المعتقلون الأمرين، فلم يكن يمر يوما دون أن يكون أحدهم ضحية له، وقد ترواح عدد المساجين بين 130 و300 سجين على مر سنوات الثورة وكان الغرض من إنشاء هذا

¹ - محمد الصالح بن عتيق: (معتقل الدويرة)، مجلة أول نوفمبر، ع68، 1984، ص46.

² - محمد طاهر عزوي: مصدر سابق، ص19.

المعتقل هو الوصول إلى المعلومة عن حركة السلاح والتموين الخارجي عبر الحدود الغربية، فقد مثلت المنطقة شرايين الدعم اللوجستيكي للثورة¹.

وقد عرف أهل المنطقة في هذا المعتقل أقصى أنواع التعذيب والمعاملات الانسانية وتولى عمليات التعذيب الإسبان خاصة وبعض الحركى الخونة من الجزائريين فيما بعد وقد روى أحد شهود العيان أن المسؤول عن التعذيب كان يرتدي قفازين مثبت عليها مسامير إذا لطم الواحد وجه السجين، انسكب الدم منه بغزارة، وهذا ما يدل على فظاعة وبشاعة أساليب التعذيب، وقد تنتهي مرحلة الاعتقال هذه إما بإطلاق سراح المعتقل أو تحويله إلى مراكز اعتقال أخرى في السجون الكبرى حيث يحكم عليه بسنوات السجن أو المؤبد والنفي وقد يلفظ الأسير أنفاسه تحت التعذيب فيرمى بجثته بعيدا².

7 معتقل الجرف: يقع شرق مدينة مسيلة بنحو 14 كلم محاذيا للطريق الرابط بين بركة ومسيلة، نقل إليه المعتقلون في أوائل شهورات 1955 بعد تحطم معتقل الشلال بسبب العواصف الرملية حيث تمزقت كل الخيم الموجودة فيه³، وقد كانت الوضعية بداخله كباقي المعتقلات الأخرى تميزت بالمأساوية والمعاملات الغير لائقة في حق المحتجزين إضافة إلى انعدام أبسط شروط الحياة الضرورية.

وهناك معتقلات أخرى كمعتقل أفلو بالأغواط، وسان لوي (أرزوي) شرق مدينة وهران ومعتقل سيدي الشحمي الذي يقع بالقرب منه ومعتقل الشلال الذي يبعد بحوالي 10 كلم على مدينة مسيلة من الجهة الجنوبية⁴، وغيرها من المعتقلات الاستعمارية الجهنمية، وإن اختلفت هذه المعتقلات سواء من ناحية الهيكلية والتنظيم، أو قدرة الإستيعاب، إلا أن هدف فرنسا من إنشائها واحد وهو قمع الروح الوطنية لدى الجزائريين ومحاولة القضاء على قاعدة الثورة سواء

¹ _ عبد الوحمان كريب: (معتقل تورين (turenne) "صبرة" الوجه الدفين للجريمة الاستعمارية)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص ص 309-310.

² _ نفسه، ص ص 310، 313.

³ _ محمد طاهر عزوي: مصدر سابق، ص 16،

⁴ _ نفسه، ص ص 18، 19.

العسكريين أو السياسيين أو جمهور الشعب، من خلال بث التفرقة وإثارة الفتنة والنزعات ومنع الشعب من الالتفاف حول ثورته، وكذا إبعاد العناصر الحية من المساهمة في الثورة وجعلها تقتصر إلى الرجال والعتاد وقرب هذه المعتقلات من التكنات الفرنسية جعلها عبارة عن دروع بشرية تحتمي بها قوات الاستعمار ضد الثوار وهذا التمرکز للمعتقلات يدخل ضمن الاستراتيجية الفرنسية الرامية إلى استئصال الثورة من جذورها.

ثالثا: المحتشدات

لقد كانت المحتشدات هي الأخرى منها وأسلوبا جديدا انتهجته فرنسا لافتكاك الثورة من منابعها الأصلية، وشكلت مركزا عقابيا مقننا يتخفى وراء مصطلحات اتخذتها الإدارة الاستعمارية للتغطية عن ممارساتها، ولقد ادعت أقوال الاستعمار الفرنسي أن سياسة ترحيل الجماهير الريفية بدأت سنة 1957 وتم توسيعها سنة 1959 وألحق أن تنفيذ هذه السياسة الجهنمية بدأت مع انطلاق الثورة ولم تنته حتى إعلان الاستقلال¹، هذا وقد كان للقرار السياسي دور في المصادقة على سياسة الاحتشاد وذلك من خلال قانون الطوارئ في مادته السابعة والتي يشير فيها القانون إلى صلاحية وزير الداخلية والوالي العام في نفي وحشد كل شخص يلاحظ أن نشاطه خطر على الأمن والنظام العام².

وطبقا للمرسوم رقم 274/56 الصادر في 17 مارس 1956 المتعلق بالإجراءات الاستثنائية من أجل إعادة الأمن تقرر ما يلي: "إن السكان الذين يقيمون بالقرب من مكان وقع فيه اغتصاب فادح يتم تحويلهم وتجميعهم في مراكز بعيدة عن هذا المكان والذي يعين من طرف السلطات العسكرية ويتم حجز مساكنهم³، ووفق هذا المرسوم عملت السلطات

¹ - محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، ط. خ، دار الفجر، 2005، ص 316.

² - ناديا قراوي: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010/2011، ص 119.

³ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص ص 211-212.

الاستعمارية على إقامة المحتشدات والتي أنشئت في أماكن بعيدة ونائية، وكان من الصعب أن يصل الثوار إليها.

وقد عرّف عبد المالك مرتاض المحتشدات بأنها مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا وتحيط بها الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون¹، وللتمويه عن حقيقة هذه المحتشدات أطلقت عليها فرنسا العديد من التسميات كالمناطق الآمنة أو معسكرات الانتقال والترحيل، معسكرات الإيواء، مراكز التجمع السكاني وغيرها من المصطلحات الزائفة والمقننة ويتم إقامتها في مواقع إستراتيجية تختارها الإدارة الاستعمارية تكون كحزام واقى للمراكز الفرنسية ويكون بذلك السكان أمام خيارين إما البقاء والموت تحت صوت القنابل، وإما التوجه إلى المحتشد حيث الجوع والعطش وعملية الإبادة البطيئة²، وبعدها يكون أمام السكان بضع ساعات لإخلاء قراهم (المناطق الغير آمنة) والالتحاق بمحيط محدد، وفي بعض الحالات وللضرورة العملية لم يكن الناس يندرون، فقد كانوا يرون الشاحنات العسكرية تأتي نحوهم فتحاصر القرية وتتكفل بنقلهم نحو أقرب مركز وكل من يبقى في القرية بعد أجل معين يعتبر متمردا ويمكن وقوعه تحت نيران المدفعية والطيران³، وما كان على الجزائريين سوى الخضوع للأوامر الإدارية الاستعمارية والتوجه لهذه المراكز المقيدة لحريتهم بفعل المعاملات التعسفية الموجه ضدهم.

كانت أهداف فرنسا المعلنة من إنشاء المحتشدات لأسباب إنسانية متمثلة في تحرير السكان من إرهاب الثوار، وفصل البذور الفاسدة عن البذور السليمة، وأنها أنشئت من أجل رعايتهم وحمايتهم وتحسين ظروفهم المعيشية كما تزعم⁴، وما يمكن ملاحظته هنا ظاهريا هو

¹ عبد المالك مرتاض: مرجع سابق، ص76.

² عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البحث، قسنطينة، 1997، ص31.

³ ميشال كورناتون: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تقديم: ج. تيليوت، تر: صلاح الدين، ط1، منشورات السائحي، 2013، ص89.

⁴ ناديا قراوي: مرجع سابق، ص119.

حسن نية فرنسا بالنظر لأهدافها الظاهرة وتسمية المحتشد بمركز الإيواء، لكن ما أدلى به الكثير ممن كانوا داخل المحتشدات وما ذهبت إليه وسائل الإعلام التابعة لجهة التحرير الوطني بوصفها للمحتشدات بمراكز الموت البطيء يعطينا نظرة مخالفة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المحتشدات كانت عبارة عن مؤسسات عقابية تمارس فيها مختلف أنواع التعذيب والعنف ضد الشعب الجزائري مثلها مثل السجون والمعتقلات.

والمحتشدات كسياسة قمعية لم يكن الهدف منها هو عزل الثورة فقط وإنما تعداه إلى الرغبة في السيطرة على أراضي السكان واستعمالها دون مراعاة حقوقهم وأدنى مطالبهم، وتحويل تلك الأراضي لصالح الثكنات والمعسكرات¹.

هذا وقد كانت الحياة العامة داخل المحتشد شديدة البؤس والشقاوة ولا تتوفر على أدنى شروط الحياة العادية، والسكان بداخلها كانوا يعيشون حالة مزرية ومما زاد من معاناتهم هو بقائهم دون عمل والتفكير الدائم في مصيرهم المجهول، وفي هذا الصدد وُصِفَ أحد المحتشدات في جريدة "لوفيغارو" بتاريخ 21 جويلية 1959 حيث يقول الصحفي الفرنسي "بيير ماكينني" في وصفه للمحتشد: "في بعض مراكز التجمع لا يجد المقيمون ما يسدون به الرمي ولا أنسى بسهولة تلك الأيدي التي بلغ من هزالها أنها أصبحت شبيهة بعيان رقيقة، وتلك الأوجه المتخوفة، والخدود الغائرة"²، وما يمكن استخلاصه من هذه الشهادة أن هذه المحتشدات كان لها تأثير بالغ على الوضع الاجتماعي والصحي للسكان من انتشار الفقر والجوع والأمراض الخطيرة التي فتكت بالأهالي.

ورغم قساوة الحياة داخل المحتشد إلا أن المحتشدين حاولوا التأقلم مع الوضع المفروض عليهم من قبل الجيش الفرنسي، وكانوا صامدين أمام هذا الوضع القهري ومما ساعد على هذا

¹ - أحمد رضوان شرف الدين: (التعذيب قراءة في جريدة المجاهد، 1957-1962)، مجلة المصادر، ع 8، ماي 2003 ص 10 .

² - عبد القادر فكايير: (التعذيب الفرنسي للجزائريين في السجون والمعتقلات)، م ن د ج ت، ع . خ، ديسمبر 2012، ص 35،

التحدي هو قوة الوازع الديني، وكذا إيمانهم بنصر الله لهم وذلك في قوله تعالى : « إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ».

وقد كانت ترى جبهة التحرير في سياسة الاحتشاد هذه جانبا إيجابيا ذلك أن المناطق التي تم إخلاءها تصلح أن تكون مكان إقامة آمنة للثوار ففي الغالب لا يأتي إليها الفرنسيون¹، فمن هذه الناحية استغل رجال الثورة هذه السياسة وحولوها من عنصر ضعف إلى عنصر قوة ، هذا وقد انتشرت المحتشدات انتشارا واسعا وكان من بينها أثناء الثورة :

- محتشد قلعة الصطل: ويقع في الصحراء القاحلة الممتدة بين قصر البخاري والجلفة وهو محاط بالأسلاك الشائكة من كل الاتجاهات، وشددت عليه الحراسة ليلا ونهارا وكان الأكل فيه جد ردي².

- محتشد الضاية 1957: على مسافة 57 كلم من سيدي بلعباس يوجد بقرية سجن بوسي المشهور حيث الأسلاك الشائكة لا تزال إلى يومنا هذا كدليل قوي على جرائم الاستعمار في حق سكان المنطقة ، إضافة إلى محتشد اللوزة ووادي سفيون ومولاي سليسن كلها محتشدات متواجدة بسيدي بلعباس³.

- محتشد بوسوي: وهو نظير محتشد "بكنوالد" النازي، وطبق فيه على الجزائريين كل وسائل التعذيب المعروفة في القرون الوسطى، ومن بين الخروقات التي حدثت به هو الطلب من المعتقلين القيام بالأعمال الشاقة خارج المحتشد، فرفض المعتقلون ذلك بناء على أن القانون يمنع استخدامهم خارج المحتشد إلا إذا تطوعوا بأنفسهم ، فإتخذت إدارة المحتشد هذا الرفض مبررا وقاموا بضرب المعتقلين بمؤخر البنادق حتى أصبحوا لا يعرفون من كثرة الدماء التي شوهت وجوههم⁴.

¹ - ميشال كورناتون: مرجع سابق، ص 90.

² - أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني، د س، ص 180.

³ - كريم ولد نبيه: (محتشدات منطقة سيدي بلعباس)، م. ن. د. ج. ت. ع. خ، ديسمبر 2012، ص 119.

⁴ - المجاهد ، ع 90، 1961/2/27، ص 5.

وعليه شكل المحتشد سياسة محكمة ووسيلة اضطهاد في حق الشعب الجزائري وكان عبارة عن مؤسسة عقابية مقنعة تمارس فيها شتى أنواع التعذيب والقهر تحت غطاء الشرعية وتحت شعار حماية السكان، وإيهام الرأي العام الدولي بأن هؤلاء السكان سئموا من الثورة مما دفع بهم إلى الفرار من الجبال والأرياف التي يقطنونها إلى المناطق التي يقيم فيها الجيش الفرنسي حتى يوفر لهم الأمن والحماية الظاهرة.

رابعاً: مراكز التعذيب

شكلت هذه المراكز أحد أشكال المؤسسة العقابية في الجزائر عهد الإستعمار، لكن لم تكن تعمل وفق قانون تأسيسي ولم يكن معترف بها قانوناً، رغم ذلك يتمتع مسؤولوها وجلاؤها بحصانة قانونية تحميهم من المتابعة والمسائلة القانونية، ويتمتعون بجميع صلاحيات التعذيب والقتل والإجرام، والأمر الأدهى هو أن السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية تعلم بوجودها لكنها كانت تنفي في كل مرة ذلك.

وقد انتشرت هذه المراكز عبر كامل التراب الوطني، وأطلق عليها هذا الإسم تبعاً للغرض الذي أنشئت من أجله أي ممارسة التعذيب وجعله كوسيلة للاستتطاق وجلب المعلومات عن الثوار وكل شخص له صلة بهم، وفي هذا السياق يمكن أن نذكر بعض أنواع مراكز التعذيب البارزة والمشهورة منها:

الفيلات: فبعدما كانت مقراً للسكن تحولت إلى مركز للتعذيب والاستتطاق من بينها فيلا سوزيني¹.

¹ - نسبة لصاحبها المستوطن sesini وهي بناية موجودة بشارع عبد الرحمان لعلا بالمدنية، تتكون من ستة طوابق، الطوابق الثلاث السفلية كان قد أجراها صاحبها للقنصلية الألمانية ثم تحولت إلى مكان للتعذيب. (انظر : إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص313).

وفيلا الأبراج الصغيرة التي تحدث عنها بول أوساريس¹ بقوله: " كنا نحري الإستطاق فور وصول المساجين، كما كنا نلجأ للتعذيب في فيلا الأبراج الصغيرة، وبضيف: "أنهم كانوا يقومون بعمليات القتل دون محاكمة" مبررا ذلك بأنه يستحيل إحالة السجناء للمحاكم وذلك لكثرتهم وإحالتهم ستؤدي حتما إلى تعطيل الآلة القضائية مما يساعد على هروبهم ويروي في كتابه "شهادتي حول التعذيب على أن كل الحالات التي تدخل إلى فيلا الأبراج الغيرة كانت جد خطيرة لدرجة أنهم لا يخرجون منها أحياء، وأنه أمر نادر جدا أن يجد المستنطقون أنفسهم أحياء في الصباح سواء إعترفوا أم لم يعترفوا².

- المزارع: والتي وضعها بعض المستعمرين تحت تصرف إدارة الاحتلال، وبعض المزارع أفنت من ملاكها الأصليين لتصبح مركزا للتعذيب مثل مزرعة أمزيان بقسنطينة، وقد صودرت هذه المزرعة بغير وجه حق، وقد تفنن القائمون على هذا المركز الجهنمي في ابتداع أساليب متوحشة كجرائم الاغتصاب الجماعي في حق الجزائريات وملئ أحواض المياه بفضلات إنسانية ويتم إدخال الضحايا هناك في منظر جد بشع وفي قمة التقرز، ومن السخرية أنه في بعض الأحيان كان يستدعى الطبيب لتفحص الضحية ولكن الإجراء لم يكن لإنقاذ الضحية وإنما للحيلولة دون وفاته قبل إفتكاك معلومات قد تكون ثمينة، وكان من الصعب إحصاء عدد المعتقلين الذين مروا بمزرعة أمزيان بفعل الطابع السري واللاقانوني للمركز، وكذلك بسبب المدة الزمنية والتي لا تتعدى بضع أيام قبل أن يتقرر مصيرهم بالتصفية أو إطلاق سراحهم بعد الإمضاء على وثيقة عدم تعرضهم للتعذيب³.

¹ - كان عسكريا في مصلحة العمل التنفيذي في (S.D.E.C.E) مصلحة التوثيق الخارجي ومواجهة الجوسسة، وعين في شبه الكتيبة 41 للمظليين بسكيدة اعترف مؤخرا بجرائمه ضد الجزائريين في كتابه "شهادتي حول التعذيب". (أنظر جاك فرجاس: مصدر سابق، ص66).

² - بول أوساريس: مصدر سابق، ص117.

³ - هوارى قبائلي: (مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية، مزرعة أمزيان أنموذجا)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، ديسمبر 2012، ص ص 65. 66.

- الثكنات: وكان من أهمها ثكنة برج الإمبراطور بحي سكاللا، ثكنة الاتصالات بين عكنون ثكنة فرقة العتاد رقم 27 بالحراش¹، و ثكنة أقبو بمنطقة القبائل كانت بها أحواض عميقة ودهاليز مظلمة مزودة بكافة وسائل التعذيب.

- المؤسسات التعليمية: فبعدما كانت مكانا لطلب العلم والتعلم أصبحت المدارس وكرا من أوكار التعذيب والممارسات الشنيعة ضد الأبرياء الجزائريين، ومن بين هاته المؤسسات مدرسة الصم والبكم المتواجدة بالجزائر العاصمة في شارع تيمليلي، و أيضا المدارس الابتدائية في المرادية والأبيار ومدارس حي باب الواد والحراش²، وغيرها من المدارس التي كانت شواهد حية على السياسة الاستعمارية القذرة.

- ومن أشهر مراكز التعذيب مدرسة جان دارك³: فبعد أن استعمل الجنرال ماسو التعذيب بكيفية نظامية، أثناء معركة مدينة الجزائر 1957، أنشئت مدارس نظامية لتعليم فن التعذيب منها مدرسة جان دارك بفليب فيل (سكيكدة) سنة 1958، حيث يتعلم الأعوان كامل فنون التعذيب العصرية، وحسب الملاحظات التي سجلها متدرب بهذا المركز يجب على هذا النوع من التعذيب أن:

1 - يكون نظيفا.

2 - لا يتم أمام العساكر الشبان.

3 - لا يسلط من قبل عون أو شخصية ذات درجة عالية.

4 - يكون إنسانيا أي يعني أن ينتهي بمجرد أن يتكلم الرجل، وخاصة ألا يترك أي أثر للتعذيب.

5 - وفي الأخير يمكن إستعمال الماء والكهرباء³.

¹ - إبراهيم طاس: مرجع سابق، ص 313.

² - نفسه، ص 312.

³ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 160.

- كذلك من أشهر مراكز التعذيب مركز الدزيرة العسكري جنوب غرب عين الصفراء أنشئ في جوان 1958 خصيصا لعمليات الإستتطاق والتعذيب وهو أكبر مركز تعذيب في الجنوب الوهراني وقد مارست فيه الإدارة العسكرية الفرنسية ألوانا من التعذيب تفوق بشاعتها ما سلطته النازية على أعدائها، كان يشرف على إدارتها "سيزي" مضلي سابق ومساعد للجنرال صالان ويعد هذا المركز صفحة سوداء في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر¹.

¹ - محمد برشان: (أساليب التعذيب بالمركز العسكري "دزيرة" بمنطقة عين الصفراء (1958-1962)، م.ن، د.ج.ت، ع.خ، ديسمبر 2012، ص69،

المبحث الثاني: نماذج عن المؤسسات العقابية (السجون).

أولا: سجن سرکاجي:

يعد سجن سرکاجي بالعاصمة واحدا من أهم السجون الاستعمارية التي إتخذتها فرنسا مركزا لاضطهاد الشعب الجزائري، وقد اختلفت وتعددت تسميات هذا السجن فهو سرکاجي عند المجاهدين الرجال ذو الثقافة العربية واسم بربروس عند النساء المجاهدات اللواتي اغلبهن مفرنسات اللغة، وسجن الجزائر المدني بالنسبة للإدارة الاستعمارية، ويعود تاريخ إنشائه إلى عهد خير الدين بربروس، وهكذا أخذ السجن إسم برباروس الذي احتفظ به إلى فترة ثورة التحرير، ويسمى سرکاجي وهي كلمة تركية تعني الرجل الصارم، وقد ورث المستعمر هذه المؤسسة وفتحها أثناء الثورة ليجعل منها مؤسسة عقابية صارمة ضد كل المقاومين الذين ثاروا ضد فرنسا ووقفوا حجر عثرة أمام وجودها في المنطقة¹.

وبالرغم من أن هذا السجن كان مخصصا للجزائريين بالدرجة الأولى، إلا أنه ضم بين ثناياه العديد من الفرنسيين والأوروبيين الذين كانوا يساندون القضية الجزائرية وهذا ما يثبت أن فرنسا لم توجه القمع ضد الجزائريين فحسب بل تعدته إلى كل شخص أراد منع استمرارية وجودها في الجزائر، وفي هذا الصدد تذكر المناضلة الشيوعية جاكلين قروج²، أن برباروس إلى جانب الآلاف من الجزائريين والجزائريات كان يحتوي على الجبهويات والشيوعيات ومجموعة التحرريات اللواتي كن غالبا كاثوليكيات، وقدمن دعما ماديا لجبهة التحرير وكن يرفضن

¹ - جارية كشير بناجي: السجون الاستعمارية بالجزائر، مع دراسة نموذجية لسجن سرکاجي (برباروس) اعتمادا على سجلات الایداع (1954-1962)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2003/2002، ص 32. 33.

² - شيوعية فرنسية خدمت القضية الجزائرية تحت كل الشعارات (الحزب الشيوعي الجزائري، مناضلو التحرير، جبهة التحرير الوطني...) وتجربتها في الكفاح إلى جانب الجزائريين جعلت منها أصدق الشهود عن مشاركة المقاومين الشيوعيين وتضحياتهم لتحرير البلاد والتي عادة ما يتم نكرانها بسبب الأفكار المناهضة للشيوعية. (انظر: جاكلين قروج: مداشر وسجون، تر: نسيمه مسعيد، مر: عبد المجيد سالمي، إصدار وزارة المجاهدين، 2013، ص 9.

الإرهاب"، وقد صنف جاكليين (حسب تجربتها في برباروس) أسباب توقيف المناضلات إلى ثلاث أصناف أدرجها فيما يلي:

- المسببات: وهن اللاتي يقدمن دعما للجبهة في العتاد بأشكال مختلفة (الاتصال، الإيواء، الدواء، الأحذية... الخ).

- الفدائيات: وهن اللواتي يشاركن في العمليات العسكرية في المدن .

- المقاومات: وهن المجندات في جيش التحرير الوطني¹ .

وعن تجربتها في هذا السجن تقول المناضلة: " أنه في القسم الخاص بالنساء كثيرا ما كانت تحدث بعض الخلافات بين ما يطلق عليهن بالإرهابيات وبين المعتقلات السياسيات فالإرهابيات كانوا يرون بأن الإرهاب سلاحا فعالا بين أيادي الجزائريين فهو سلاح من لا سلاح له في وجه من يملك العتاد ، ولا يمكن القيام بحرب بواسطة الأزهار ، أما السياسيات فكن يحاولن تجنب العنف وأخلقة الحرب"²، وهذا التضارب والخلاف يكشف لنا جانبا خفيا كانت تحويه جدران المؤسسة العقابية وهو استمرارية الصراع السياسي والعسكري حتى داخل السجون لكن كان في كل مرة يتم تدارك هذا الخلاف والشقاق طالما أن الثورة واحدة والهدف واحد وهو الكفاح من أجل الحرية .

إلى جانب هذا كان التعذيب والإعدام من أبرز السمات التي تميز بها سجن سركاجي رغم أنه سجن مدني، وكان الإعدام هو أقصى الذكريات التي مر بها السجناء كما تقول جاكليين "بالنسبة لنا فليل الرعب الذي نعجز عن وصفه هو الإعدامات"³، وتتفق أغلب الشهادات كل

¹ - جاكليين قروج: مصدر سابق، ص73.

² - نفسه، ص74.

³ - نفسه، ص65.

- تقول جاكليين " برباروس 57 كان مكان الإعدامات الكثيرة وسنتها " وحسب المنظمة الوطنية للمجاهدين فإن 69 مناضلا في جبهة التحرير تم إعدامهم في الجزائر ما بين سنتي 1956 و1962.

من دخل سرکاجي على أن كل سجين بعد إيقافه مباشرة يتعرض للإستتطاق تحت التعذيب وكثيرا ما كان الإعدام تحت المقصلة مصير الكثير من الجزائريين ، وكان الشهيد أحمد زبانة أول من دشن مقصلة الإعدام، فبعد اعتقاله في نوفمبر 1954 إثر اشتباك قرب سان دونيز في "السيق" حكم عليه بالإعدام من طرف المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بالجزائر وأعدم في 19 جوان 1957¹، وفي هذه الفترة كان من أبرز المثقفين الذين كانوا ضحايا للسجن الاستعماري برباروس شاعر الثورة مفدي زكريا حيث تقرر في 28 أفريل 1956 أن يودع سجن برباروس ومنه ينتقل إلى سجن البرواقية ، وكان شاهدا على إعدام الشهيد زبانا حيث كان في زنزانته المظلمة سمع صوت زبانا يتحدى الجلادين، فتصور المشهد ونقله في قصيدته تحت عنوان "الذبيح الصاعد"².

كما تم إعدام طالب عبد الرحمان³ في 24 أفريل 1958 (وكان من قائمة المحكوم عليهم بالإعدام رفقة جاكليين قروج وجميلة بوحيرد، جميلة بوعزة وغيرهم)، والذي انتصب في آخر جلسة له قائلا: " للمرة الثالثة يطلب فصل رأسي عن جسدي ، فلتعلموا يا سادتي أنني اعتبر نفسي منذ الآن ميتا وان كنتم ستنتقون بهذا الحكم الرهيب الذي طلب ضدنا فلتكونوا على يقين أن المقصلة تمثل بالنسبة إلينا ما يمثل الصليب في كنائسكم"⁴، وهذه الكلمات تدل على التحدي والصمود الذي كان يتحلى به المناضلون الجزائريون رغم أنهم يدركون أن الإعدام سيكون مصيرهم لا محالة، وعقب تنفيذ حكم الإعدام في حق الشهيد طالب عبد الرحمان أرادت جبهة التحرير اللجوء لشهادتها فعمدت إلى إعدام ثلاثة جنود أسرى رميا بالرصاص⁵.

¹ - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص 129.

² - العربي الزبيري: المثقفون الجزائريون والثورة، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 119.

³ - طالب جزائري تخصص في العلوم، إلتحق بالثورة وعمل كممرض لرجالها، وعرف بكميائي معركة الجزائر، ألقى عليه القبض وتم إصدار ثلاثة أحكام إعدام في حقه لسبب واحد وهو تحضير مواد متفجرة رغم أنه لا يعرف وجهتها) انظر : جاكليين قروج: مصدر سابق، ص 153). أنظر الملحق رقم 5.

⁴ - نفسه، ص 154.

⁵ - جارية كشير بناجي : مرجع سابق، ص 83.

كذلك كان مصير النقابي فرنان د إيفيتون (أول مناضل فرنسي يحكم عليه بالإعدام بالمقصلة في الجزائر) الذي حكم عليه من طرف المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بالإعدام لوضعه قنبلة في مصنع الغاز بالحامة لم تتفجر ولم تخلف أي ضحية ليشنق في 11 فيفري 1957 بسجن برياروس¹، وهذا يدل على أن الإعدامات طالت حتى الفرنسيين أنفسهم فبالرغم من أن فرنسا وطنهم الأم إلا أنهم من أجل الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرهم وقفوا إلى جانب القضايا العادلة .

إضافة إلى هذا لم تكن الإعدامات داخل السجون الاستعمارية بالجزائر فقط بل حتى السجون الفرنسية بفرنسا ذاتها (والتي امتلأت زناناتها بالجزائريين)، إذ لم يسلم الجزائريون من رعب المقصلة، وفي هذا الصدد يروي أحمد الأزرق² لحظات إعدام أحد الجزائريين قائلا: "حضرت مراسيم تنفيذ حكم الإعدام في أحد الجزائريين بالمقصلة في سجن " la santé " الرهيب بباريس... "، وبعدها نودي للجلاد بتنفيذ ما طلب منه، فرأينا الساطور تنزل كالصاعقة لتفصل الرأس عن الجسد، وقضي الأمر في ثواني مخلفا مأساة لتلحقها مآسي أخرى لا نهاية لها..."³ وبالرغم من أن هذا الجزائري الذي أعدم كان محاربا في الجيش الفرنسي في حربها في الهند الصينية إلا أن عمله هذا لم يشفع له، فكانت هذه حالة من آلاف الحالات التي مر بها الجزائري، في ظل قضاء جائر ومؤسسات عقابية اتسمت بالطابع الإجرامي

ثانيا: سجن لمبار

يعتبر سجن لمبار بتازولت⁴ بولاية باتنة أحد أبرز المؤسسات العقابية الاستعمارية و أكبر السجون بالشرق الجزائري، وكان قد بني على يد الرومان القدامى، لكن الاستعمار الفرنسي ولأغراض قمعية تعسفية موجهة ضد الشعب قام بالتعديل فيه بموجب مرسوم صادر في

¹ - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص130.

² - أحمد الأزرق: من مواليد 16 أفريل 1931 ولاية معسكر ناضل في حزب الشعب الجزائري، وشغل منصب إمام أول بالمعهد الإسلامي ومسجد باريس من 1956-1958، كان شاهد عيان على بشاعة الاستعمار في السجون الفرنسية ضد الجزائريين.

³ - أحمد الأزرق: مذكرات مناضل، مشاهد ووقائع (1955-1958)، دحلب، 1999، ص86.

⁴ - تازولت: كلمة لاتينية تعني مدينة عسكرية رومانية وتعد من أهم المدن الأثرية في الجزائر، (للمزيد ينظر شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، دار الهدى، الجزائر، 1987.ص87).

جانفي 1950، فأصبح يضم حوالي 507 زنزانة وما يقارب 800 حارس، وقد قدر عدد السجناء به حوالي 12 ألف جزائري¹، وهو ما لا يتوافق مع طاقة استيعابه للمساجين .

أما عن سبب تسميته بلقب از فهو نسبة للمدينة التاريخية لمب از، وكان هذا السجن يضاهي في حجمه "سجن كيان" بالمستعمرة الفرنسية كاليدونيا الجديدة²، وبالنسبة لهيكله السجن فقد كان شكله من الأعلى على هيئة صليب ومن الداخل به أربعة طوابق وطابق أرضي تصل بينهم سلالم خشينة، ومن الخارج يحيط به سوران مبنيان من الحجارة يبلغ طول كل منهما حوالي 12 مترا³، ويحتوي هذا السجن على العديد من القاعات وحوالي 50 صالة، وكل صالة تضم حوالي 250 سجين وكانت ملابس السجناء قديمة كانت في زمن الحرب العالمية الثانية وهي ملابس السجناء الطليان في هذه الحرب⁴.

وكثيرا ما كان لمبلو يستقطب المساجين ممن حكم عليهم بالأعمال الشاقة وفور وصول الموقوفين إلى السجن يكون الحراس بانتظارهم لكي يقوموا بتوجيه الركلات واللكمات دون أي رحمة، وكانوا من مختلف الجنسيات من ضمنهم بعض الجزائريين الذين يعملون على حراسة السجن (فقد كان محمد بن نيني أحد حراس سجن تازولت وهو من المتسببين في عملية الفرار الأخيرة من السجن وبعدها التحق بصفوف جبهة التحرير)⁵، ثم يعمدوا إلى تعذيبهم بواسطة الماء بعد تجريدتهم من ثيابهم حتى أن هناك من يموتون جراء التعذيب، فتعمل الإدارة

¹ - نور الدين بليل: (المعتقلات والسجون الفرنسية رحلة الآلام والعذاب والموت)، مجلة الراصد، ع 1، جانفي 2002، ص50.

² - عبد الكريم بوصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف 1954-1962، دار البعث، قسنطينة، 1998، ص148.

³ - محمد الدام: السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز نموذجا (1954-1962)، م. ل. ش. الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/ 2012، ص71.

⁴ - Abdelhamide ben zine: **Lambese**: Edition ANEP, Alger, 2001, p82.

⁵ - عمار ملاح: مذكرات وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، قناة الجزائر، المكتبة الوطنية، 2003، ص83.

الإستعمارية لتغطية فعلتها وإبعاد الشبهة في تورطها على تجهيز ملف ملفق والإدعاء أن وفاة المسجون طبيعية وليست من جراء التعذيب.

هذا ولم تسلم قلعة تازولت الحصينة وسجنها الرهيب من عبث أبناء الثورة وسخريتهم من حصانتها فقد تعرضت لمحاولات متكررة للهروب منها ففي سنة 1959 استطاعت جماعة من ذوي الأحكام الخفيفة الساكنين بقاعة 11 أن يحفروا نفقا طويلا يمتد من حجرتهم إلى حقل القمح خارج الحائط، وقد نجا في هذه المحاولة 14 سجينا التحقوا بصفوف المجاهدين ومات في المحاولة 4 أفراد، ثم دبرت بعد سنتين اخطر محاولة لتهريب نحو 80 سجينا لكن اكتشفت المحاولة ونكل بالمساجين اشد تنكيل، ولم تكن كراهية السجن وملل الإقامة به والتخلص من سوء المعاملة هي وحدها الدوافع لمثل هذه المحاولات وإنما كانت جزء من كفاح المساجين وتشويش لراحة المستعمر وإرهاق أعصابهم وتحميلهم مزيدا من النفقات¹، وسجن لامبليز مثل أي سجن فرنسي بالجزائر قد شهد فيه الجزائريون سياسة التعذيب، ومما كان يتعرض له الجزائريون في هذا السجن :

- التعذيب النفسي: فبعد دخول أي سجين يبدأ الحراس بالسب والشتم والإهانة و إستعمال ألفاظ بذيئة مثل الأغبياء أو الحيوانات الريفية، مما يحط من كرامة هذا السجين وقد مورس هذا الأسلوب لإضعاف شخصية الشعب الجزائري، بالإضافة إلى إتباع أسلوب الإرهاق والتخويف فقد كانت مصابيح السجن تشتعل أثناء النوم و تظل أصوات المعذبين تصرخ مما تخلق روح الرهبة والتذمر في نفس السجين.

- التعذيب الجسدي: وقد استعمله الجلادون في سجن لامبليز من أجل إقرار واستتطاق السجناء²، وسيكون هناك تفصيل أدق عن التعذيب في الفصل الثاني.

¹ - أحمد حماني: (ثورة داخل السجون)، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع 6، الجزائر، جوان 1974، ص 17.

² - محمد الدام: مرجع سابق، ص ص 8483.

ثالثا: سجون أخرى

1- السجن المدني بسطيف: تم إنشاء هذا السجن المركزي بسطيف عام 1902 وكان مخصصا لسجناء الحق العام وقد وصل تعدادهم حوالي 200 سجين إبان ثورة التحرير، كما وصلت نسبة المساجين السياسيين إلى 95 بالمئة خلال السنتين الأخيرتين من عمر الثورة، أما عن هيكلته فقد كان يتكون من 5 أقسام، وكل قسم به مجموعة من القاعات وقد خصصت إحداها للنساء وأخرى للعزل السياسي والعيادة وإدارة السجن، بالإضافة إلى زنايات خاصة بممارسة التعذيب¹، وبالنسبة للإجراءات الأولية التي تقام بعد دخول السجين فتكون عند ضابط السجن المدني وقد تتخلل هذه الإجراءات بعض مظاهر العنف والقسوة من قبل أعوان الإدارة وموظفيها وبعدها يدخل المسجون قاعة يجد فيها حقد وغل حراس السجن، وكانوا من أصل كورسيكي وإسباني وفرنسي فعمدوا إلى تطبيق سياسة الانضباط الحديدية والتي هي بعيدة كل البعد عن القوانين الداخلية للسجن²، ونظرا للمعاملة السيئة والقاسية كانت هناك العديد من محاولات الفرار في شهر مارس 1957 لكنها كانت فاشلة في كل مرة.

2- سجن الكدية: وهو أحد السجون العقابية الفرنسية المشهورة فترة ثورة التحرير يقع بولاية قسنطينة، ويصفه العقيد الطاهر الزبيري كونه كان أحد محبوسيه بأنه مبني بالإسمنت وكذلك أرضيته به شبابيك حديدية وأسوار عالية وحصينة، به العديد من الأروقة تلتقي في بهو واحد كما يحتوي على قاعة خاصة تسمى القاعة المدرعة والتي كان من ابرز مساجينها الشيخ الحداد، وبالنسبة للمساجين المتواجدين به فهم من المحكوم عليهم بالإعدام وكذا المساجين السياسيين وسجناء الحق العام، ويضيف الزبيري بأن فكرة الهروب من السجن كانت كثيرا ما تراود المساجين لكنها كانت مهمة شبه مستحيلة نظرا لمناعة وصلابة أسواره ووجود رقابة

¹ عبايد بلعيد، عبد الجليل زبير: (السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية)، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر، مصلحة البحوث والتوثيق، ماي 1999، ص 6، 7.

² محمد قنطاري: من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، الجزائر، 2009، ص 145.

شديدة، فكانت عمليات الهروب حالة نادرة¹، وقد عرف مساجين الكدية على غرار حبيسي السجون الأخرى بالشجاعة والتحدي، وهنا يمكن استحضار قصة أحد المساجين جيئ به إلى سجن الكدية في جانفي 1956 وكان البرد شديدا والتعذيب اشد فطلب منه أن يقول "تحيا فرنسا" فهتف قائلا "تحيا الجزائر"، واستمر في هتافه رغم التعذيب والترهيب الذي لقيه من الجلادين.

وهنا تبرز صفات الصمود التي عملت الثورة على ترسيخها كمبدأ ثابت ووسيلة فعالة للتغلب على المحتل مهما كانت قوته وجبروته²، وكان من أبرز المجاهدين الجزائريين الذين عاشوا بين جدران سجن الكدية الشهيد "مصطفى بن بولعيد" والذي أُلقي عليه القبض في 21 جوان 1955 بعدما فر من احد السجون بتونس وتم نقله إلى قسنطينة حيث حكم عليه بالإعدام بتهمة الإخلال بالنظام العام والتآمر على أمن فرنسا وتكوين جماعة أشرار، ورغم التحصينات التي يتصف بها سجن الكدية والإجراءات الصارمة خاصة ضد المحكوم عليهم بالإعدام إلا أنه استطاع الفرار رفقة 11 من رفاقه من هذا السجن يوم 10 نوفمبر 1955³، وتعتبر هذه الحادثة التي هزت سجن الكدية وزلزلت الإدارة الفرنسية أشبه بالقصص الأسطورية نظرا لتشابك أحداثها وكثرة الصعوبات التي واجهها بن بولعيد ورفاقه.

3- سجن موران: يقع في ناحية قصر البخاري أعالي جبل بوغار في المنيف بولاية المدية وقد كان هذا السجن ينهش جلود المجاهدين الذين تم القبض عليهم في المعارك التي كانت تدور

¹ الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 108، 101.

² أحسن بومالي: مرجع سابق، ص 378، 380.

³ سلسلة رموز الثورة التحريرية (1954-1962) : مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، 2000، ص 98.

بينهم وبين القوات الفرنسية¹، واعتبر هذا السجن من أسوأ السجون الفرنسية حيث أستغل المساجين أبشع استغلال.

وقد كان الأسرى يوضعون في غرف بنوها بأنفسهم خلال ممارستهم للأعمال الشاقة وفي بعض الأحيان يوضع من اخل بالنظام العام داخل السجن في خيم لاتقي من حرارة الصيف وبرد الشتاء ، وكانوا يتعرضون لإجراءات جهنمية من بينها أنهم كانوا يساقون يوميا لكسر الحجارة تحت حرارة الشمس الحارقة كما كانوا يحملون الرمال من بو قزول إلى مكان سجنهم خاصة الذين يتمردون على الإدارة الاستعمارية وقد كان مصير الكثير منهم الموت إثر هذه الأعمال الشاقة وأعتمدت أسلوب غسل المخ للتأثير على أفكار وعواطف المساجين لكسبهم إلى صفها وتحريضهم ضد إخوانهم المجاهدين².

4- سجن بلهادي: في سنة 1906 تم إنشاء ثكنة عسكرية بمدينة القنادسة أطلق عليها السكان فيما بعد سجن بلهادي، اتخذتها فرنسا كقاعدة أمامية لها في الصحراء، وكان الغرض منها في البداية هو إمداد قوتها وتكريس السيطرة على منطقة الجنوب الغربي وتأمين الحدود الجزائرية المغربية، وقد تحول من مجرد ثكنة مراقبة إلى سجن ومركز للتعذيب خاصة بعد امتداد الثورة، وكان من أبرز الأحداث التي وقعت به هو إستيلاء مجموعة من الثوار على الأسلحة الخاصة بالسجن وجعلها لصالح الثورة، أما الحادثة الثانية هي حدوث عملية فرار ناجحة للمناضل المحكوم عليه بالإعدام رضوان ولد خلادي³ سنة 1957 بفضل مجموعة من المناضلين ومنها انتقل إلى المغرب⁴.

¹ - محمد صايكي: مذكرات شهادة تائر من قلب الجزائر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص248.

² - حبيبة بطاهر وعنتري حميدة: التعذيب الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية (1954-1962) الولاية الرابعة انموذجا، م. ل. ش. الماستر في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، جامعة خميس مليانة، 2013/2014، ص79.

³ - رضوان ولد الخلادي(1926-2001) كان له دور استعلاماتي غير معروف في الثورة، كان يمددها بالسلح والمعلومات وفي نفس الوقت كان يوهم فرنسا بأنه يعمل لصالحها، اعتقل سنة 1956 بسبب اكتشاف فرنسا شحنة من الأسلحة موجهة للثورة في بيت والده وحكم عليه بالإعدام.

⁴ - مصطفى علوي: (السجون والمعتقلات بمنطقة الساورة، سجن بلهادي بالقنادسة انموذجا)، م.ن.د. ج.ت، ع. خ، جامعة بشار، ديسمبر 2012، ص ص 161، 164.

6 سجن البروقية: أو السجن الجحيم بعبارة أخرى ، كان من أبشع وأعنف السجون الاستعمارية في الجزائر ، وفور وصول المعتقل إلى السجن فإنه يتعرف على عادات السجن (الضرب المبرح، التجريد من الألبسة ...) وكانت الأفرشة توضع جنبا إلى جنب وفوقها أغطية مثيرة للاشمئزاز والقرف، وفي الصباح تقدم القهوة في البروم ويمر السجين لجمع الحلفاء وقد كان هذا السجن مكانا للقمل والحشرات الطفيلية والسل ، ويقوم السجين كل يوم بتنظيف الماء المفرغ في الأروقة من طرف الجلادين وعندما يتوقف المعاقب فاته يجلد بأنبوب، وبعدها يعود السجين إلى زنزانته منتصف النهار حيث يعطى له الماء المالح¹.

وتحت وطأة هذا النظام حدثت العديد من حالات الجنون بهذا السجن الجهنمي مثل حالة "امحمد قاتوشنت" الذي أصبح مجنونا لأنه لم يتحمل الوضع الكارثي وبعد ثلاثة أشهر فقط من تعذيبه توفي لكن حسب الخبر الرسمي للإدارة الاستعمارية قيل أنه شنق نفسه بغطائه، هذا وقد تم دفن سجناء أحياء في ورشات دامية ناحية البروقية وكان هذا الاعتراف من الإخوان سانتار(كانا حارسين بالسجن) وهما يفتخران بما قاما به، ولم تكن مهمة التعذيب مقتصرة فقط على الجلادين أو من أكلت لهم هذه المهمة، حتى الطباخين كانوا من المشاركين في العملية في سجن البروقية، فرئيس الطباخين "ماروقتين" كان جلادا في أوقات فراغه²، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن كل من كان يعمل داخل هذا السجن كان متعطشا للانتقام والنيل من الجزائريين حتى وإن كان ذلك خارج نطاق عمله ومهمته الأساسية، وكثيرة هي القصص والذكريات القاسية التي عاشها السجناء داخل جحيم البروقية والتي تعبر لنا عن حجم المعاناة والقساوة التي أرغم على عيشها الكثير من الجزائريين لكن في كل مرة كان الصمود والتحدي السمة البارزة لدى السجناء رغم أنه يوجد الكثير ممن يستسلمون تحت عصا التعذيب لعدم قدرتهم على التحمل.

¹ _ بوعلام نجادي: الجلادون(1830-1962)، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، منشورات ANEP، 2007، ص262.

² - نفسه، ص 262-263.

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول بأن المؤسسات العقابية إنتشرت عبر كامل التراب الوطني إنتشارا واسعا وفي ظرف قياسي وجيز وهذا يدل على أن الثورة التحريرية كانت في أوج قوتها فكلما ازدادت قوة الخصم تزايدت معه الإجراءات القمعية المضادة، وكان الهدف الأساسي الذي وضعت من أجله هذه الشبكة الهائلة من المؤسسات العقابية هو عزل الشعب عن ثورته وإبعاده لأنه كان يمثل القاعدة الصلبة التي تركز عليها هاته الثورة.

الفصل الثاني

الحياة داخل المؤسسة العقابية والتنظيم

الثوري بها

المبحث الأول: حياة السجين داخل المؤسسة
العقابية

المبحث الثاني: السياسة الإستعمارية داخل
المؤسسة العقابية

المبحث الثالث: التنظيم الثوري داخل
المؤسسة العقابية

المبحث الأول: حياة السجين داخل المؤسسة العقابية

تكاد حياة السجناء الجزائريين وظروف عيشهم بالسجون الاستعمارية تكون نفسها في كافة التراب الوطني، طالما أن الإدارة الاستعمارية واحدة وأن الضحية هم الجزائريون في كل مرة، فكان أقل ما يقال عن هذه الحياة أنها قاسية وغير لائقة، وتتنافى كلياً مع ما أقرته الاتفاقيات الدولية من إحترام حقوق المساجين أو أسرى الحروب، وقبل أن يودع الموقوفون السجن كانوا يدركون بأنهم مقبلون على عالم جديد له خصوصياته وعاداته وقوانينه، ورغم أن الحياة به تختلف كثيراً عن الحياة التي كانوا يعيشونها إلا أن نمطها واحد فالسجن في تلك الفترة كان عبارة عن صورة مصغرة للجزائر.

إنه من الصعب تتبع وتقصي حياة السجين داخل المؤسسات العقابية، ولا يمكن الإلمام بكافة جوانبها باعتبارها مجال واسع لا يمكن ذكر كامل تفاصيله، إلا أننا سنكتفي بذكر الجوانب البارزة في حياة السجناء داخل هذه المؤسسات، وبالرغم من اختلاف طبيعة هذه الأخيرة من سجون ومعتقلات وغيرها ومن حيث أنها سجون مدنية وأخرى عسكرية، إلا أن ظروف الحبس اليومية لا تختلف كثيراً، فأغلب شهادات من كانوا بين جدران السجون الاستعمارية تتفق حول مجموعة من الميزات المشتركة يمكن إجمالها في ما يلي:

1. المعاناة والقهر: كان أهم شيء يميز الحياة داخل المؤسسات العقابية هو المعاناة الشديدة والقاسية، فكانت حياتهم عبارة عن صراع يومي بين الحياة والموت، بين إرادة الضعيف في الحرية وإرادة القوي في الاستبداد والتسلط، وكان الهدف البارز من وجود هذه السجون هو خلق جو من المعاناة للسجين وجعله يعيش حالة من العزلة والتأزم النفسي والجسدي، وفي هذا الصدد تقول جاكين قروج: "كان إعتقالي على ما أعتقد الضربة الأقسى والتمزق الأكثر بشاعة في حياتي"¹، وكلامها هنا يوحي بإدراكها لحجم وهول المعاناة التي ستلقاها بالسجن، وبعد

¹ - جاكين قروج: مصدر سابق، ص 61.

دخول السجين إلى الزنزانة يعرف إنه أصبح في وضع هو مكروه ومجبر على التأقلم معه لكن ما يثير الدهشة هو كون السجين الجديد سرعان ما يتكيف مع الوضع الجديد وهذا بفضل تشجيع إخوانه المناضلين له¹، وهذا السلوك فرضته المبادئ الثورية في دعم الوافدين الجدد من المناضلين إلى السجن.

2. الملل اليومي: بما أن الحرية كانت جد مقيدة داخل هذه المؤسسات، فإن النشاط يكاد يكون منعدما، فيتحول اليوم بالنسبة للسجين إلى شهر والشهر إلى سنة باستثناء الخروج لتناول الوجبة أو فترة الراحة اليومية القصيرة، يظل السجين ماكثا في الزنزانة أو المرقد غارقا يستحضر أبناءه الذين تركهم لمصيرهم وتارة يحلم بالعيش الكريم في وطن حر، وقد تطول هذه الوضعية بشكل يجعل السجين يشعر بأبسط حركة وكأنها زلزال، ففي سرکاجي مثلا تعطلت الأفران فعوضت الوجبة العادية بوجبة من الشطائر فاهتز المساجين فرحا لأن هناك شيء قد تغير في السجن، ولا يقطع الروتين اليومي إلا نضال المساجين المتشبعين بمبادئ النضال الثوري، وأي تحسن في الوضع مهما كان بسيطا يعد انتصارا².

وقد يؤدي الملل الطويل إلى شعور السجين بالعجز وأن حياته ساكنة لا تتحرك، وقد ينجر عنه في كثير من الحالات الإصابة بمرض الإكتئاب النفسي وهو من أكثر الأعراض النفسية إنتشارا وقد يشعر المصاب بتملك أفكار سوداوية لعقله والمعاناة من بعض الأفكار الإنتحارية ووجود رغبة في الموت وغيرها³، فهذا النوع من الأمراض كان السجين الجزائري معرض له في ظل الروتين والملل اليومي والإحساس بالعجز، وبالمقابل هناك من يتحدى هذا الروتين ويتحدى قساوة السجن فيبدع مثلما حدث مع مفدي زكريا الذي جعلته صفات التحدي والمقاومة (في ظلمة الزنزانة وظلمة الليل) أن يكتب قصائده وفي هذا يقول:

¹ - محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 146 .

² - جارية كشير بناجي: مرجع سابق ، ص89.

³ - رشاد علي عبد العزيز موسى: دراسات في علم النفس المرضي، ط2، مؤسسة المختار، القاهرة، 1998، ص15.

يا سجن ما أنت لا أخشاك تعرفني من يحذق البحر لا يحذق به الغرق
إني بلوتك في ضيق وسعة وذقت كأسك، لا حقد ولا حنق¹.

هذا ما يدل على أنه بالرغم من وجود الملل إلا أن السجن كان مكان للإبداع والإلهام. ومهما يكن فإنه تمر على السجين فترات يشعر بعجزه عن المقاومة والصمود فقد ورد في إحدى الرسائل من أحد السجون الفرنسية (سجن فرين، يوم 26 فيفري 1960 إلى محمد طالب إبراهيمي)² ما يلي: "اليوم تبتدئ سنتي الرابعة بالسجن وهي على ما يظهر الحد الأدنى لصمود السجين ومقاومته، كما ضبطه علماء النفس والمرشحات الاجتماعيات، فهم يزعمون أنه بانقضاء هذا الأجل تنهار حيويته وقوة مداركه معا، إن لم نقل توازنه، ويقولون أيضا أنه ينزل عندئذ في نوع من خمود الأحاسيس واللامبالاة والانكماش المفرط على الذات، وفعلا لم أفلت من تدهور الجسم...، وما من سجين إلا وهو عرضة لها، ظاهرة شبيهة بالإنجراف في علم طبقات الأرض، ثم إن حياتنا المفرطة العزلة من شأنها أن تنهك الجثمان إلى حد ما فيفقد مناعته، لكن معنوياتنا بحمد الله مرتفعة"³.

3. التغذية، النظافة، الصحة:

لقد كانت الوجبات الغذائية في غالبيتها دون المستوى المقبول سواء من حيث الكمية أو النوع، فيقول أحد المجاهدين الموقوفين بسجن سركاجي "كنا نرى الدود في الطبق ونأكل... وكان الرغبة الذي يحصل عليه السجين غالبا ما يكون معفنا وما على السجين إلا أن ينتزع العفن ويأكله. وكانت أفضل الأطعمة هي التي يتلقاها المساجين من خارج السجن إذ كثيرا ما

¹ - العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 118.

² - محمد طالب إبراهيمي: (1924-2000) هو الابن الأكبر للشيخ إبراهيمي كان أحد المؤسسين للاتحاد العام للتجار

الجزائريين، وفي أعقاب أحداث منظمة الجيش السري الفرنسي الإجرامية لجأ للمغرب وبقي بها حتى إعلان استقلال الجزائر. (انظر: أحمد طالب إبراهيمي: مصدر سابق، ص 221).

³ - نفسه، ص 131.

تقوم العائلات بإرسال القفاف، وكانت توزع بين المساجين بالعدل، ولم يقتصر التضامن على العائلات المسلمة بل شاركت فيه بعض الشخصيات المسيحية، إذ تذكر المجاهدة جانين بلخوجة¹ بأن أحد أعضاء كنيسة مقابلة لسجن سرکاجي، حول الكنيسة إلى مركز تضامني تلقت في العائلات لتحضير القفاف وإرسالها للمساجين، وكان هناك عدد من المساجين الأوروبيين يطالبون عائلاتهم بعدم إرسال الأغذية التي لا يتناولها المسلمون حتى يتسنى لهم تقاسم قفافهم مع الجميع²، وتضيف المناضلة قروج: " لقد كانت القفة عبئاً ثقيلاً على العائلات حيث يتوجب القيام بالشراء والطبخ والذهاب إلى السجن في الصباح الباكر والانتظار في الصف لساعات طويلة أمام الشباك حيث تودع القفة لتخضع للتفتيش، وتستعيد قفة البارحة وكان كل غذاء يفتش بعناية، حيث يثقب الخبز بحثاً عن أي شفرة يحتمل أن ترسل لمن قد ينوي الفرار، بما أنه لم يكن لنا الحق في وضع أشياء يابسة من الحديد كالملاعق والفراشي..."³.

لكن هناك قلة قليلة من السجون من يتمتع فيها المساجين بطعام مقبول كما هو الحال في سجن وهران، حيث اعترف بعض المساجين بأن ما يأكلونه هنا أفضل مما يأكلون في ديارهم⁴، وبصفة عامة كان الطعام عبارة عن أكلة عفنة وعلى رغم من قلتها وعدم فائدتها يحرم منها المساجين أحياناً أياماً معدودات وقد مات الكثير منهم بسبب الجوع.

أما النظافة فقد كان المساجين يعيشون وسط أجواء يصعب فيها تحقيق النظافة (نظراً لقلة الماء ولأن المكان عفن في حد ذاته)، وما يقلق المسجون هو وجود المراحيض داخل المراقدة خاصة أن التهوية قليلة جداً، ولقد أدى الإكتظاظ وقلة التهوية وارتفاع الرطوبة إلى خلق

¹ - جانين بلخوجة: طبيبة من أم فرنسية كان لها نشاط ضمن الطلبة الشيوعيين، كما ناضلت في صفوف جبهة التحرير، خاصة في مجال الطب والاتصال، القي عليها القبض في مارس 1957، حكم عليها السجن مدة خمس سنوات بسجن سرکاجي.

² - جارية كشير بناجي : مرجع سابق ، ص 90.

³ - جاكولين قروج: مصدر سابق ، ص 60.

⁴ - عيسى كشيدة: مهندسو الثورة ، ط2، منشورات الشهاب، باتنة، 2010 ، ص 122.

الجو الملائم لإنتشار الحشرات الخطيرة كالقمل والبراغيث وغيره مما تسبب في تعرض المساجين لسلسلة من الأوبئة وكان مصيرهم الموت من جراءها¹.

وبالنسبة للعلاج، فلم يكن متوفرا للمساجين بصورة كبيرة وحتى وإن وجد فإنه لا يكفي بأن يجعل السجين في حالة جيدة، في هذا الصدد تقول قروج: "لا يجدر بي الحديث عن العلاج لأنه لم يكن موجودا البتة"²، ورغم أن الموقوفين كانوا بحاجة ماسة للعلاج نظرا للإصابات الخطيرة التي يتعرضون لها أو الأمراض التي تفتك بهم واحدا تلو الآخر، والأمثلة كثيرة حول هذه الوضعية مثل حال السجين رحلة الطيب الذي دخل سجن الشلف وأصيب بمرض السل، فرغم إشعار الإدارة بأنه دخل في غيبوبة إلا أن هذه الأخيرة لم تحرك ساكنا فكان مصيره الموت بالسجن وكذلك المناضل محمد حراش الذي كان يعاني من كسر في الرجل ولم يعالج فكانت النتيجة بتر رجله³، وعليه فالجانب الصحي كان مهملا إلى أقصى درجة.

وبالمقابل هناك بعض من الأطباء المساجين الذين كانوا يتعاطفون مع رفاقهم في السجن فلم تمنع الظروف هؤلاء من أداء مهمتهم داخل السجن وإن لم تتوفر لهم الوسائل، ومن الأمثلة ما قامت به الطبية بلخوجة بعملية التربية الوظي في ذراع جميلة بوحيرد، ولم تبخل هذه المجاهدة بخبرتها على مساجين القانون العام فتكفلت بتقديم الإسعافات الأولية لهم⁴، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأطباء الموظفين بالمؤسسات العقابية كانوا متواطئين مع الإدارة الاستعمارية، بل كانوا شركاء للجلادين في إزالة آثار التعذيب ويقدمون لهم شهادات وفاة مزيفة لتغطية جرائم القتل والتكيل⁵. إضافة إلى هذا كان الأطباء العسكريون والذين يفترض أن يقوموا

¹ - جارية كشير بناجي: مرجع سابق، ص 90.

² - جاكليين قروج: مصدر سابق، ص 82.

³ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 155-156.

⁴ - جارية كشير بناجي: مرجع نفسه، ص 90.

⁵ - محمد باجي: (سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة)، مجلة المصادر.

ع13، 2001، ص282.

بمهمة إجتماعية لفائدة السكان المدنيين يعالجون المعتقلين الجزائريين لإرجاعهم إلى الضباط الفرنسيين من أجل تعذيبهم من جديد¹.

4. الإجراءات و الأعمال التأديبية: كان كل سجين معرض للعقاب لأبسط الأسباب، وتتنوع أساليب العقاب من الشتم والتهديد والحرمان من فترة الراحة، ومنع الزيارات والبريد وسكب الماء البارد، وقد يحال السجين إلى المجلس التأديبي للسجن وتسلط عليه عقوبات قاسية، فمثلا وجود سيجارة عند السجين يعاقب عليه داخل زنزانه تحت الأرض، وفي حالة التعقيب عن الحراس كالشتم أو الرفض تزداد المدة إلى ثلاثة أشهر داخل الزنزانه، فقد تمت معاقبة زهرة ظريف بسجن مدينة الجزائر بسبب احتجاج على تصرف لا أخلاقي من أحد الحراس على زميلتها جوهر اكرور² قائلة لنائب المدير إن مهمتكم حراستنا وليس ضربنا" فكانت العقوبة ثلاثة أشهر في الزنزانه³.

5. الظروف النفسية: تختلف الظروف النفسية باختلاف نوع المعتقلين، فالبعض يتربص الانتصار ويتتبع أخبار الثورة في الداخل والخارج، والبعض يتأثر بما يقدم له من الأكل الرديء والبعض يتأثر بما يأتيه من الأخبار عن طريق المراسلات العائلية، والبعض الآخر يتربص الخروج على أحر من الجمر وذلك بما يتلقاه من الوعود عن طريق الإدارة الفرنسية والبعض الآخر ينتظر العذاب مرة أخرى وتجده يعيش على أعصابه، فكثيرة هي الحالات التي يعيش فيها السجين جو الاضطراب النفسي، لا يهدأ له بال، يمشي متوتر الأعصاب ينظر بدون إمعان، يأكل بلا ذوق، يصلي بلا خشوع، يسمع بلا وعي، يطالع بلا فهم... الخ⁴.

¹ - محمد قنطاري: مصدر سابق، ص152.

² - مناضلة جزائرية، ألقى بها في سجن برباروس إلى جانب باية حسين وعمرها 17 سنة، وقد أصدر في حقها حكم الإعدام، لكن فيما بعد أفرج عنها.

³ - محمد باجي: مرجع سابق، ص287.

⁴ - محمد الطاهر عزوي: مصدر سابق، ص22.

وهناك البعض الآخر وهم الأكثرية يتمتعون بالإيمان القوي والعقيدة الراسخة ولا يتسرب الشك أو اليأس إلى نفوسهم، يتحلون بإرادة قوية، لا يتأثرون بمرض النفوس ولا تذهب ريحهم أمام قوى المحتل ويقابلون كل عنف بصبر وثبات، يرفعون دائما من معنويات الدراسة ويقومون بنشر الوعي السياسي والوطني ويتمسكون بدينهم متبعين في ذلك قوله تعالى: « فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله»¹.

6. زيارة العائلات: تعد العائلات جزء لا يتجزأ من حياة السجين ومتنفسا عظيمًا بالنسبة لهم، وقد كان بمجرد أن يحاكم الموقوفون لا يصبح من حقهم رؤية عائلاتهم ويوضع الموقوفون خلالها في عزلة تامة والغاية من ذلك تحطيم هو تحطيم معنوياتهم، ولكن عندما تتوصل العائلات إلى إكتشاف مكان تواجدهم بعد مرحلة عصيبة من الحيرة حول مصيرهم يمكنهم إحضار القفة والملابس إليهم، ويتم الاتصال في غرفة المحادثة ولكن في ظروف مهينة فمدة اللقاء لم تكن تتجاوز 10 دقائق ولا يمكنهم لمس واحتضان بعضهم البعض.² إضافة لهذا المشقة التي تتحملها العائلات خاصة بعد المسافات وكذا الجلوس على طوابير الإنتظار لساعات طويلة. وكان يرافق السجين من داخل السجن سجان وفي الجهة الأخرى سجان آخر وذلك للحرص على رصد أي معلومة قد تفيدهم للإدانة³.

7. الحراس: لقد كانت مقاييس التوظيف الخاصة بهذه الفئة من الموظفين غير مبنية على قواعد الكفاءة والمستوى التعليمي، مع كل ما يقتضي ذلك من بيداغوجية وعلم النفس، وإنما على أساس اللياقة البدنية والسلوك المنحرف وهذا يتناقض تناقضا صارخا مع القانون الأساسي الذي

¹ - محمد الطاهر عزوي: مصدر سابق، ص 23.

² - جاكين قروج: مصدر سابق، ص 86-87.

³ - بشير حمايدي: (السجن الإستعماري وشهادة سجناء معسكر)، م. ن. د. ج. ت. ع. خ، 2012، ص 345.

يحكم سير الوظيفة العمومي لبلد يدعي التحضر وقد كان أغلبهم منعدي الشرف والحس الإنساني مرتزقة لا يخافون لؤمة لائم في الإدارة ولا رادع يضع حدا لتجاوزاتهم¹.

وقد ذكرت جريدة المجاهد في أحد أعدادها، أن بعض الحراس كانوا من أعضاء اليد الحمراء²، ومن المجرمين الذين كانت لهم سوابق إجرامية حكم عليهم فيها أمام القانون العام، ثم أصبحوا حراس لأنهم اقدر الناس على ارتكاب أبشع الجرائم دون تردد أو إحجام³.

8- رهبة الإعدامات: كان الإعدام سواء بالنسبة للمساجين العاديين أو المحكوم عليهم بالإعدام جزءا من المعاناة والرعب الذي تتخلله حياة هؤلاء نظرا لهول العقاب الفظيع في نفوس المحبوسين، فيشير هنري أليغ إلى الرهبة التي كانت تنتاب السجين سواء في السجون أو المعتقلات قائلا: "كانت الرهبة تصل لدرجة كبيرة فيحكي مارسيل لوكيمان (Macelle leqement) أحد سكرتيري نقابة السكك الحديدية بمدينة الجزائر عن الساعات الجهنمية التي قضاها بين أيدي المظليين: "وهكذا عندما يدق جرس شباك الدخول يسكت الجميع كل شيء يتوقف في المعتقل الذي تخيم عليه في لحظة واحدة طبقة من الصمت والقلق والخوف الرهيب على الجميع، المظليون ؟ لمن جاءوا ؟"⁴.

وقد كان المحكوم عليهم بالإعدام يقضون أيامهم مكسدين بالخمسة والستة في زنزانة واحدة معدة لشخص واحد وهم مكبلو الأيدي والأرجل، ولم يكن المساجين يعلمون بتاريخ تنفيذ الإعدام ولا الشخص الذي سينفذ فيه الحكم، وكل ما يعرفونه هو أن الإعدام يتم ليلا قبل

¹ - عيسى كشيدة: مصدر سابق، ص 107.

² - اليد الحمراء: منظمة إرهابية أنشأها المعمرون الفرنسيون في 23 أبريل 1955، وقد اغتالت العديد من الجزائريين من بينهم آكلي عيسيو وهو طالب في الطب وكان الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله هو القضاء على إطارات جبهة التحرير في الخارج.

³ - المجاهد، ع 60، 1960/1/25، ص 14.

⁴ - هنري أليغ: مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 249.

الفجر، وكان منفذي الإعدام بذلك يريدون إخفاء جرائمهم، هذا ويتناول المحكومين كميات كبيرة من البن ويقضون ليلاليهم ساهرين حتى لا يباغتهم الجلادون¹.

وكانت متعة الحراس كبيرة عندما يهم أحدهم بفتح الزنزانة موهما المساجين بأن ساعة الإعدام قد حانت فيتلذذ باستقراء الفزع على وجوههم²، فكانت الإعدامات من أقسى الذكريات، ويصف أحد المجاهدين هذه المحنة قائلاً: "كنت أسمع كل تفاصيل عملية الاستعداد للإعدام وتنفيذه، ومن زنزانتني كنت أعد البراغي المستعملة لتركيب المقصلة، وبعد تركيبها يقومون بإسقاط تجريبي، وفي طريقهم لإحضار السجين يغلقون جميع الشبائيك، وبعدما يخرج السجين المعني يحمل إلى قاعة خاصة ليترك رسالة أو وديعة وهناك يقابله الإمام ثم يؤدي صلاته الأخيرة، وبعد أن يطلب السماح من إخوانه المناضلين يوضع غطاء على عينيه ثم يقوده الجلادون إلى المقصلة، وأمام هذه الآلة يقول له الجلاد: "لست أنا، إنها العدالة" عندها يدنوا السجين من لوحة المقصلة في وضعيتها العمودية، ثم تدفع اللوحة حاملة السجين ليقع رأسه بين نصفي المقصلة، وتسقط الفأس، كنت أسمع صوت الرأس وهو يسقط في السلة ... بعدها يأخذ الجلاد الرأس ويريه للحضور قائلاً: "العدالة حققت ثم يتقدم الطبيب الشرعي ويخيط الرأس بالجسد ليرسل بعدها ليدفن بالمقبرة"³.

وتضيف قروج عن الإعدام: "كان عجزنا عن التدخل هو العذاب الأكبر فكل شئ يجري هنا على بضعة أمتار منا، فكنا نسمع الباب يفتح وصيحات الإخوة التي تعلن الإعدام ولا نستطيع عمل أي شئ فكنا نتشبث بالقضبان معبرات عن غضبنا وألمنا لفراق هذا الجزء من أنفسنا حتى يسمعنا أخونا ولا يشعر بأنه بمفرده ويحس بالدعم بوجود إخوانه إلى جانبه... كان

¹ - جارية كشير بناجي: مرجع سابق، ص 93.

² - المجاهد، ع 60، 1960/1/25، ص 14.

³ - جارية كشير بناجي: مرجع نفسه، ص 92، 93.

كل السجناء يعيشون بهذا السرطان بداخلهم، فكانت الصيحات والأناشيد تتعالى مع شتم الجلادين الاستعماريين وكانت العائلات تجد أسماء الشهداء معلقة على باب السجن¹.

وقد كان هناك من الحراس ممن يبذون تعاطفا كبيرا مع هؤلاء، إذ يقول هنري أليغ في كتابه مذكرات جزائرية: " كان من المكلفين بالحراسة (Antona)² أحد الحراس النادرين ممن يبدي تعاطفا مع السياسيين كان الوحيد من بين الحراس الذي تتغمر عيناه بالدموع عندما يجر أحد المناضلين إلى المقصلة، على عكس بقية الحراس الذين يقومون بإهانة المساجين وهو في حالة السكر، أما هو فيبقى صامتا وسط الصخب، وكانوا يقولون في السجن لقد بكى أنطونا أثناء تنفيذ الإعدام"³، وهذا الموقف أو التصرف من أحد حراس السجون يبين لنا وجود بعض من الضمائر الحية التي تتألم عند انتهاك حياة البشر.

وقد وصف أليغ حياة الجزائريين داخل السجون وصفا يعتبر كشهادة حية عما عاناه الجزائريون وذلك في قوله: "وسط مناظر القضايا والشباك والجدران الصماء، الصلاة الجماعية للمؤمنين في القاعات، الأوامر، الشتائم، قضاء الليالي أحيانا في غرف معزولة، أنين المعاناة لبعض المبتهلين الذين فقدوا عقولهم، رحلة تتخللها محطات مأساوية عندما تنتزعنا عند الفجر من النوم، أصوات صاخبة مذعورين تتبعث من أعماق زنانات المحكوم عليهم بالإعدام"⁴.

9- الشعائر الدينية:

الصلاة : فرغم كل وسائل القمع المسلط على المعتقلين والسجناء لم يتخلوا عن مبادئهم ودينهم كانوا يؤدون الصلاة بكل عناية ويحافظون عليها وكانوا يجمعون الصلاة النهارية في الليل

¹ - جاكين قروج: مصدر سابق، ص 65. 66.

² - أنطونا: ينحدر من كورسيكا وكان راعيا قبل أن يتم توظيفه كحارس في المؤسسة العقابية وتعاطف مع هنري، كان الرجل رياضيا، وقد أبرزت الجزائر الجمهورية التي كان يرأسها هنري أليغ إنجازاته، ونشرت صورته وما انفك يتذكر هنري كل ما مر بشباك زنزنته. (أنظر: هنري أليغ : مصدر سابق، ص264).

³ - نفسه، ص264.

⁴ - نفسه، ص256.

لأنهمك انو يرهقون بالأعمال الشاقة في النهار ولا يسمح لهم بتأديتها، ومن ضبط في النهار يصلي فلننه يعاقب عقابا شديدا على تمسكه بدينه. ويروي المجاهد عمار حشية في هذا الصدد: "أن هناك الكثير ممن كانوا لا يصلون، وبعد دخولهم السجن واحتكاكهم بالمناضلين صاروا يصلون. فالدين كان دعامة أساسية يركز عليها المساجين لتجاوز محنتهم¹."

الصوم: كانوا يصومون بانتظام ويتحدون الأشغال الشاقة مع التعذيب، وكانت الإدارة الفرنسية تسعى من وراء ذلك أن تصرفهم عن دينهم، وكانوا يقرؤون ما تيسر لهم من القرآن أثناء الممارسات المرهقة حيث كانوا يجدون فيها متعة لان أرواحهم تنتعش بقراءة القرآن إستنادا لقوله تعالى: "ألا بذكر الله تطمئن القلوب"، وينسون العذاب الأليم وبعد تناول وجبة الفطور والسحور (و كانتا تجمعان معا) يؤدون صلاة التراويح².

10- الأفرشة والأغطية: كانت الأفرشة يابسة متحجرة تزيد النائم فوقها تعباً على تعب، وانكسارا على إنكسار وإحساسا بالتقطع في أطراف الجسم المعذب فوقها وكان مملوءا بالحشرات والغطاء كان قصيرا إذا غطى رأسه تبقى رجلاه عاريتين و إذا غطى رجلاه تبقى رأسه عارية وفي فصل الشتاء حيث تنخفض درجة الحرارة مما يجمد الدم في العروق ويقضى هذا الفصل على برودته بدون إنارة ولا تدفئة وهو عذاب ما بعده عذاب وتشتد في فصل الصيف الحرارة التي تنصب على المضطهدين فتراهم كأنهم في طناجير المطبخ ينصبون عرقا ويلهثون من شدة الحر ويشعرون بالاختناق والضيق من قلة الأكسجين، كانوا يصنعون من علب الشمة ومن زيت المطبخ الذي يسرقونه مصابيح للإنارة ، وذلك من أجل قراءة بعض المناشير أو بيانات سرية وقراءة ما منع عنهم في النهار³.

¹ - لقاء شخصي مع المجاهد عمار حشية، يوم 19 أبريل 2017 ، الساعة 11:00 ، متحف المجاهد بالوادي .

² - محمد طاهر عزوي: مصدر سابق، ص 74.75.

³ - نفسه ، ص67.

إن الوضعية الكارثية التي تتسم بها المؤسسات العقابية لا تنفي وجود بعض المؤسسات الأخرى التي تتمتع بمرافق ووضعية حسنة لحد ما، لكن ليس ذلك لتحسين وضع المساجين والرفق بهم، وإنما تعمدت الإدارة الاستعمارية هذه السياسة لكي لا توجه إليها أصابع الإتهام خاصة من المنظمات الدولية الفاعلة التي كانت تزور هذه المراكز لتقصي الأوضاع، لكن فرنسا كانت في كل مرة تحرص على إعطاء صورة حسنة أمام الرأي العام الدولي.

وعلى الرغم من الجانب المظلم والحالك في حياة المساجين داخل المؤسسات العقابية إضافة إلى شدة المعاناة التي يتعرضون لها، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن السجن هو الأسوأ على الإطلاق، فقد تحول من مؤسسة عقابية إلى مؤسسة تعليمية بفعل إرادة وتحدي الجزائريين ورغبتهم في مواصلة النضال حتى وإن كانوا في بين القضبان، فشرع المثقفون بكسر حاجز الصمت والألم والروتين الممل وذلك بتسجيل من لا يعرف القراءة والكتابة وإلقاء الدروس عليهم وتلقينهم اللغة العربية، وبهذا أصبح كل من دخل السجن أميا في البداية أصبح يكتب الرسائل لأهله، فكان منهم الأطباء والصيادلة والسياسيين والمترجمين يقومون بترجمة الصحف والمعلمون يلقون الدروس والمحاضرات فتحوّلت المراكز إلى مؤسسة ثقافية¹.

وكان هذا عكس ما كانت تتوقعه الإدارة الاستعمارية، كما كانت هذه المؤسسات مجالا للتعارف والتضامن بين المساجين حتى وإن اختلفت أصولهم (عرب، قبائل) أو انتماءاتهم (جهوي، شيوعي...) فالشعور المشترك بالمحنة الواحدة والدفاع عن قضية مشتركة كلها عوامل ساهمت في رص الصفوف وأحدثت نوعا من التماسك أكثر من ذي قبل، كما أمكن للسجين التعرف على عادات وتقاليد كل منطقة، وأفاد غيره واستفاد، فكانت هذه الصورة العامة لحياة السجن بشقيها السلبي والإيجابي.

¹ - محمد طاهر عزوي: مصدر سابق، ص21.

ولكن القاعدة العلمية التي نتجت عن هذه المأساة النفسية والاجتماعية كما يقول المجاهد الطاهر عزوي بأن أغلب الشعوب التي مرت بهذه المرحلة من التوتر النفسي تبقى معها هذه التوترات العصبية والتشنجات العضلية وتزداد كلما تقدم السن وكثرت مشاغل الحياة¹.

وقد ينتهي الكثير من هؤلاء الإخوة في مشوار الحياة بقرحة المعدة المزمنة أو بالأزمة القلبية أو بارتفاع ضغط الدم ... نتيجة لما تعرض له الجزائريون، لأن المحتل يعرف من خلال التجربة مع الشعوب الأخرى بأن هذه الشعوب ستستقل لا محالة ويجب أن يشوه رجالها نفسيا وبدنيا وعلى مدى زمن طويل بإحداث عاهات في الأجسام والنفوس².

¹ _ محمد الطاهر عزوي : مصدر سابق ، ص 23.

² - نفسه ، ص 24.

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية داخل المؤسسات العقابية

إن المحور الجوهري والأساسي الذي تركز عليه السياسة الاستعمارية هو التعذيب، وقد ارتبطت هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا بالإستعمار وتطورت تطورا كبيرا خاصة بعد إندلاع الثورة التحريرية، فصار التعذيب من قبل الفرنسيين (سواء في المراكز العقابية الرسمية أو المراكز السرية) منطقيا ومهنيا ومنتظما، وصار أسلوبا منمطا لمراقبة الأشخاص الذين يلقي القبض عليهم خلال المdahمات أو مراقبات الهوية أو خلال العمليات العسكرية، ولم يسلط التعذيب فقط من أجل الحصول على الاعترافات، ولكن أيضا للحصول على المعلومات حول أي نشاط وطني مشكوك فيه، ومهما كانت نتائجه يجب أن يخضع المتهم للتعذيب. وهكذا فإن التعذيب كانت له وظائف مزدوجة كسلاح رئيسي للحرب المناهضة للثورة وكممارسة معنوية لا يمكن إحتوائها لتختفي وراء تعابير لطيفة قد حاولت حماية وجوده¹.

هذا وقد إختلفت الآراء حول العام الذي أصبح فيه التعذيب حاضرا بقوة وبصفة منتظمة، فالكاتب مغنية لزرق يقول: "أن استعمال التعذيب بكيفية نظامية كان أثناء معركة مدينة الجزائر عام 1957"، أما جون بول سارتر فيرى بأن: "عام 1958 هو العام الذي أصبح فيه الجزائريون يسومون سوء العذاب بشكل منتظم ومستمر"²، لكن مهما إختلفت الآراء حول إستعمال التعذيب بطريقة نظامية إلا أنه يمكن أن نستخلص الأسباب التي أدت إلى تصاعد هذه الممارسات بشكل فظيع منها:

- تزايد نشاط الثورة التحريرية وانتشار عملياتها (هجمات 20 أوت).
- نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى المدن (الحرب الحضرية).
- التفاف الشعب حول ثورته واتساع القاعدة الشعبية ما جعل فرنسا تعتمد إلى انتهاج أسلوب أكثر فعالية لقمع الثورة.

¹ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 156.

² - جون بول سارتر: عارنا في الجزائر، تر: عائدة وسهير إدريس، دار الأدب، بيروت، 1975، ص 40.

- نقل الحرب إلى فرنسا ذاتها، وهو ما أصبح تهديدا لها في عقر دارها.

وفي هذا السياق فسرت (Simone de Bollardier) العنف الأقصى في الجزائر في تلك الفترة إلى: "الإذلال الناتج عن حرب السويس التي أعقبت هزيمة ديان بيان فو، ورفض الضباط أن يقبلوا كارثة جديدة، وكثيرا منهم يعتبرون أن محاربة الشيوعية والدفاع عن الحضارة الغربية في الهند الصينية وفي الجزائر أيضا إنما هو رهان أساسي، لقد كان لحرب الجزائر نكهة الأخذ بالثأر، أن الإعجاب الذي يبديه الأقدام السوداء وثناء أعيانهم على العقداء والجنرالات كان له وزنه"¹.

وبناء على هذا وضع التعذيب في إطار قانوني بحيث يصبح أمرا طبيعيا ومعقولا طالما أن المؤسسة القضائية رخصت لصالح الشرطة والدرك وغيرهم التعذيب أثناء التحقيق مع المتهمين، وقد كان تقنين ممارسة التعذيب ووضعها في قالب قانوني باقتراح من الموظف السامي وليام روجر²، الذي تبين له أن التعذيب مورس بكل الوسائل التي لا يمكن تصورها لذا طالب بالمصادقة القانونية على التعذيب وتحديث وسائله³.

ومن هنا أطلقت الإدارة الاستعمارية العنان لأجهزتها القمعية لارتكاب أشنع أنواع التعذيب والتفنن فيه داخل المؤسسات العقابية التي انتزعت منها هذه الصفة لتصبح مؤسسات انتقامية أو إجرامية في حق الجزائريين كما تقول إحدى المناضلات بشأن هذه المؤسسات: "سميت السجون بمراكز الانتقام و الأخذ بالثأر، لأنها كانت تخلف وراءها دائما مأساة حتمية"⁴، ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين للتعذيب، هما التعذيب النفسي والتعذيب الجسدي.

¹ - كلود ليوزو: العنف. التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 6.

² - مفتش فرنسي اشتغل تحت سلطة وزير الداخلية فرانسوا ميتيران (انظر : ابراهيم طاس : مرجع سابق ، ص 310).

³ - منتدى باحثي شمال إفريقيا: تحقيق عن التعذيب في الجزائر، ط1، مشروع للشهادة والتوثيق التاريخي، معهد الهقار، جنيف، 2003، ص560.

⁴ - خديجة لصفر خيار: (مذكرات مناضلة)، مجلة نوفمبر، ع 44، 1980، ص 41.

1 - التعذيب النفسي: لقد عمدت فرنسا إلى تحطيم إرادة المساجين وشل تفكيرهم باستعمال عدة طرق وكيفيات، بحيث تجعل السجين يعيش في جو من الرعب والرغبة ثم استمالتهم وتجنيدهم في صفوفها¹، ومن بين الأساليب التي استعملتها:

- محاولة التأثير معنويا على المقيمين في السجون وغيرها والعمل على استمالتهم إلى جانب السلطات الاستعمارية، وذلك بحثهم على التخلي عن أفكارهم الوطنية بواسطة دروس خاصة عن محاسن الاستعمار وانجازاته وكان هذا الأسلوب يستعمل بصفة خاصة مع المثقفين.

ويمكن إدراج هذا الأسلوب في عملية غسل الدماغ، وقد كانت الإدارة كثيرا ما تلجأ إلى استعمال حقن محرمة دوليا منها حقن مادة "البانتوتال" التي يقول عنها فرانز فانون "إذا كانت مادة البانتوتال تزيل لدى المصابين بأمراض العصاب الحواجز التي تحول دون خروج الصراع النفسي إلى النور فلا بد أن هذه المادة تستطيع أن تحطم لدى الوطنيين الحاجز السياسي وأن تسهل حمل المساجين على الإدلاء بالاعترافات التي تريدها السلطات الاستعمارية"، والشخص الذي يحقن بهذه المادة يصبح منوما مغناطيسيا فاقدا لإرادته وشخصيته، ويتحول إلى أداة طبيعية في يدهم، ويأخذ هؤلاء الأشخاص في تكرار ما تعلموه من تلك الدروس على زملائهم الآخرين وفي الأخير تؤدي هذه العملية إلى حدوث سوء تفاهم قد ينجر عنها القيام بوشايات ضد بعضهم البعض وكشف ما لديهم من أسرار².

وبالمقابل هناك بعض الأشخاص لا يتأثرون بهذه العملية بحيث لا يستطيع الفرنسيون أن يستخرجو منهم أي سر، وتهدف كل هذه العمليات إلى أن يصبح الشخص مؤيدا للاستعمار وضد الكفاح الوطني وسهل الانقياد دون عناء³.

¹ - بوعلام نجادي: مرجع سابق، ص 149.

² - إبراهيم لونيسي: (المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012، ص 23.

³ - الجنيدى خليفة: حوار حول الثورة، ج 1، دار موفم، الجزائر، 2008، ص 404.

-دسها لبعض الموظفين والأطباء الفرنسيين في المراكز العقابية والإشاعة بأنهم على اتصال بجبهة التحرير الوطني، ويقوم هؤلاء بالنضال من أجل تحسين ظروفهم وكل هذا بهدف كسب ثقة المعتقلين كمرحلة أولى ، ثم إفتكاك بعض أسرار الثورة منهم ، وكمرحلة ثالثة تحولهم إلى عملاء لفرنسا بدون أن يشعروا بذلك¹.

وبهذا الأسلوب استطاعت الإدارة الاستعمارية إلى حد ما أن تتجح في مهمتها خاصة استعمالها لعمليات غسل المخ التي أثبتت على نجاحها ميدانيا ، ففي هذا الصدد يقول المجاهد عبد الحفيظ امقران: "لقد قاسينا كثيرا من هذه المحنة محنة غسل المخ، وإرسال بعض الناس من هذه الفئة إلى مختلف المناطق ، فوقعنا البلبلة في الأفكار ودخل نوع من الشك حتى أصبح المسؤولون على مستوى جبهة التحرير يشكون في هؤلاء الناس الذين تحول والى عيون للاستعمار"².

- إذا لم يستطع الجلادون إنتزاع الاعتراف من المعذب أحضروا زوجته أو أخته أو إحدى محارمه ، فيخبروه بين الاعتراف وبين أن يغتصبوا إحدى هذه المحارم تحت سمعه وبصره، وهذا النوع من التعذيب النفسي دلهم عليه بعض الخونة ، فهم الذين كشفوا لهم عن أهمية هذه العملية في حمل المتهم على الاعتراف وبينوا مكانة العرض والشرف لدى العربي ، فلن رأى عرضه يتعرض للتلوث والتدنيس ضحى بكل شيء في سبيله.

- يحضر الجلادون أقارب المتهم ويجبرونه على الرقص عاريا أمامهم ثم يمثلون به أدوارا مخجلة تفوق كل تصور³ ، ففي هذا الأسلوب تحطيم وإحباط لمعنويات ونفسية الضحية.

- التعذيب الجنسي: فالتعرية أمام رجال لابسين كل ثيابهم تعد المرحلة الأولى لإضعاف الدفاعات النفسية للسجين ، ويعتبر الجلاد الفرنسي أن هذا الفعل هو من أقسى الإهانات عند

¹ - إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص26.

² - نفسه، ص24.

³ - محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، 2005، ص148.

العربي الذي يعرف حياؤه وقد تم تحويل التعذيب في الجزائر إلى سلاح ضد الثقافة المحلية، وكان الجنس حاضرا دائما في غرفة التعذيب سواء كانت الضحية رجلا أو امرأة، فإضفاء الجنس على التعذيب مغروس في أعماق نفسية الجلاد، و رغم أن غرفة التعذيب هي المكان المحبذ للتعزية فان المساجين يتم أيضا تعزيتهم خلال العمليات العسكرية في الهواء الطلق وتحت النظر الفضولي للعساكر الذين يريدون رؤية كيفية ممارسة التعذيب¹.

2 - التعذيب الجسدي: وكان هذا النوع من التعذيب الأكثر بشاعة والأكثر انتشارا، وقد شهد الجزائريون أساليب كثيرة من هذا التعذيب داخل المراكز المخصصة له ، وقبل أن نتطرق إلى أنواع التعذيب الجسدي يمكن أن نخرج إلى شخصية الجلاد الذي هو عنصر فاعل في هذه العملية وكذا المكان الذي يمارس فيه التعذيب.

- الجلادون: إن أغلب هؤلاء كانوا من قداماء حرب الفيتنام الذين سجنوا وتم تعذيبهم وخضعوا لعمل نفساني لإقناعهم بعدالة قضية الفيتنام ، كذلك كان الجلادون من الأقدام السوداء، وكذا الرجال الجزائريين (الحركي) والذين تم إلقاء القبض على البعض منهم وعذبوا فتحولوا بدورهم إلى جلادين²، وحسب جون بول سارتر أن هؤلاء الجلادون كان أغلبهم في الأصل ضحايا للنازية الألمانية، وقد كانت 15 سنة كافية إلى أن يتحول الضحية إلى جلاد.

وقد ميز اليغ بين أنواع من الجلادين، فهناك الجلادون الأصغر سنا العاجزون الذين يصيبهم اضطراب وجزع عندما يضيء مصباحهم الكهربائي احد المسجونين، وهناك معاوني الجلاد الذين لم يشتركوا بعد في العمل وهم يمسون بالمساجين ويدفعونهم في عنف وقسوة وهناك من ينتظر إسناد هذا العمل إليه، وهناك من الذين يتسلون برؤية الانتفاضات التي تعروا

¹ - مغنية لزرق: مرجع سابق ، ص ص170، 172.

² - نفسه، ص167.

معذبا بالكهرباء ولكنهم لا يحتملون سماع صراخه وأنيته، وهناك أخيرا المجانين الذين يطوفون ويدورون كورقة ميتة في دوار فورانهم وعنفهم¹.

- غرفة التعذيب: لقد كانت على العموم ضيقة ومظلمة ووسخة كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المستعملة فيها، وبما أنها كانت جد قذرة فإنه يتم تنظيفها من حين لآخر عندما تهدأ أعمال الاستتطاق، وقد كان غالبا ما يقتل فضاء التعذيب السجين عوضا عن التعذيب في حد ذاته فقد كان هناك عدد من المساجين ماتوا في أقباء تخزين الخمر أو في بنايات بدون نوافذ حيث يترك المساجين كل الليل في جو مشبع بالغاز مما يؤدي إلى وفاتهم، فقد أشارت لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية في جويلية 1957 إلى أول حادث وقع في عين أسر قرب تلمسان، حيث وضع 110 مشتبه بهم في 4 أقباء ومع كمية الهواء القليلة في صبيحة اليوم الموالي وجد 24 رجلا ميتا فقام الملازم المكلف بنقل الجثث إلى منطقة محرمة ورماهم في الأدغال للتغطية عن جرمه².

ويعرفها المجاهد "الحاج مسعود بن عاشور قائلا: "رأيت فيها ما يدهش ويحير العقل من الوسائل، كالكهرباء والعصي والحبال المفتولة"³.

أما بالنسبة لأنواع التعذيب فهي كثيرة ومتنوعة يمكن ذكر بعضها:

- التعذيب بالكهرباء: وهو الأسلوب الأكثر إستعمالا لسهولة ونجاحه حيث يجبر السجين على الاعتراف، وتم اختراعه وتجريبه في الهند الصينية وهو من التقنيات الحديثة في التعذيب، وقد تلقى الضباط في مدرسة "جان دارك" دروسا حول استعمالها⁴، هذه العملية تتم بدقة فائقة وتمتاز بشناعتها إذ لا تبقى أثرا بارزا للعيان إذا عولجت بقاياها، وعن كيفيةها يمدد الضحية

¹ - جون بول سارتر: مصدر سابق، ص 48 . 49.

² - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 163-164.

³ - كان مناضل في جبهة التحرير ولد بقرارة (غرداية)، بدأ نشاطه الثوري سنة 1955 في الجزائر العاصمة وتمثل عمله في توزيع المنشورات. (انظر : محمد سليمان أبو العلا: صفحات من الكفاح لمجاهدي القرارة في الثورة التحريرية، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 240).

⁴ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 22.

على طاولة التعذيب ثم تربط أعضاؤه ويرمى عليه سطل من الماء ثم يوضع التيار الكهربائي في المناطق الأكثر حساسية للسجين، الأذن، اللسان، الأعضاء التناسلية، أو الثديين، ولكي يكون مفعول التيار أكثر فعالية يربط الجسد العاري مع الجدار وتوضع رجلاه في إناء مملوء بالماء¹، ويستعمل التيار الكهربائي في المدن خاصة أما في المناطق الريفية يستعمل المولد الكهربائي لعدم وجود الكهرباء بحيث أن هذه الأخيرة لا تقتل وإنما تجبر على الكلام².

ومن أبرز الشخصيات النضالية التي تعرضت لهذا النوع من التعذيب المناضلة جميلة بوحيرد التي جردها ضباط ثلاث من ملابسها وربطوها في مقعد وكانت الأغلال عند المعصمين وعلى الصدر والفخذين... ووضعوا أسلاكاً كهربائية في عضوها للتأصل ي وفي فمها، وقاموا بتشغيل التيار الكهربائي لتصبحها آلام ما بعدها آلام وقد كان التعذيب مصحوباً بالاستجواب³.

- التعذيب بواسطة الماء: يمكن تقسيم كفاءات التعذيب بالماء إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: هو إفراغ الماء في البطن من الفم وذلك بعدة تقنيات، حيث يدخل قمع في الفم ويفرغ الماء حتى ينتفخ البطن، وإذا امتنع المعتذب عن شرب الماء يغلق منخاره حتى يختنق، وعند امتلاء البطن يضع الجلاد رجله على بطن الضحية، فيتطاير الماء من الفم.

الصنف الثاني: يوضع أنبوب في فم المعتذب ويكون مربوطاً بحنفية، وعندما ينتفخ البطن تستعمل الطريقة السابقة لإخراج الماء⁴. وفي هذا الصدد يقول هنري اليغ عن هذا الصنف من التعذيب: "أنها الموت بذاتها"⁵.

¹ - بوعلام نجادي: مرجع سابق، ص 145.

² - باتريك أفينو وجون بلانشايش: حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي والرؤية، الجزائر، 2013، ص 105.

³ - جورج أرنو وجاك فرجاس: دفاعاً عن جميلة بوحيرد بطلّة العرب في الجزائر، دار ثالثة، الجزائر، 2013، ص 52.

⁴ - محمد الصالح صديق: مرجع سابق، ص 144.

⁵ - Hamid Bausselham: **Guerre D'ALGER(1954-1962)**, Edition RAHMA, ALGER, sep 2000, p 115.

الصنف الثالث: التعذيب بالمغطس حيث يجرد المعذب من ملابسه في الليل حيث يشتد البرد ويلقى في مغطس مليء بالماء ويبقى رأسه في الماء حتى يقر¹، وقد يربط المعذب كما يربط الرضيع ويعلق من رجليه بحبل يدلى من الطابق الأول، ويوجه رأسه نحو المغطس فينتهي غارقاً عدة ثواني تمر عليه كأنها سنوات فينتابه البرد والعرشة وتكرر العملية حتى يقر².

- التعذيب بواسطة النار: ومن أبرز أشكاله هو جلوس الضحية على كرسي وصدرها عاري ثم يقذف الجلاّد دخان السجّارة على عين الضحية ثم يطفأ السجّارة على صدرها أو ثدييه وقد يبلىّ جسم الضحية بالبنزين ثم يوقد الجلاّد النار بكل هدوء، وهذا الأسلوب من التعذيب يجعل المعذب يقفز من شدة الألم ويتسبب له في كثير من الأحيان حروقا بدرجات عالية، أو بأعواد الثقاب حيث تربط الأيدي وراء الظهر ثم توضع أعواد الثقاب مشتعلة في أصابع الضحية، هذا وتستعمل الشمعة مشتعلة تحت رجلي المعذب وتنطفئ تدريجياً.

- إستعمال الكلاب: حيث يعرى صدر الضحية ثم تطلق الكلاب التي تبدأ في نهش جسمه وفي بعض الأحيان تنتزع بعض القطع الصغيرة من لحمه.

- الخنجر: حيث يحفر الجلاّد جروحا على أجزاء مختلفة من الجسم، ثم توضع الملح بكميات كبيرة على تلك المناطق.

- التعذيب بواسطة الحبل: وقد كان من أشنع أساليب التعذيب عند زبانية الاستعمار حيث تربط رجلا المعذب ويداه بمجموعة من الحبال ثم تربط بالسقف علما أن الرأس موجه نحو الأرض وهناك يطلق الحبل فيهوي المعذب إلى الأرض واقعا على رأسه، وتكرر العملية ما دام المتهم لم يعترف³.

¹ - بوعلام نجادي: مرجع سابق، ص148.

² - محمد الصالح صديق: مرجع سابق، ص145.

³ - علي خلاصي: (صور التعذيب في الجزائر)، مجلة أول نوفمبر، ع35، الجزائر، جوان 1979، ص46.

- الخنق من الرقبة: حيث يربط المعذب على كرسي في وضعية الجلوس ويعقد على رقبته حبل، ويجذب جلادان طرفي الحبل ويضيقان على الرقبة إلى حد الاختناق التدريجي الذي يؤدي أحيانا إلى موت الضحية. ويعتبر مجرد حادث¹.
- الربط على الأرض: يمدد المعذب على الأرض الباردة الرطبة في بعض الغيران والكهوف لضاحية العاصمة وهو على هيئة الصليب، وتشد رجلاه ويداه بأوتاد مثبتة على الأرض ويترك السجين هكذا أياما وليالي في الظلام الحالك والوحدة التي تسببت في جنون الكثير ممن تعرضوا لهذا النوع من التعذيب².
- بما أن مورفولوجية التعذيب تتضمن الأعضاء الحيوية مثل الكبد والقلب والمعدة، فكانت هذه الأجزاء الحيوية من الجسم مستهدفة من قبل الجلاذ، خاصة الكبد الذي له معنى رمزي في التقليد الجزائري، ويسمى "كبد" بالعربية، فهو يمثل مكان عاطفة الوالدين نحو أبنائهم، وكذا يمثل عنصرا مركزيا في الطب الفرنسي، يعني أن الأوجاع الصغيرة تتسبب في سوء اشتغال العضو³.
- الإغتصاب: لقد أقر مظلي سابق تمييزا بين الإغتصاب على أنه أداة للتعذيب لجمع المعلومات والإغتصاب من أجل رفاهية أكثر، وبالنسبة للضحية لا فرق، وفي مختلف المراكز الحضرية للتعذيب كانت النساء تغتصبن بصفة منتظمة⁴، وقد يتسبب هذا الإغتصاب في الحمل مثلما حدث مع إحدى الجزائريات المدعوة خيرة، والتي تعرضت للإغتصاب من طرف العديد من الجنود وكان عمرها 16، وقد أسفرت هذه الممارسة عن ميلاد الطفل "محمد قارن" الذي كان ثمرة إغتصاب والدته من طرف الجيش الفرنسي وقد فقدت عقلها من جراء هذه

¹ - بوعلام نجادي: مرجع سابق، ص151.

² - محمد الصالح صديق: مرجع سابق، ص146.

³ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص172.

⁴ - نفسه، ص217.

الصدمة¹، وهي حالة من مئات الحالات التي عاشتها الكثير من الجزائريات، من بينهم جميلات الجزائر (جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشا)، وكذلك المجاهدة لويقات اغيل احريز² (تم إغتصابها بإدخال أدوات عديدة في مهبلها) والتي انتظرت 39 سنة بعد الاستقلال لتقرر وصف التعذيب والإغتصابات التي تعرضت لها، وقد كان لديها شيء من التعاطف مع المظليين الذين جاؤوا ليلقوا عليها نظرة بصفة طفولية عندما كانت مستلقية على سريرها العسكري وكانت تعتبرهم مساكين يطبقون الأوامر فقط³.

طرق أخرى:

- يوضع المعذب في مرحاض أياما وليالي ومن حين لآخر يُلطخ وجهه بالوسخ وتقيّد رجلاه إلى الورا حتى لا يتمكن من إزالة الوسخ.
- أن يعذب السجين بواسطة الوحز بإبرة حادة بين كتفيه وصدغيه ويتخلل الوحزات استنطاق مصحوب بسخرية مجردة من الإنسانية.
- وضع أدوات صلبة في الجسم مثل قارورة زجاج في أماكن حساسة، ومسامير في الأصابع إبر في الأظافر وغيرها⁴.
- كانت القوات الفرنسية تقوم بإلقاء الأسير أو السجين برميّه جوا من الطائرات عمودية، على مسافات بعيدة عن اليابسة أو البحار، إضافة إلى أن أجهزتها الطبية والبيولوجية بتجارب حيوانية استنساخية على المرأة الجزائرية.
- إنتزاع الأظافر، وهشم الأسنان و إنتزاع قطع من اللحم بالملقاط وشق الأرجل بالسكاكين ووضع الأملاح في الجروح واستعراض المعذب أمام الشمس ملقى على ظهره عاريا.

¹ - سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، 2005، ص72.

² - مجاهدة ولدت في 22 أوت 1936 بوجدة، وتعود أصول والديها إلى منطقة القبائل، تخلت عن دراستها لتلتحق بالثورة الجزائرية، اعتقلت من قبل المظليين إثر كمين في 1957 وتعرضت لأبشع أنواع التعذيب.

³ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص221.

⁴ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص31.

- التعذيب بالمنجر الذي يستعمله النجار: وكيفية التعذيب به نفسها التي ين جرّ بها اللوح حيث يوضع على جزء من أجزاء الجسم ثم يمر عليه كما يفعل النجار عندما يصقل اللوح.
- شل الأعضاء التناسلية واستئصال النخاع الشوكي بآلات عصرية خاصة¹.
- حرق الأجفان بالسجائر وفقاً للعيون وحرق شعر الرأس و جرّ السجين على أرضية مسمرة، ووضعه في قفص من الأسلاك الشائكة تحت حر الشمس.
- وضع السجين في خزان النبيذ الضيق مع عدم السماح له بالخروج الا مرة واحدة في اليوم وقد مات العديد منهم بهذه الطريقة².

إضافة إلى هذا لم يسلم الوطنيون المتواجدون بفرنسا من سياسة التعذيب، فقد صار هذا الأخير يمارس فوق تراب فرنسا ذاتها وسيلة منظمة من قبل البوليس الفرنسي، فكان التعذيب يتم باستعمال المواد الكيماوية والذي يتمثل في إعطاء المتهم مواد كيميائية تجعله يشعر بالبرد الشديد حتى انه يكاد يتجمد، وكذا التعذيب بالقلم الرصاص الحاد، حيث يتم إدخال قلم رصاص في اللحم ثم يدار بدون انقطاع، إلى أن تدخل رؤوس القلم في الجسم ، وقد كانت الإدارة الاستعمارية كثيرا ما تنقل المساجين الجزائريين من فرنسا إلى الجزائر لتعذيبهم أكثر.

وفي هذا الصدد يقول المناضل عمار حشية في كتابه بيد مجردة تقريبا: " بعض السجناء من فدرالية فرنسا نقلو إلى الجزائر للخضوع للتعذيب بعيدا عن مشاهدة الرأي العام الذي بقي مصدوم من ممارسات حقبة غابرة"³.

¹ - محمد قنطاري : مصدر سابق، ص ص162،165.

² - محمد الدرعي: (فضائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية)، مجلة الرؤية، ع 3، 1997، ص185.

³ - Amare Hachia :O P ،Cit .P123.

المبحث الثالث: التنظيم الثوري داخل المؤسسات العقابية

إن فكرة مواصلة النضال في السجون كانت فكرة قديمة، ارتبطت بالحركة الوطنية بالذات عام 1938 ابتداء بنضال مصالي الحاج ثم مفدي زكريا وغيرهم، ورغم قلتهم إلا أنهم اثبتوا أنفسهم وقاموا بالإضرابات والاحتجاجات واصطدامهم مع الإدارة الاستعمارية فمنطلق الفكرة لم يكن وليد الثورة التحريرية، بل إن هاته الأخيرة كرست هذه الفكرة نظرا لوجود ظروف حتمت إيجاد تنظيم ثوري محكم داخل السجون، كما أن شعور المناضل بالمسؤولية ورغبته في مواصلة النضال أدى إلى بروز فكرة التنظيم الثوري داخل السجون¹.

بناء على هذا كانت قضية التنظيم الثوري داخل المراكز العقابية (السجون) من أبرز القضايا التي عملت جبهة التحرير الوطني على تكريسها واستغلالها كقاعدة هامة في مواصلة الكفاح الثوري، وذلك ليقينها بأن دخول الثوار والمناضلين السجون ليس معناه نهاية الكفاح والنضال، بل هو منطلق جديد وأرضية مغايرة (على غرار الجبال، القرى، المدن.. إلخ) لمواصلة المسار الثوري، وإن كانت الظروف بها جد قاسية إلا أن ذلك لم يمنع الجبهة من إختراقها وإعادة رص صفوف المناضلين المسجونين ورغم أن المؤسسة العقابية التي وضعتها فرنسا كان هدفها الأساسي قمع الثورة وعزلها وتسليط اشد أنواع التعذيب ضد الشعب الجزائري لعزله عن ثورته، إلا أن هذه الإرادة والرغبة ما فتئت أن اصطدمت بإرادة وإصرار رجال الثورة.

من هذا المنطلق شرع النظام التابع لجبهة التحرير الوطني في تأسيس خلايا نضالية داخل السجون لتكون على اتصال دائم بنظام الجبهة خارج السجن، فكان أول شئ عملت الجبهة على تكريسه هو رص صفوف المساجين وإقناعهم بضرورة العمل بمبادئ الثورة

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 159.

والإمتثال لأوامر قاداتها، ودعوة المترددين إلى الانخراط في صفوف الجبهة عن طريق الشرح وكان ذلك يتم في سرية تامة لوجود بعض الجواسيس أوساط المساجين¹.

وفي هذا اعتمدت خلايا الجبهة على اختبار الوافد الجديد للمؤسسة حتى يتسنى لهم العمل معه كوطني أو كعميل للمخابر ات الفرنسية، التي كانت كثيرا ما تدس أعوانها وسط المساجين لنقل المعلومات الخطيرة التي يبوح بها وتوظفها للقضاء على تنظيم الجبهة، فكانت الخلايا منظمة بإحكام حيث يقوم المتعلم منهم بدور المعلم وتحفيظهم سور من القرآن الكريم وتعليمه فرائض الصلاة التي تزيده خشوعا وقابلية للاستمرار في الدفاع عن الوطن بما يستطيع² (خاصة وأن معنوياتهم تكون محبطة إلى حد ما بعد أن وضعوا خلف القضبان).

كما إهتم أفراد آخرون بالتكوين السياسي للمساجين، ونلاحظ هنا أن الجبهة إهتمت بترسيخ العقيدة الإسلامية كدعامة أساسية في استمرارية النضال، وركزت على الجانب السياسي لأهميته في دعم القضية الوطنية من داخل السجون و إثبات حقهم السياسي وكسب تأييد الرأي العام الدولي عن طريق منظمة الصليب الأحمر الذي استطاع زيارتهم في السجون وقام بمراسلة المنظمات الدولية الأخرى وإخطارهم بالخروقات التي يتعرض لها المساجين³.

هذا وقد استطاعت الجبهة أن تحافظ على اتصالها بمناضليها المسجونين بواسطة المحامين (لعبوا دورا هاما، فكثيرا من المعلومات كانت تأتي عن طريقهم) أو المحادثات أثناء الزيارات أو اللقاءات القصيرة أثناء الاستجوابات أو المحاكمات أو عن طريق الحراس المؤيدين للقضية الجزائرية⁴، فكانوا يعملون على ربط الاتصالات بين الجبهة ولجان السجن (التي تشكلت لتبقي المساجين على اتصال دائم بما يجري خارج القضبان) وهي متكونة من ممثلين يتم اختيارهم من

¹ - أحسن بومالي: مرجع سابق، ص 382.

² - فاطمة الزهراء سيدهم: (أنواع المعتقلات ودور المساجين في النضال الوطني)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012، ص 257.

³ - نفسه، ص 258.

⁴ - جاكليين قروج: مصدر سابق، ص 75.

طرف السجناء وعلى رأس كل لجنة مسؤول ولا يمكن اتخاذ أي قرار خارج نطاق هذه اللجان ، وقد أورد رشيد زبير ابرز اهتمامات وانشغالات تنظيم الجبهة داخل السجون وإدراجها فيما يلي:

1 - الدفاع عن كرامة المساجين: فلا شك أن المساجين داخل هذه المؤسسات ا لعقابية كانوا يعانون من سوء المعاملة والممارسات الغير إنسانية (نلاحظ هنا أن إنشغال التنظيم كان إنسانيا بالدرجة الأولى) فدفعهم هذا الوضع إلى إنتهاج أساليب فعالة للدفاع عن كرامتهم من بين هذه الأساليب:

- الإضراب عن الطعام¹: وكانت قد نظمت العديد من الإضرابات في السجون نتيجة المعاملة السيئة للسجناء الجزائريين المناضلين، ويقاس مدى نجاح الإضراب بنسبة المشاركة أولا والنتائج المحققة ثانيا، وقد يكون الإضراب محدد بمدة زمنية معينة كالإضراب الذي يعقب كل إعدام والذي يدوم 42 ساعة، وقد يكون مفتوحا حتى تحقق إدارة السجن مطالب السجناء، ومن بين أهم الإضرابات التي وقعت داخل السجون(بسجن سركاجي مثلا):

- إضراب سنة 1957: قام المحكوم عليهم بالإعدام بإضراب مفتوح عن الطعام وكان مطلبهم الحصول على قيود حقيقية بدل سلاسل الدراجات القديمة التي لجأت إدارة الاستعمار إلى استعماله بسبب عدم توفر قيود هذا ما أدى إلى حدوث جروح في يد المساجين (وهنا تظهر رغبة المساجين في الدفاع عن كرامتهم على الرغم من انه ليس لديهم ما يخسرونه.²

- إضراب سنة 1961: ويعتبر من أهم الإضرابات لأنه شمل جميع السجون المتواجدة في فرنسا وفي الجزائر وكان الهدف منه تحقيق اعتراف السلطة الفرنسية بالصفة السياسية للمساجين، دام الإضراب مدة 19 يوما شارك فيه رجال ونساء وشارك فيه عدد من مساجين القانون العام، وقد أسفر عنه منح نظام خاص بالسياسيين رغم أن تطبيقه كان عسيرا لاسيما

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 161.

² - جارية كشير بناجي: مرجع سابق، ص 98.

بسجون الجزائر¹، ورغم أن هذه الإضرابات كانت ذات طابع سلمي إلا أن الإدارة الاستعمارية كانت في كل مرة تقابل هذا الإضراب بالقمع والعنف وتسليط أقصى العقوبات على الأفراد الفاعلين فيه.

و يشير الدكتور الجنيدي خليفة في كتابه "حوار حول الثورة " إلى قضية هامة حول هذه الإضرابات، وهي: "كيف يتحمل المسجون إضراب الجوع الطويل الذي قد يدوم عدة أيام والشريء الذي يدعو للعجب أنه لم يأكل في الغالب"، فيجيب عبد الحفيظ أمقران: العملية تحتوي على جانبين جانب فزيولوجي وجانب نفسي، الفزيولوجي ففي الأحوال العادية يستطيع أن يظل بدون طعام ولكنه لا يستطيع أن يبقى مدة محروما من السماء والسوائل بصفة عامة وعندما نتكلم عن إضراب الجوع يقصد الامتناع عن الأكل وليس الامتناع عن الماء، فالماء مباح ولذا لا مانع أن يطول الإضراب، أما الناحية النفسية فهذه العملية بالغة الصعوبة حيث تتدخل الشهوة فلا يمكنه البقاء بدون طعام ، فهذه لا تفسير لها ولكن الإرادة الصلبة هي التي سهلت القيام بها².

- تقديم الاحتجاجات المكتوبة إلى الجهات المسؤولة: حيث قدم السجناء عدة تقارير وشكاوي للجهات المسؤولة الفرنسية عن المعاملات السيئة مثل تقرير جماعة المساجين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بسجن البرواقية أو الشكوى التي رفعها السجناء بمدينة الجزائر إلى وكيل النيابة ضد المعاملات السيئة للإدارة، أو الرسالة الموجهة من السجناء إلى المديرية في باريس عبر قناة المحامين³.

- التشهير بالمعاملة القاسية عن طريق الصحافة: وقد استطاع هؤلاء المساجين بفضل تكوينهم وحسهم المدني إثبات حقهم السياسي وكسب تأييد الرأي العام العالمي المدافع عن قضيتهم عن

¹ - جارية كشير بناجي: مرجع سابق، ص ص 98 ، 99.

² - خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ج3، ص ص 95 . 96.

³ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 162.

طريق الصليب الأحمر الذي استطاع زيارتهم في السجون وقام بمراسلة المنظمات الدولية وإخطارهم بالخروقات التي يتعرض لها المساجين¹.

- الإمتناع عن الإمتثال لأوامر الإدارة: عن طريق العصيان والتمرد على نظام الإدارة بالسجن ورفض التعامل معها.

2 - التعليم والتكوين: كان هو الآخر من إهتمامات التنظيم الثوري داخل السجون فكان مطلب التعليم والتكوين من ابرز المطالب التي طالب المساجين بتوفيرها كحق أساسي لهم وكان التنظيم الجبهوي يسعى من وراء التعليم والتكوين تحقيق جملة من الأهداف منها: محو الأمية التحضير لجزائر الغد، توسيع المعارف وغيرها²، انطلاقا من هذا استطاع المساجين تكوين بعضهم البعض، فمن كان لا يعرف اللغة العربية تعلمها ومن كان يعرف الفرنسية تعلمها بدون عقدة غالبيتهم من السجن في مرتبة الأستاذ والإطار ومن كان لا يعرف الفرنسية تعلمها بدون عقدة وشاعت بين الجميع مبادئ التراحم والتضامن والتآخي.

3 - الإعلام وتوفير الخبر : إذ لم يكن السجناء بمعزل عن تطورات القضية الجزائرية، فقد هناك خلايا سرية تعمل للحصول على الأخبار، إما عن طريق الجرائد يتم نسخها وتوزيعها في شكل بطاقات صغيرة لا تلفت انتباه حراس السجن، أو معرفة أخبار معارك جيش التحرير بواسطة الزوار أو بعض الحراس³، كما أن دقة التنظيم الذي أقامه مناضلو الجبهة داخل السجن جعل في كل شهر احد المساجين يدعى المرض لكي يدخل المستشفى فيلتقي بالمرضين والأطباء المتعاطفون مع القضية الوطنية فيجمع المعلومات لينقلها للتنظيم داخل السجون⁴.

¹ - فاطمة الزهراء سيدهم: مرجع سابق ص258.

² - رشيد زبير: مرجع سابق ، ص162 . 163.

³ - نفسه، ص164.

⁴ - فاطمة الزهراء سيدهم : مرجع نفسه، ص260.

4 - الحرص على إرساء مبادئ التآخي والتضامن داخل السجون لمواجهة الأوضاع القاسية: حيث عملت خلايا التنظيم الثوري على تمتين العلاقة بين المسجونين، ومحاولة تنظيم كل خلية على أساس أن لا يكون أفراد الخلية أو الجماعة من بلد واحد بل تكون مزيج بين مختلف المناطق، وهذا تجنباً لحدوث أي نزاع أو تفرقة عنصرية، كما حرصت هاته الخلايا على نشر قيم التآخي والتضامن وذلك من خلال توزيع قفاف الأكل والحلويات التي تصل من عائلات السجناء بين كافة المساجين ومساعدة المحتاجين للباس وغيرها من المساعدات المادية والمعنوية¹.

اعتضت المناضلين، إلا أنهم كانوا حريصين أشد الحرص على إفشاء مبادئ المساواة والعدل بين السجناء وتزويدهم ببعض ما يحتاجونه من أكل ولباس، وبالرغم من التحديات العسيرة إلا أن الثوار لم ينسوا إخوانهم المساجين وكانوا يحثونهم على الوقوف كرجل واحد استناداً للحديث الشريف "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، وفي هذا الصدد تستحضرنا كلمات جاكولين قروج حول أهمية التضامن داخل السجون إذ تقول: "فهذا التضامن الكبير وهذا الدعم المستمر لبعضنا يشكل يومياتنا، ولا يسمح لنا بالتشبث بالحياة فقط بل ان نعيش رغم عواصف وجودنا المحطم"².

- محاولات الهروب من السجن: كانت عمليات فرار المساجين من ضمن أولويات واهتمامات التنظيم الثوري، فكانت لجان القاعات تقوم بتنظيم هذه العمليات بعد إخطار القيادة الثورية وموافقة هذه الأخيرة، ذلك ما تؤكدته العديد من شهادات المجاهدين، حيث يروي بوالطمين جودي الأخضر³ قصة أحد الهاربين من سجن تازولت "يقول الأخ سي إبراهيم،... لقد وجدنا

¹ - رشيد زبير: مرجع سابق، ص 167.

² - جاكولين قروج: مصدر سابق، ص 65.

³ - الأخضر بولطمين جودي : من مواليد 1931 بولاية جيجل، عمل بصفوف جيش التحرير وتسلم عدة مسؤوليات آخرها عضو المنطقة الخامسة بالولاية الثانية.

بالسجن نظاما ثوريا للمساجين... ذات يوم أخذ المدير يفتش عمن يصنع له الرفوف والمرافع بالمكتبة، فوجد الأخ (قرينة) الذي كانت حرفته البناء واغتنم الفرصة ليعرف الحائط هل به حديد أم لا؟ وكثر عدد العمال بهذا المكتب ومن هنا جاءت فكرة الفرار، فاتصلنا بلجنة السجن الثورية وشاورناها فوافقنا، واتفقنا¹.

ومن خلال هذه الشهادة يمكن أن نستنتج أن عمليات الهروب والتخطيط لها لا يكون بمعزل عن خلايا التنظيم الثوري، الذي يقرر ويساهم في انجاز مثل هذه المهمات، ومن أمثلة العناصر القيادية التي كانت مسؤولة عن التنظيم الثوري بالسجون الشهيد مصطفى بن بولعيد الذي استأنف دوره القيادي بين المناضلين المسجونين في سجن الكدية، فلم يمنعه السجن من أن ينشط ويمارس دوره من خلال ثلاث مهمات:

- المهمة الدينية: لأنه أصبح يؤم الجماعة في الصلوات ويرشدهم، ويجنبهم الوسوس والأفكار السوداء التي من الممكن أن تمتلك عقل السجين.

- المهمة السياسية: متمثلة في التعبئة وحشد المساجين ونشر الوعي السياسي بينهم.

- المهمة الثورية: وتتمثل في الدعوة إلى تحدي الرقابة المشددة واختراق التحصينات للهروب من السجن والإلتحاق بالجبال²، فالملاحظ من خلال هذه المهمات أن جبهة التحرير حاولت تهيئة وإعداد المساجين من كافة الجوانب، من أجل تكوين فرد قادر على تحمل الظروف القاسية وتحدي جحيم الزنزانة دفاعا عن القضية الوطنية، هذا وقد مس التنظيم الثوري السجينات قسم النساء، فكن أيضا عنصرا فاعلا في هذا التنظيم، وقد عملت جبهة التحرير لكي تتحكم في الوضع داخل السجون على تعيين مسؤولات، لكن تعيين مسؤولة عن السجينات لم

¹ - الأخضر بالطين جودي: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص160-161.

² - سلسلة رموز الثورة الجزائرية: مرجع سابق، ص103-104.

يكن أمرا مستحبا، ففي سجن برياروس في القسم الخاص بالنساء ، كانت تقول قروج: " لم نتقبل تعيين مسؤولة بيننا فقد كنا متعطشات للحرية خصوصا وأنا محرومات منها".

هذا وقد وضحت المناضلة بعضا من الأسباب التي أدت إلى هذا الرفض، ومحاولة جعل التنظيم تلقائيا ويظهر هذا في قولها: "لم نكن نرى فائدة من تعيين مسؤولة نتنازل لها عن قدراتنا في التفكير والتقرير... إن الحاجة لممارسة الديمقراطية يملها النفور الطبيعي من ان نكون تحت أوامر إحدانا، وكذلك الحرص الشديد على المساواة التامة، وهو ما يجنبنا الصراع على السلطة أو النفوذ أو الأبهة، والشئ الآخر الايجابي هو عدم تحديد قائدة تتعرض للمحاسبة أثناء عمليات القمع"¹، وعليه إن التنظيم التلقائي الذي اختارته السجينات كان مبررا بحسنه وإجابياته.

و كان من أبرز التحديات التي واجهت خلايا التنظيم داخل المؤسسات العقابية هو وجود الخونة والجواسيس، وهو ما كان يعطل عمل هذه الخلايا وإفشال خططها في كثير من الأحيان، لذلك بات تعامل السياسيين مع مساجين القانون العام الذين كان بعضهم يعملون كعيون للإدارة الاستعمارية يتسم بالحدز واليقظة اتجاههم، وهناك من يشتغلون كحراس للحجرات توكل لهم مهمة الحفاظ على النظام داخل القاعة إذ تمنحهم الإدارة الاستعمارية صلاحية قمع أي محاولة للتمرد، اذا يختار هؤلاء ضمن المجرمين الأكثر خطورة مما دفع بالمجاهدين لتصنيفهم ضمن ألد الأعداء الذين وجب تصفيتهم، وقد تمكنت خلايا الجبهة من تصفيتهم ووضع حد لهم وأصبح الحراس يختارون ضمن السياسيين.²

لكن اغلب مساجين القانون العام يشهد لهم المجاهدون بالاحترام لأنهم كثيرا ما يعتمد عليهم في نقل الأخبار والتعليمات نظرا لاشتغالهم ببعض الأعمال التي تسمح لهم بالتنقل داخل السجن.³

¹ - جاكولين قروج: مصدر سابق، ص75.

² - جارية كشير بناجي: مرجع سابق، ص95.

³ - نفسه ، ص:95.

ومن التحديات أيضا هو وجود الرقابة الشديدة من طرف حراس السجن، خاصة على نزلاء السجن العسكري الذين كانوا يجدون صعوبة كبيرة في الاتصالات الخارجية مع الجبهة، مما كان يتعذر في اغلب الأحيان وصول التعليمات والأوامر إليهم¹. وعلى غرار السجون، شهدت المعتقلات هي الأخرى وجود تنظيم ثوري وخلايا لجبهة التحرير الوطني بها، وقد عملت هاته الأخيرة على تنظيم المعتقلين لمجابهة الإدارة الاستعمارية ومواصلة الكفاح والحفاظ على استمرار النضال الخارجي، وذلك من خلال تشكيل لجان متعددة منها:

- لجنة التنظيم: ودورها تسيير شؤون المعتقلين والقضاء على كل الانتماءات الحزبية ماعدا الانتساب إلى جبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد، وكما هو معلوم أن المعتقلات كانت تضم المثقفين والمنتمين إلى أحزاب مختلفة، وكذلك أتباع الجبهة والمصاليين وهذا الاختلاف في التوجه، أدى في كثير من الأحيان إلى نشوب الخلافات، فكان دور اللجنة هو تداركه وحمل مطالب المعتقلين لإدارة المعتقل²، لكن هاته الأخيرة كانت في كل مرة تصعد عمليات العنف ضد المساجين لتفكيك هذه اللجنة ومنعها من تعبئة المعتقلين وتوجيههم.

- اللجنة السياسية: كانت تقوم ببث الأمل في نفوس المعتقلين ومن خلال نشر أخبار الثورة ونجاحها في الميادين المختلفة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا، وكانت اللجنة تستقي المعلومات عن طريق أهالي وأقارب المعتقلين وكذلك بواسطة عمال النظافة بساحة المعتقل الذين كانوا يكتبون الأوراق ويرمون بها بالساحة، وتطورت العلاقات مع عمال النظافة إلى أن صاروا يحملون رسائل المعتقلين خارج جدران السجن، وسعت هذه اللجنة إلى الحصول على وسائل الإعلام كالجرائد والمنشورات وأجهزة الراديو ليكونوا على اطلاع بالتطورات الحاصلة³.

¹ - أحسن بومالي: مرجع سابق، ص 382.

² - نفسه، ص 373.

³ - نفسه، ص 373، 374.

إضافة إلى لجان أخرى كلجنة التعليم، لجنة المساعدات، لجنة الرياضة، ولجنة الاحتفالات وغيرها من اللجان وما يمكن استنتاجه هو أن التنظيم الثوري بالسجون لم يختلف كثيرا عن التنظيم بالمعتقلات، وطالما أن المصدر الرئيسي لهذا التنظيم هو جبهة التحرير الوطني، فقد كان موحدا سواء داخل الوطن أو خارجه¹.

وكانت كل خلايا المقاومة المشكلة داخل المؤسسات العقابية تسير تحت راية الجبهة التحريرية. وبعد أن نجح هؤلاء في توعية كافة السجناء كان سهلا على الإدارة معرفة الرؤوس المدبرة ومن جملة الإجراءات التي شنتها ضدهم: تفتيش بدني يومي، الإهانة (يأمرونهم بخلع الثياب كلية، تقلب أمتعتهم وأفرشتهم كل يوم، تبديل دائم للحجرات، مصادرة الوثائق البيداغوجية من دروس وتمارين ومخطوطات خاصة بالتدريس التي حضرت منذ أمد بعيد طويل وعندما رأت سلطات السجن بأنها وطنيين أشداء، فلم يعد من السهل ترويض مساجين الحق العام إستغلالهم، وتعرف الإدارة تماما بأن تحولهم تم على يد العناصر المسييسة (المشوشين أو القدوات السيئة كما تسميهم) فقامت بفصل السياسيين وتفريقهم على مختلف المراكز².

وعليه يمكن أن نحصل ما سبق ذكره في هذا الفصل في أن الحياة داخل المؤسسة العقابية التي وضعتها فرنسا لم تكن تتوفر فيها أدنى شروط العيش ولم تكن تتوافق والمعايير التي يجب أن تكون عليها مثل هذه المؤسسات في القانون الدولي، أما بالنسبة للسياسة الاستعمارية بداخلها فكانت هي الأخرى تتسم بالتعسف والقمع الشديد في حق المساجين الذين انتهكت كامل حقوقهم رغم أن القوانين الفرنسية تمنع إساءة معاملة السجناء، وفيما يخص التنظيم الثوري فيمكن اعتباره أحد اكبر إنجازات الثورة التحريرية فقد استطاعت إستغلال هذه المؤسسات أحسن استغلال وجعلت منها قاعدة هامة بعد أن كانت تحديا قاسيا أمام المسار الثوري.

¹ عيسى كشيدة: مصدر سابق، ص ص 121، 122.

² نفسه، ص: 122-123

الفصل الثالث: المواقف من التعذيب داخل

المؤسسات العقابية

المبحث الأول: الموقف الفرنسي

المبحث الثاني: الموقف الجزائري

المبحث الثالث: الموقف الدولي

المبحث الأول: الموقف الفرنسي

1 - **الموقف الرسمي:** لقد أصبح تبرير التعذيب القمعي يحتل الصدارة كعقاب منصف عند الكثير من جنرالات فرنسا، وصار يبدو العقاب كنوع من الزجر الأخلاقي لإختراق القانون فتتخذ العقوبة شكلا تأديبيا على عكس الانتقام، وكما تزعم الحكومة الفرنسية أنه يهدف إلى تصحيح الخطأ وليس العقاب غاية في ذاته بل هو وسيلة أو كما تسميها سياسة التهدة من أجل إحلال الأمن، وفي هذا الصدد يقول الجنرال ماسو مبررا التعذيب: " كان الأمر يتعلق بالحصول على معلومة عملية مستعجلة لها علاقة بحياة أشخاص أبرياء، ضحت بهم بكيفية متعمدة جبهة التحرير الوطني من أجل هدفها، و إن الضرب والعنف محتتم من أجل الإقرار بالحقيقة"¹، فمورست كل الجرائم ضد الشعب الجزائري، وحاولت الحكومة الفرنسية الدفاع عن كل التهم التي ألصقت بجيشها وجنرالاته وأجهزتها القمعية.

ورغم كل الشهادات والإعترافات حتى من الفرنسيين والمؤكدة على ممارسة عملية التعذيب، إلا أن الدوائر الرسمية السياسية نفت حدوث ذلك في كثير من الأحيان، واعتبروها أحداثا معزولة لأفراد حاقدين خائفين على فقدان امتيازاتهم بالجزائر، وفي باريس بلغ التصدع درجة خطيرة بين الفرنسيين من جراء السياسة المخلة للشرف والتي تتبعها الحكومة، لذا استدعي وزير العدل فرنسوا ميتيران من طرف لجنة القضاء البرلمانية، وطلب منه تقديم معلومات مفصلة عن أعمال التعذيب فاعترف أمام اللجنة، بأن هذه الأعمال موجودة فعلا لكنه لا يستطيع فعل شيء في الظرف الراهن².

غير أن سعدي بزيان يورد في كتابه "جرائم فرنسا في الجزائر" أن الكثير من الكتاب الفرنسيين تساءلوا حول ما إذا كان وزير العدل "ميتيران" على علم بما كان يجري من جرائم في الجزائر وكيف سكت أم انه لم يكن على علم بذلك، غير أن مدير مكتبه في تلك الفترة الذي

¹ - مليكة القورصو: **التعذيب في ميزان النقاش**، ملف جن مولير. تقديم بيار شولي، منشورات دحلب، 2013، ص 183.

² - نفسه، ص 183.

حسم في هذا الموضوع بتصريحه قائلاً: أن وزير العدل كان على علم بالتعذيب وبالقتل الجماعي، بل كان شاهداً على ذلك عندما طلب الجنرال ماسو من الجنرال أوساريس أن يشرع في وضع فرق الموت لتطهير العاصمة من الفدائيين¹، في حين ينقل عنه جون لاكتور²، أن فرانسوا ميتيران إعترف قائلاً: "ربما لم أرتكب على الأقل في حياتي سوى خطأ واحد، هو عدم إستقالتي من منصب كوزير عدل في عهد غي مولي عندما كانت ثورة الجزائر في أوج منعطفها"³.

وفي 26 أكتوبر 1956 كلف المجلس الوطني الفرنسي، وفدا يضم 7 أعضاء ليلبحثوا في وهران قضية تعذيب بعض المساجين لكنهم لم يتوصلوا إلى أدلة قاطعة على أن التعذيب سلط عليهم لأنه من الصعب جدا البرهنة على وجود التعذيب بعد مضي 3 أشهر ونصف وخصوصا أن التعذيب المتبع يعتمد على أساليب لا تترك إلا آثارا ضعيفة⁴.

وكما أرسل البرلمان الفرنسي "Marcel Champeix" إلى الجزائر العاصمة وعند عودته قدم تقريرا ندد فيه بالتجاوزات الخطيرة التي اقترفها المظليون في حق الجزائريين قائلاً: "لقد استعملنا وسائل شبيهة بطرق الغاستابو"، و أبلغ غي مولي شخصيا من طرف أعضاء الفدرالية الاشتراكية للجزائر العاصمة معبرين عن قلقهم من التجاوزات التي تحدث ضد المسلمين، وهذا الأمر دفع بالبرلمان إلى التعبير عن قلقه من السياسة المتبعة حيث طالب النائب "فرانسوا راي سولت" من لاکوست بتوضيح الوسائل التي يستطيع بواسطتها وضع حد للتجاوزات كالتعذيب والسجون الجزائرية وضرورة تطبيق القانون الفرنسي في الجزائر والقيم التي حاربوا من أجلها أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي 27 مارس 1956 قرر غي مولي فرض عقوبات على

¹ - الفدائي: هو الذي يحمل السلاح ويقوم بهجمات في المدن، عكس المجاهد الذي يحمل السلاح في الجبل.

² - صحفي فرنسي وكاتب السير لعدة شخصيات سياسية فرنسية.

³ - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص ص 91-92.

⁴ - نور الدين عسال: (المواقف المختلفة من التعذيب الاستعماري الفرنسي أثناء حرب التحرير)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012، ص 287.

المسؤولين الذين يخترقون حقوق الإنسان وكرامته، وفي 28 منه طالب ممثل المجموعة البرلمانية الاشتراكية روبرار فردي "Robert Verdi"، بإجراء التحقيقات حول عمليات التعذيب وعدم الخوف وقول الحقيقة للرأي العام، لكن بقيت هذه القرارات مجرد حبر على ورق ولتغليط الرأي العام الدولي.¹

وقامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية بموجب مرسوم 7 ماي 1957، وكان ينتظر من هذه اللجنة أن تقدم الأدلة على بطلان التهم المرتبطة بما يمس الحقوق والحريات التي تمارسها الإدارة والجيش الفرنسي اللذان أظهرتا دوما العناية الكاملة لمطالب الأوروبيين في الجزائر، وسلامة أعضائها ليست مضمونة، كما تتم معاقبة الموظفين بعد سماعهم إذا ما أدلوا بشهادتهم، ذلك ما حمل ثلاثة من عناصرها على الإستقالة بعد رفضهم لهذه المسخرة.²

وكانت هذه اللجنة مكلفة بكتابة تقرير حول دور القوات الفرنسية في محاربة المتمردين كما تسميهم، وسلم هذا التقرير في ماي 1957 ودرس عدة حالات كحالة بن مهدي (الذي سلط عليه أبشع أنواع التتكيل الذي لا النفس البشرية، حيث كسروا أسنانه وسلخوا جلدة رأسه ووضعوا في فمه قطعة حديد أخرجت من الفرن³) وعلي بومنجل⁴.

وقام المكتب الخامس بتقديم كشف يومي عن التجاوزات المرتكبة من طرف قوات الأمن والعقوبات التي سلطت على الشعب (هذه العقوبات ليس هدفها فرض احترام القانون الذي هو نظريا يمنع التعذيب)، وفي جلسة 27 مارس 1957 وأمام المجلس الوطني نفى غي مولي تعرض أسرى الحرب للتعذيب وتعهد بعدم التسامح مع من يرتكب هذه الأعمال ضد الأبرياء

¹ - حسين بوزاهر: مصدر سابق، ص 40.

² - نفسه، ص: 40

³ - سليمان بارور: محمد العربي بن مهدي، دار الهدى، 1989، ص 89.

⁴ - علي بومنجل: محامي جزائري، كان يشغل منصبا هاما في صفوف جبهة التحرير الوطني، حيث كان مكلفا بإجراء الاتصالات بين جبهة التحرير والدول التي كانت تساعد. وتم تدبير عملية إغتياله بأمر من الجنرال ماسو. (أنظر: بول أوساريس: مصدر سابق، ص 138).

فرنسا بالنسبة إليه بلد الحق والعدل ولا يمكن المساس بشرفها، وجزم بعدم وجود تجاوزات منظمة من طرف الحكومة أو من الإدارة أو الجيش الفرنسي¹.

وعلى إثر القمع والتعذيب الذي كان يتزايد يوما بعد يوم، تعالت أصوات فرنسية منددة بالتجاوزات التي يقرها الجيش الفرنسي ضد الشعب الفرنسي، ففي 24 مارس 1957 بعث بول تيجن "Poule" tetgen² برسالة إستقالته إلى الوزير المقيم روبير لاكوست، هذه الرسالة نشرت في جريدة لوموند في 1 أكتوبر 1960، أشار فيها إلى رفضه القاطع للتجاوزات المقترفة من طرف الجيش والبوليس الفرنسي اتجاه الشعب الجزائري مما جاء فيها: "إنني أعتقد جازما أنني فشلت واقتنعت منذ ثلاثة شهور أننا لم ندخل في اللاشريعة فقط التي هي في الحرب غير مهمة، لكن في اللامسؤولية التي ستؤدي إلى جرائم حرب، لم أسمح لنفسي بالتأكيد عليها إلا بعد زيارتي لمراكز الإسكان "بول غزال" و "بني مسوس" حيث شاهدت شخصا آثارا عميقة وتعذيب على المعتقلين والتي عرفت منذ 14 سنة على يد الغاستابو"³.

وهذه الاستقالة عبرت عن الرفض الصريح لسياسة التعذيب الممارسة في الجزائر، مع بداية 1958 طلب من الجنرال ديغول أن يحتج على أعمال التعذيب فكان جوابه أنها لا تتسجم مع النهج وسوف تلغى حينما تسقط الجمهورية الرابعة، وبعد انهيارها وتولي ديغول زمام الأمور أعلن مارلو "Marlo" وزير الأنباء أن أعمال التعذيب قد ألغيت فعلا، وبعد سنتين ونصف من الحكم الديغولي قرر القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر ضمان اللاقصاص من الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال التعذيب، وهذا يعني إعطاء الضوء الأخضر للمضي في طريقهم متجاوزين جميع صلاحياتهم وهم مطمئنون الضمير⁴.

¹ - نور الدين عسال: مرجع سابق، ص 289.

² - الأمين العام لولاية الجزائر، واحد من أبطال المقاومة الفرنسية والذي عذب لمدة 9 أشهر من طرف عصابات الغستابو. رسالته قرئت أمام نواب البرلمان في أبريل 1957 يشرح فيها دوافع إقدامه على استقالته.

³ - نور الدين عسال: مرجع نفسه، ص 290.

⁴ - Raphael branche: **la torture et l'armée pendant la guerre d'algérie 1954-1962**

,Editiins,gallimard,2001,p149.

-الجنرال بول أوساريس: كان من أبرز الجنرالات الذين قاموا بعمليات إجرامية كبيرة، ولم يستكنر قط ما قام به هو أو رفاقه في الجزائر، ولم يخجل من أن يقول عندما قيل له أن الحكومة الفرنسية ستجردك من وسام الشرف الذي نلته في عهد الجنرال ديغول فأجاب: "أن تصرفا مثل هذا النوع من طرف الحكومة هو تصرف غير عادل ذلك أنني لم ارتكب أي جريمة تجردني من هذا الوسام، فسلوكي العسكري آنذاك لم يكن أبدا مثار شكوك من طرف المسؤولين الكبار الذين كنت تحت قيادتهم وإذا كنت قد قمت بأعمال تعذيب فإن هذه الأعمال قد طواها العفو الشامل، ولهذا لا اطلب السماح ولم يؤنبني ضميري فيما قمت به خلال حرب الجزائر" ¹. فقد برر موقفه تجاه التعذيب بأن هذا الأخير هو الحل الأنسب للقضاء على الإرهاب وتجنب حصد أرواح أبرياء كما يزعم.

أما الجنرال ماسو وبعد نهاية الوجود الفرنسي اعترف أثناء استجواب أثير في موضوع التعذيب في الجزائر في جوان 2000 بأن: "التعذيب ليس ضروريا أثناء الحرب كان من الممكن جدا الاستغناء عنه، حين أعود بالذاكرة، فإن ذلك يؤسفني لأن ذلك يمثل جزءا من أجواء معينة، كان في وسعنا أن نسير الأمور بكيفية مغايرة" ².

وعليه جل المواقف الرسمية اتجاه التعذيب إتسمت بإنكار ما يحدث، والاكتفاء بأقوال وتصريحات لم ترقى إلى مستوى الاعتراف الحقيقي بما اقترفه الجيش الفرنسي وجزرالاته، ولا إلى تطبيق العدالة وإدانة هؤلاء.

2 - الجيش الفرنسي: لقد حركت عمليات التعذيب التي طبقتها فرنسا الإستعمارية ضد الشعب الجزائري وبعض الفرنسيين، ضمائر شريحة من الجيش الفرنسي، فارتفعت الكثير من الأصوات الحرة في الجزائر وفي فرنسا ضد سياسة التعذيب، وكان أولها صوت الجنرال جاك باري دولا بولاردير (Jacques paris dela boullardier)، فبعد أن قدم ماسو تعليمة بتشديد الجهد

¹ - بول أوساريس: مصدر سابق، ص9.

² - كلود جوان: جنود جلادون، عندما يتحول العساكر إلى آلة للتعذيب، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2013، ص235.

البوليسي، أرسل الجنرال دولا بو لاردير تعليمية لضباطه في مقاطعة شرق الأطلس البلدي " أن الرغبة الملحة التي لم تصبر عليها البلدان الإستبدادية في اعتبار بعض الطرائق كمنهج عادي من أجل الحصول على معلومة، لا بد أن ترفض رفضا باتا وأن يندد بهذه الطرائق بكيفية صارمة" ونستنتج من هذا التصريح موقف هذا الجنرال من سياسة التعذيب، وفيما بعد قام بتقديم استقالته بعد أن رمى في وجه ماسو: " أنا أحتقر تصرفك"¹.

هذا وقد رفض الكثير من الجنود الالتحاق بالجيش الفرنسي، ففي مرسليليا رفض ألف جندي الالتحاق بأماكن الركوب، وبعدها نشر حوالي 300 كاثوليكي نشرية جاء فيها: " نحن الجنود في الخدمة أو المدعوون، المؤمنون والغير مؤمنين، مسيحيون ويهود الذين سيتوجهون إلى الشمال الإفريقي نرفض ونطالب بالسلم، إننا نشعر بالعار لخدمة العنف..."².

ولتفادي الذهاب إلى الجزائر كان الجنود الفرنسيون يشاركون في تريض بمدرسة الضباط الإحتياط الناجحون يتحصلون على رتبة رقيب بينما الراسبون يوجهون مباشرة وإلى الجزائر، وكان البعض الآخر يتظاهر بالجنون أو يبقى بدون أكل لعدة أيام حتى يصبح نحيف الجسم فيصبح عاجزا عن تأدية الخدمة العسكرية، وقام الجنود المدعوون للخدمة العسكرية بمظاهرات عارمة ضد التجنيد، ورفعوا شعارات لا للجزائر، لا نريد الذهاب"³.

إن موقف هؤلاء الجنود يحمل في طياته العديد من الأسباب التي جعلت هؤلاء يرفضون الذهاب والمشاركة، ليس فقط سياسة التعذيب القائمة هناك فقط وإنما تخوف الأهالي من فقدان أبنائها في هذه الحرب الضروس جعل الشعب يرفض إرسال الجنود إلى الجزائر⁴.

¹ - مليكة القورصو: مرجع سابق، ص 185.

² - نفسه، ص 295.

³ - نفسه، ص 296.

⁴ - أنظر الملحق رقم 6.

3 - موقف الكنيسة المسيحية: إن إستراتيجية الحرب المناهضة للثورة التي تعتمد على انتهاج سياسة العنف والتعذيب كوسيلة فعالة للقضاء على التمردات الحاصلة، كانت بالنسبة لفرنسا في حاجة ماسة إلى كثير من الدعاية لجعل التعذيب مقبولا أخلاقيا لدى الجيش وعامة الشعب، وقد لعب الدين دورا هاما طوال العهد الاستعماري خاصة فترة الكفاح المسلح (1954-1962)، وطالما أن الثورة الجزائرية كانت مشبعة بالدين فلا عجب أن الحكومة الفرنسية تستغل الدين هي الأخرى في تبرير ممارساتها القمعية ضد الجزائريين، كذلك أن نظرة بعض رجال الدين للمسلمين والإسلام (على أنه عدو قديم) أدى بالسلطات العسكرية لجعل التعذيب مقبولا عند الجيش وذلك دفاعا عن القيم المسيحية، وجعل الدفاع مبررا لكل أعمالها¹.

لكن ما نلاحظه حول مواقف رجال الدين أو موقف الكنيسة بصفة عامة، هو وجود تباين وتضارب في الرؤية حول سياسة التعذيب، وربما هذا الاختلاف مرده إلى إختلاف الانتماءات الحزبية السياسية (يسار، يمين، الليبراليين...)، والتي كانت كثيرا ما تتحكم في توجهاتهم، بناءا على هذا يمكن أن نقسم مواقف رجال الدين إلى قسمين:

- نماذج من المواقف الراضية لسياسة التعذيب:

السيد دوفال "Doval" قس مدينة الجزائر : لقد أدان بشدة سياسة التعذيب منذ بداية الثورة التحريرية، وندد به في 17 جانفي 1955 في بلاغ قرئ في كل الكنائس ومصليات الأبرشية جاء فيه: "لا بد أن يلغى التدريس القضائي الخاص بالتعذيب البدني والنفسي لأنهما يضلان حقا طبيعيا، حتى عندما يكون المتهم مذنبا بالفعل، ثم إنهما يؤديان في معظم الأوقات إلى نتائج خاطئة، وقد تؤدي دائما إلى الإقرار الذي تتمناه المحكمة وإقرار المتهم ليس لان هذا الأخير مذنب بالفعل ولكن لأن طاقته البدنية والنفسية نفذت وأصبح مستعدا للإدلاء بكل التصريحات

¹ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 259.

التي يريدونها وبضيف "إن الطاعة للسلطة ليست مطلقة ولا بد من رفضها لما نتيقن أن السلطة تقوم بشيء سيئ وبالتالي ينبغي أن يطيع كل شخص ضميره¹.

لقد أثار موقف دوفال إعجاب الكثير لأنه تجرأ على المناداة بالعدالة في عالم الإهانة والظلم وسخط عليه آخرون الذين اعتبروه خائناً لقضية الوطن الفرنسي وللغرب المسيحي، وهناك من رأى بأن السيد دوفال لم يختار بوضوح معسكره واكتفى بمواقف أقل ما يقال عنها غامضة، وذلك ما عبرت عنه جبهة التحرير الوطني حيث كانت ترى بأن دوفال لم يذهب بعيداً في إدانته للعنف والتعذيب، وحتى وإن كان موقفه أخلاقياً إلا أنه كان دون الإدانة الحقيقية الصارمة للتعذيب والتجاوزات المرتبطة به².

الكاردينال فلتان "Faltin" (النائب البابوي للقسيسية الخاصة بالإرشاد): وقد أخذ موقفاً إيجابياً في الظاهر إزاء سياسة التعذيب فقد كان يقول: من الأهمية أن نقول لا لطرائق العنف إنها لا تليق بنا ولا بالكنيسة ولا بالمسيح لا بد أن نقول وأن نكرر بأن الذين يأمرون بها يقومون بأعمال مضادة للمسيحية وأكثر من ذلك أنها مضادة لفرنسا³.

الأب دونيس "Donus": يقول في أحد تصريحاته: "أن الضمير المسيحي يرفض بديهياً بعض الأفعال أذكر منها قائمة طويلة من التعاليم التي تقدمها هيئة الإرشاد العسكرية الانتقامات الجماعية، إعدام الرهائن، تعذيب المشكوك فيهم، الإستتطاق التعسفي المؤدي إلى التعذيب المفقود للحرية"⁴، رغم أهمية هذا التصريح إلا أنه كان متحفظاً نوعاً ما ولم يرقى إلى مستوى إدانة النظام الإستعماري على أنه منبع عنف .

¹ - مليكة القورصو: مرجع سابق، ص 199.

² - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 262.

³ - مليكة القورصو: مرجع نفسه، ص 207.

⁴ - نفسه، ص 188.

إرسالية فرنسا: قالت بأن ما يحدث في الجزائر هو بكل بساطة عمل غير إنساني وكتبوا: "ذكرت أخبار موثوق بها قدمها لنا جنود عادوا من الجزائر، استعمال مجموعة من الطرائق اللاإنسانية في الجزائر"، ومن بين الطرائق التي ذكروها الإعتقال التعسفي، التعذيب البدني، النفسي، الإعدامات دون محاكمة، إعدام المساجين، ويضيفون "أن الأخلاق المسيحية ترفض صراحة هذه الطرائق ويلاحظ بعد ذلك أن حججا باطلة قد قدمت لتبرير استعمال مثل هذه الطرائق في الجزائر ينبغي أن ننبه ضمير المسيحيين بخصوص هذه"¹، إن الملاحظ بخصوص هذه المواقف أنه يغلب عليها طابع التحفظ إلى حد ما ولم تكن تتعداه إلى مستوى الإدانة الحقيقية والصارمة لممارسي التعذيب .

- **المواقف المؤيدة لسياسة التعذيب** : تبنى الأغلبية الساحقة من رجال الدين هذا الموقف السلبي اتجاه سياسة التعذيب، ومن أبرز هؤلاء:

الأب دولارو²: لقد حاول مقاومة كل الحملات المضادة ضد التعذيب وبمساعدة رؤسائه العسكريين قام بحملة مضادة وذلك بإلقاء خطبة دينية في مارس 1957، برر فيها التعذيب وكان الغرض هو طمأنة ضمير المكلفين بالتعذيب وجاء في خطابه³: "وبين الضررين فالقيام بتعذيب مؤقت لقاطع طريق مشهود ومحكوم عليه بالموت ومن جهة أخرى بترك الأبرياء يتعرضون للتقتيل ونحن قادرون على إنقاذهم لو تمكنا بفضل معلومات هذا المجرم من القضاء على العصابة ينبغي دون تردد اختيار أدناها، استنطاق فعال دون شناعة عادية"⁴، فكان هذا الخطاب محرزا وداعما أساسيا في تكريس سياسة التعذيب خاصة لدى المترددين من الضباط والجنود وإقناعهم بضرورة انتهاز التعذيب كوسيلة فعالة لإعادة الأمور إلى نصابها.

¹ - مليكة القورصو: مرجع سابق، ص 189.

² - هو مرشد ديني فرنسي من هيئة الإرشاد العسكرية، وقد كان احد المبشرين القداماء في كلومبيا ثم التحق بالفرقة العاشرة للمضليين بالجزائر.

³ - حمل هذا الخطاب الديني توقيعان: التوقيع الأول هو توقيع قسيس الجيش المرشد الأب دلارو، والآخر مخفي هو توقيع العقيد ترانكيائي احد المساعدين المقربين للجنرال ماسو.

⁴ - مليكة القورصو: مرجع نفسه، ص 177.

وتضيف الكاتبة مليكة القورصو: " أن هذه الخطبة جعلت من التعذيب أمرا عاديا وبسيطا لكي تحسن تمجيده فيما بعد، ولقد شبه التعذيب تارة بالضربات التي يسلطها الوالد على ولده العنيد وتارة أخرى إلى عملية جراح والمقصود من التعذيب هو الاحتياط ومنع الأخطار المستقبلية ضد الغير والتربية ومعالجة المريض.

وبعد أن واصل القسيس حملته النقدية ضد الثوار بقوله: " أولئك المجرمون وقطاع الطرق الذين لا يعرفون إلا الذبح والإرهاب"، دعا بكل بساطة إلى القضاء عليهم بأي طريقة، وجاء في قوله: " لابد حينئذ من اللجوء إلى وسائل غير مألوفة وربما مراجعة القانون العقابي وعلى الأقل قانون مرافعتنا، ولم لا؟ للشعوب المتحضرة قانون عقابي للمتحضرين وللشعوب البدائية قانون عقابي للبدائيين واستشهد ببعض الآيات الموجودة في كتاب المسيح المقدس " من ضرب أحدا وتسبب في هلاكه لابد أن يقتل"¹.

وقد أراد من خلال هذا أن يجعل الجنود يمارسون عملهم بدون خوف ورهبة ففعلهم هذا له ما يبرره من الناحية الدينية والأخلاقية كما يزعم، ولتهدئة الوضع وإراحة ضمائر المجندين كان يقدم لهم المغفرة التي هي طريقة يظنها المجندون أنها ناجحة لتخليصهم من عذاب الضمير الذي كان ينتابهم بعد كل ممارسة شنيعة يقومون بها.

ونفس الموقف تبناه قسيس آخر (Mgrlagier)، حيث دعا الجيش الفرنسي إلى " إبادة الفهود التي جاءت لتزرع الموت ، أولئك الفلاقة الذين يدعمهم السوفييات الكفار"².

هيئة الإرشاد: هي هيئة تشتغل تحت إشراف الجيش، وكان المرشدون يتقاضون مرتبا من وزارة الدفاع، وهكذا صاروا أجزاء من الجيش، وهي تعد الذراع الروحي له، وذلك لقدرتها على تبديد اضطراب الضمير عند المجندين (لأسباب سياسية)، وقد كانت النقاشات في مؤسسة الإرشاد

¹ - مليكة القورصو: مرجع سابق، ص ص 179. 180.

² - نفسه، ص 183.

تتجنب الحديث عن التعذيب، وتحاول أن تعالج مشاكل الضمير التي تزعج بعض العساكر، وقد نصح الكردينال فلتان الجيش بجعل الروحي خاضعا للسلطة، وذلك من خلال قوله: "أن الأوامر التي تعطى لكم فيما يتعلق باستتباب الأمن لا يمكن أن تكون موضع محاسبة الضمير على ضوء الأشياء التي كنتم شاهدين، لأنها تأتي من حكومة شرعية وتمت الموافقة عليها من قبل الأغلبية من المنتخبين الرسميين، أن هذه الأوامر ليست مناهضة للمسيحية"¹.

وعليه فموقف هذه الهيئة كان من موقف الحكومة وطالما أنها الذراع الروحي للجيش فمن البديهي أن لا تعارض سياسة الحكومة بل تعمل على تكريسها، إضافة إلى أن موقف فلتان كان موقفا متأرجحا فهو من جهة يصرح بأن هذه الأعمال تتنافى وقيم المسيحية ومن جهة أخرى يجعل منها وسيلة شرعية لاسترجاع الأمن كما يدعي .

الأب بنينو: رئيس الدير كان مرشدا في فرقة المظليين 25، ويشكل موقف هذا المرشد تحولا هاما في موقف الهيئة الإرشادية فبعد أن كان موقفها سلبي من سياسة التعذيب، كتب بنينو في عام 1959 نشرية موجهة للعساكر أدانت البشاعات المرتكبة من قبل الجيش وتعرف بالأضرار والتجاوزات ووصفها، وقد كان هدفه رفع معنويات العساكر وتحسين سلوكهم بذكر العناصر المأساوية وقد وصف لهم ما هو منبوذ أخلاقيا من الأعمال التي ارتكبوها وتضمنت الإعدامات الانتقامات، انتهاك الحرمات، الاغتصاب...، لأن في ذلك انتهاك للضمير البشري، وقال بأن تكثيف الأعمال العسكرية يؤدي إلى نتائج هامة أكثر من الاستتطاق تحت التعذيب. وعليه فإن الخيط الواصل بين الأجوبة المسيحية السلبية فيما يتعلق بالتعذيب كان دائما مرده إلى التخوف من الإسلام إذا ما صارت الجزائر مستقلة (ففي هذه الحالة كان عليها أن تخسر الكثير ماديًا لأنه مفروض عليها أن تعيد الأملاك للمساجد).²

¹ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص ص 261، 264.

² - نفسه، ص ص 272. 273.

4 - موقف بعض الأحزاب السياسية الفرنسية:

- **الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F):** من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت موقفا إيجابيا إزاء سياسة التعذيب ضد الشعب الجزائري، وقد فتح صفحات جريدته (L'humanité)¹ أمام شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين²، وكان هذا الحزب أول حزب يساري فرنسي يطالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر³، وشارك بفعالية في لجنة 12 للمثقفين والسياسيين والكتاب الفرنسيين الذين طالبوا الحكومة الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر بين سنتي (1954-1962).

وقد أعلن الأمين العام للحزب (Robert Hue) أنه وحزبه طالبوا بكل الوسائل الضرورية لتطبيق العدالة على ما جرى من جرائم خلال الثورة، وقد ساند حزب الخضر في إدانة ومتابعة كل من قام بهذه الجرائم ففي هذا الصدد يصرح هذا الحزب: "أن حزب الخضر يضم صوته إلى جمعية حقوق الإنسان، التي تقدمت بشكوى ضد الجنرال أوسايس وتحقيق العدالة، وإلا فلا يمكن القول بأن هناك عمل يجرى القيام به لرفع العبئ على الذاكرة التاريخية للشعب الفرنسي ومحو مخلفات سنوات (1954-1962)"⁴.

- **الحزب الاشتراكي الفرنسي (P.S. F):** اتخذ الاشتراكيون موقفا سلبيا اتجاه ممارسات الجيش الفرنسي، وقد صرح ليونال جوسبان رئيس الحكومة الفرنسية بأنه يرفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه الجرائم فقد صرح في مؤتمر الحزب الاشتراكي قائلاً: "أن التعذيب في الجزائر الذي وقع خلال صراع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لا يقتضي بنا الاعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة"، وفيما يتعلق بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية تحقق في الجرائم التي وقعت

¹ - لسان حال الحزب الشيوعي، عرفت بخطها المعادي للإستعمار، تعرضت للمصادرة 27 مرة وتوبعت قضائيا 150 مرة بسبب الأخبار التي تنشرها.

² - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص 88.

³ - نفسه، ص 88.

⁴ - نفسه، ص 88.

يقول: "أنا لا اعتقد أن المؤسسات العمومية السياسية هي التي تقوم بهذا العمل، وتستجيب لما سمعناه من تصريحات الجنرال أوساريس"، وقد رد الحزب الشيوعي الفرنسي على تصريح أوساريس: أن طلب الغفران والسماح من الشعب الجزائري غير كافي، وعلى فرنسا أن تتحمل مسؤوليتها"، وعليه ظل أقطاب الحزب الاشتراكي يرفضون الاعتراف بجرائم فرنسا مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين لكشف الحقائق، هذا وقد رفض رئيس البرلمان الاشتراكي ريومند فورني (Remond forni) تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة¹.

أما فرانسوا هولاند قال: "أن موضوع تشكيل لجنة تحقيق تتطلب إجراءات طويلة ولهذا أرى انه يجب العمل على تسهيل مهمة المؤرخين للوصول إلى الوثائق"، هذا وقد حذر الشيوعيين من محاولة مناقشة ما جرى في الجزائر، وهذا يظهر عدم رغبته في فتح ملف الجزائر خاصة سنوات الكفاح التحرري².

- **حزب التجمع من أجل الديمقراطية:** موقفهم كان من موقف الاشتراكيين فالرئيس جاك شيراك وهو المؤسس للحزب الديغولي وقد علق على كتاب أوساريس بقوله: "إنني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت" وطلب من وزير الدفاع تجريد الجنرال من وسام الشرف، ولا شيء غير فهو أيضا يرفض تشكيل لجنة تحقيق برلمانية³.

5 موقف المثقفين : لقد ندد المثقفون الفرنسيون بالتعذيب وأخذوا يفضحون السياسة الإستعمارية لكسب الرأي العام الفرنسي والعالمي لنصرة القضية الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من نماذج حول هذه النخبة التي أبت إلا أن تقف في وجه سياسة التعذيب والسياسة الاستعمارية بصورة عامة، وكان من أبرز هاته الشخصيات:

¹ - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص 89.

² - نفسه، ص 90.

³ - نفسه، ص 91.

- **جاك فرجاس (Jacques Vergès)**: محامي فرنسي، تحول إلى صوت يرتفع في المحاكم الفرنسية رافضا دفاع التواطئ الذي يهدف إلى تخفيف العقوبات الجنائية لموكليه وقد وضع بالتنسيق مع فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، استراتيجية للدفاع عن مناضلي القضية الوطنية الذي تم تحويلهم إلى المحاكم، وحاول جاهدا كشف القناع عن العدالة في محاكمة أفراد جبهة التحرير، وكان كتابه "جريمة الدولة" عبارة عن شهادة حية تكشف مهازل قضائية مؤلمة تعرض لها الجزائريون، ولقد جسد قضية جميلة بوحيرد في كتاب "من أجل جميلة بوحيرد" حيث وثق فيه تقارير طبية خاصة بها لتثبت ما تعرضت له من عذاب نفسي وجسدي وحشي¹.

ولقد أدان بشدة سياسة التعذيب الفرنسي في الجزائر خاصة سياسة اللواء أوساريس إذ يقول: أعدم مئات الرجال بالرشاش، لقد شنق وخنق واغرق، لقد أعدم تقريبا كل السجناء الذين مروا بين يديه، ولم يعط الفرصة لأحد عندما يقتل أوساريس فالعدالة تبقى جانبا².

وعليه كان موقف فرجاس إزاء سياسة التعذيب استنكارها وفضحها بكلماته التي كانت أقوى من السلاح.

فرانسيس جانسون: مفكر سياسي فرنسي، وأستاذ فلسفة ولد عام 1922 ببوردو، عين مسؤولا عن مخازن الذخيرة بمدينة وهران³، واطلع هناك على سياسة الاستعمار، لقد كان جانسون متعاطفا مع الثورة بشكل كبير وجسد موقفه هذا بتأسيس شبكة سرية لدعم جبهة التحرير الوطني، وقد قامت هذه الشبكة بعمل جبار في مساندة الثورة، ناهيك عن الأموال التي تجمعها وتنقلها خارج فرنسا، وهي التي كانت تصرف في شراء الأسلحة وتمويل تحركات عناصر الحكومة الجزائرية المؤقتة في كل أنحاء العالم.

¹ - جاك فرجاس: مصدر سابق، ص 66.

² - نفسه، ص 66.

³ - صونيا هبول: موقف النخبة الفرنسية المثقفة من الثورة الجزائرية (1954-1962)، م. ل. ش. الماستر، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 31.

وقد تأسست هذه الشبكة من أجل توقيف الحرب القذرة في الجزائر وتجنيد الفرنسيين التورط فيها لخدمة شذمة من المغامرين الكولون الذين يريدون الحفاظ على مصالحهم في البلاد، وإنقاذ الشباب الفرنسي الذي أرسل عن طريق التجنيد كوقود لهذه الحرب¹. وقد رفع جونسون أحد الشعارات فيها استنكار ضمنى لسياسة التعذيب بقوله: "أن الشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا فتحرير الجزائر هو تحرير فرنسا ذاتها، ويتوجب على الفرنسيين تحرير فرنسا"².

جون بول سارتر : فيلسوف وجودي فرنسي كان ناقدا شديدا للآثار السيئة التي ألحقها الإمبراطورية الفرنسية على المنظومة السياسية الفرنسية، وكان سارتر من أبرز المثقفين الذين نددوا بالتعذيب في كتاباتهم، وهو يرى أن التعذيب عدوان على ما هو كائن بشري هو عدوان على كل الأشخاص، حيث يعتبر تعذيب جزائري تعذيبا مسلطا على أي إنسان في باريس أو نيويورك³.

ويضيف حول الأهداف الحقيقية المرجوة من التعذيب بقوله: أن التعذيب عنف لا مبرر له، وسواء أجبرت الضحية على الكلام وانتزع منها الصمت فإن السر موجود في مكان آخر، إنه بعيد عن متناولهم. أن هدف الإستجواب لا يقتصر ر على إجبار الضحية على الإقرار والخيانة فقط، بل على الضحية أن تشير إلى نفسها بالصراخ على أنها بهيمة بشرية في عيون الجميع وفي عيناها بالذات"، كما أن سارتر يكذب إدعاءات فرنسا حول تبريراتها للتعذيب فيقول: "إنكم تعرفون ما يذكر أحيانا من صور التبرير حتى لا يدان الجلاذ، فهم يرددون أنه لا بد من تعذيب بعض الناس لكي يدلوا باعترافاتهم التي قد تحفظ مئات الأرواح"⁴.

¹ - أحمد منغور: مرجع سابق، ص 180.

² - هبول صونيا: مرجع سابق، ص 42.

³ - مغنية لزرق : مرجع سابق، ص 289.

⁴ - موريس أودان : كان مدرس للرياضيات وهو إطار من إطارات الحزب الشيوعي الجزائري، كان يضع منزله في خدمة الحزب لإيواء العملاء، تم إيقافه في جوان 1957، وتوفي على وجه الإحتمال في إحدى المعارك.

وهذا نفاق لا يحوزه دليل فإن أليغ لم يكن إرهابيا وكذلك أودين، فهو معتقل بحجة أنه يعمل على الإخلال بأمن الدولة وتشكيل جمعية منحلة، فمن أجل المحافظة على أرواح البشرية احرقوا ثدييه وشعر عضوه التناسلي: لا لقد أرادوا أن ينزعوا منه عنوان زميله الذي أواه، ولو تكلم لزج بشيوعي آخر خلف القضبان الحديدية"¹.

ولقد إعتز سارتر كثيرا بهنري أليغ لأنه شكل عنصرا هاما في مواجهة السياسة الاستعمارية بكل شجاعة وإظهار هذه الأخيرة للرأي العام الدولي فيقول: أن هنري وفر علينا مضاضة اليأس وحمرة الخجل لأنه ضحية ولأنه كان فوق مستوى العذاب وفوق مستوى البشر، ويختزل سارتر موقفه من التعذيب بقوله "إن الإستجواب لم يكن بكل بساطة إلا جريمة خسيصة بشعة إرتكبناها ضد بشر آخرين"².

فرانز فانون: طبيب نفساني من جزيرة مارتينيك³، وهو حالة خاصة من بين جميع الأطباء الأجانب الذين شاركوا في ثورة التحرير الوطنية الجزائرية، كان على اتصال بجبهة التحرير الوطني عن طريق ناشطين عاملين بالمستشفى حيث كان يساعد في رعاية المرضى العقليين⁴ تحول إلى سفير متنقل لجبهة التحرير وكان منظرًا للثورة الجزائرية وأول اختصاصي يعالج ضحايا التعذيب ويعالج معذبيهم في نفس الوقت من أشهر كتاباته: "بشرة سوداء أقنعة بيضاء"، "المعذبون في الأرض"⁵.

وقد جاءت أعمال فانون لتضع وجها لوجه الخير ضد الشر، الحرية ضد الاضطهاد والمستعمر ضد المستعمر كل هذه التناقضات تعرض لها الطبيب فانون وهو في وسط المؤسسة الاستعمارية جلب بها الكرامة للنفوس الحية⁶.

¹ - جون بول سارتر: مصدر سابق، ص ص51-52.

² - نفسه، ص 45.

³ - جزيرة المارتينيك: واحدة من العمالات الفرنسية فيما وراء البحار تخضع للسياسة الفرنسية في الداخل والخارج.

⁴ - مصطفى خياطي: المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر. نسيم غري، منشورات AENP، دس، ص 495.

⁵ - مغنية لزرق: مرجع سابق، ص 288.

⁶ - مبروك لعوج: الطب العقلي في عهد الاستعمار الفرنسي، دار القصة، الجزائر، 2012، ص 66.

وقد استنكر بتحفظ سياسة التعذيب، ففي إحدى المقالات التي نشرتها اللسان جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، تطرق قانون لأساليب التعذيب التي مارستها السلطات الفرنسية إذ يقول: "أن الممارسات المتأصلة في الفظاعة والتي ظهرت مع الفاتح نوفمبر 1954 تدهش خاصة بانتشارها السريع"، ويضيف "أن التعذيب في الجزائر ليس مجرد حادث أو خطأ، أن الإستعمار لا يعقل بدون إمكانية التعذيب والقتل والتهتك ... ورجال الشرطة الفرنسيون الذين ظلوا لمدة طويلة الممارسين الوحيدين لأنواع التعذيب لا يجهلون ذلك، أن الشرطي الذي يعذب لا يخرق أي قانون في الجزائر، إذ أن أعماله تتم في إطار المؤسسة الاستعمارية¹.

و أمام الوضع المأساوي الذي كان قائما في الجزائر آنذاك قدم قانون استقالته من منصب رئيس مصلحة طب الأمراض العقلية بالبلدية سنة 1956، معلنا الإنضمام الرسمي لجبهة التحرير الوطني، واستقالته هذه لم تكن من أجل نفسه وإنما أراد أن يجعل من فعله هذا موقفا نضاليا في إطار الكفاح التحرري الذي تخوضه الجزائر ودخل في معركة ضد الطغيان والعنف في حق الأبرياء، فعد بذلك خائنا للأمة الفرنسية، وعز على المرتبكيين يكون الخائن من أبناء الجزيرة فنتكروا له وانتبذوه². لكنه كان فخرا و مجدا للجزائريين بفضل مواقفه البطولية.

بابلو بيكاسو³: أمام بشاعة التعذيب والمطاردة لكل مناضلي الجزائر سواء في الجزائر أو في فرنسا، وبعد ما عرف في واقع الثورة الجزائرية بصف (حاملات القنابل) في معركة الجزائر وأخيرا في سنة 1961 قام بيكاسو برسم بورترية أحد وجوه جميلات الجزائر "جميلة بوباشا" ولم ينحصر دعمه في إسهامه بريشته بل قام مع أسرته أيضا بإيواء المجاهدة "لويزة اغيل احريز" وإخفائها في المنزل العائلي في الضاحية الباريسية بعد تحررها من سجن "بو" عام 1961

¹ - العربي الزبيدي: مرجع سابق، ص ص 147 . 148.

² - نفسه، ص 142.

³ - مثقف اسباني مناهض للاستعمار، رسم لوحة للمناضلة جميلة بوباشا، كانت بمثابة لوحة نجاة بالنسبة للمناضلة ولولا بيكاسو ولجنة المساندة العالمية التي تشكلت لنصرتها لكان مصيرها الموت آنذاك.

وعليه ندرك من مواقف بيكاسو مدى وقوفه إلى جانب الشعوب التي عانت من سياسة التعذيب والاضطهاد ورفضه لها بطريقة غير مباشرة¹.

بيان 121: في سبتمبر 1960، قامت حركة ثقافية بفرنسا عرفت بإسم بيان 121، موقع من طرف مثقفين فرنسيين من خيرة ما أنجبت فرنسا في مجال الأدب والفكر والصحافة والفن وكانت فحوى البيان هو الدعوة إلى رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري، ومما جاء فيه: "الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه العنصرية التي أصبحت باريس مسرحاً لها والتي تعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي، أن الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية ليس فقط لإيقاف هذه التدابير ولكن للإعراب عن تضامنهم مع الجزائريين، وتكمن خطورة هذا البيان في انه فتح جبهة ضد الجيش الفرنسي، وهكذا بدأت التوقيفات تطال بعض عناصر هذه الطبقة النخبوية ومنع العديد منهم من الظهور على الشاشات².

نداء الإثني عشر (12): في 31 أكتوبر 2000 نشرت الجريدة اليومية "لومانيتي" نداء مثقفين من أجل الاعتراف والتنديد الرسمي بالتعذيب أثناء فترة الكفاح المسلح، وقد حمل هذا النداء إدواجية في المدلول فهو من جهة يعاتب السلطات السياسية على صمتها المخجل، ومن جهة يحثها على اتخاذ موقف رسمي علني فيما يخص مسألة التعذيب، وإن هذا الإعراف والإدانة ضروري لتضميد الجراح التي أحدثتها حرب قتالة، ولقد لقي البيان صدى عند أغلب الفرنسيين ووقع من طرف 7000 شخص³.

¹ - عبد الله الحجير: المرأة كرمز للإثارة والثورة وحاملة للرسالة التحررية، جريدة القدس العربي، ع8224، 12 سبتمبر 2015، ص13.

² أحمد منغور: مرجع سابق، صص 170، 171.

³ - مليكة القورصو: مرجع سابق، صص، 41-47. أنظر الملحق رقم 7.

لكن هذا النداء لم يلقى استجابة كبيرة من طرف الحكومة الفرنسية التي كانت في كل مرة تحاول غلق ملف التعذيب وطيه.

موقف بعض الصحف الفرنسية:

جريدة تموانياج كريتيان شهادة مسيحية¹ (Témoignage chrétien): كانت في الطليعة ضمن التنديد بالتعذيب في القطر الجزائري على مدار 8 سنوات من الكفاح، نددت به دون انقطاع، وكان من أبرز مسؤوليها روبرت بارا²، الذي ندد بالاغتيالات المباشرة دون محاكمة وكذا الرعب البوليسي، وبما أنها كانت من بين أهم الصحف التي نددت بالممارسات اللاانسانية فقد كانت عرضة للمضايقات وتعرضت أعدادها للمصادرات بسبب ما كانت تنشره، وكان من أبرز ما نشرته رسائل جون مولير³ بعد وفاته وفضحت السياسة الاستعمارية ونددت بكل أنواع القمع وعُدَّت شهادة جون مولير أول شهادة إتهامية التي لعبت دور المحفز الخاص بالحملة ضد التعذيب ونشرت رسائله في فيفري 1957 في هذه الجريدة تحت عنوان "شهادة مسيحية تفتح ملف جون مولير"، ملف الإدانة الخطير (كان يقول بعد أن طلب منه الالتحاق بالمجندين في الجزائر: أنا موافق أن أذهب ولكن سوف أصير هناك أحدا من الذين لا يتغاضون عن التجاوزات) وهو ما حدث فعلا⁴.

¹ - أسبوعية كاثوليكية تأسست عام 1941 بليون، تعرف كجريدة إعلام ورأي وخط الجريدة لا يلحقه أي عائق ولا تعصب ديني، كانت تضم فريق تحريري وصحفيين مقتنعين بمهمتهم.

² - روبرت بارا (1919-1976): صحفي ومناضل من أجل تصفية الاستعمار، عمل بصحيفة شهادة مسيحية، ويعود إليه الفضل في (شبكة جونسون) في توعية الرأي العام الفرنسي للتضامن مع جبهة التحرير. أنظر أحمد طالب إبراهيمي: مصدر سابق، ص 215.

³ - ولد بمدينة مانتز سنة 1931 في عام 1955 وظف كعضو دائم ضمن الفريق الوطني للرحالة الكشافين، وبعد اندلاع الثورة انتقل إلى الجزائر بعد رفضه الشديد، وتم تعيينه كقريب في جوان 1956 بفيلق المشاة 146. أنظر مليكة القورصو: مرجع سابق، ص 71.

⁴ - مليكة القورصو: مرجع سابق، ص 257.

وقد كان الفضل في كسر حاجز الصمت إلى أصدقائه ومقربيه الذين أعادوا تشكيل أوراق دفتريه الضائع، وإرسالها لمسؤولي الجريدة لإدانة المتورطين في أعمال العنف التي تعرض لها الجزائريون، وعليه لعبت الجريدة دورا هاما واتخذت موقفا شجاعا في نشر كل الشهادات التي تدين سياسة التعذيب الفرنسية في الجزائر.¹

صحيفة فرانس أوبسارفاتور (France observateur): لقد استتكرت الأعمال الوحشية التي كانت تمارس في الجزائر حيث يقول الصحفي كلود بوردي في 16 جانفي 1955 "منذ أن ظهرت اضطرابات الثوار في الجزائر عادت أعمال الغستابو إلى نشاطها بكل حرارة، وقد تجاوزت ما كانت عليه في السابق" وبعدها تطرق لأساليب التعذيب فقال: "وكل هذا يفسر لنا لماذا لا يسلم المسجونون إلى قاضي التحقيق إلا بعد 6 أو 10 أيام، أن هذا خرق فظيع للقانون، الذي ينص على وجوب تسليم المتهم إلى القاضي بعد إلقاء القبض عليه، مدة 24 ساعة على أكثر تقدير وذلك لمنع تسليط أي عذاب عليه من طرف البوليس".²

وقد نشرت الجريدة في شهر جانفي 1955 نصوص لفرانسوا مورياك وكلود بوردي اللذان أبلغا عن التعذيب، حيث قدم مورياك مقال بعنوان "القضية" على شكل حوار أين تم فيه طرح الأسئلة على شاهد على التعذيب لم يذكر اسمه، وفي هذا المقال تم تقديم معلومات حول أشكال التعذيب إضافة إلى الكشف عن التمويه الممارس من طرف مكاتب التعذيب، وتجلت إنسانية الكاتب في قوله: "نحن ننتمي إلى بلد كفرنسا التي نادى بحقوق الإنسان"، وليس عن طريق القوة، بل طريق الرسالة الإنسانية³

¹ ملكة القورصو: مرجع سابق، ص 257.

² - عبد القادر فكايير: (التعذيب الفرنسي للجزائريين في السجون والمعتقلات)، م.ن.د.ج.ت، ع.خ، 2012، ص 31.

³ - Sylvie thénauht: **H istoire De la Gerre D'independance Algrienne** ، Elmaarifa édition Flammarienne ، 2010 ، p141.

صحيفة ليبيراسيون (Libération): انتقدت الصحيفة في العدد الصادر في 16 فيفري 1957 سياسة الإعدام في حق الجزائريين، وذكرت " أنه كل يوم تصلها أخبار عن عمليات تنفيذ الإعدام في السجون، وأن السلطات الفرنسية كانت تقتل الثوار بمعدل 100 في اليوم الواحد وأن الجزائريين كانوا يخضعون لتدابير تعسفية وعمليات استقزاز وتعذيب بوليسي، يا للعار"¹.

وعلى الرغم من أن هذه المقالات جاءت في قالب إخباري ليس فيه إدانة واضحة، إلا أنه أبرزت نوعاً من الاستنكار لهذه الممارسات حتى وإن لم تعبر بصفة رسمية عن موقفها.

مواقف دور النشر: اهتمت كثيراً بالثورة الجزائرية وكل ما يحدث في الجزائر من ممارسات. من أبرزها:

- منشورات العتبة: كانت تطبع فيها مجلة الفكر وهي من المجلات الرائدة في فضح الاستعمار وحذرت من الأخطار التي سوف تترتب عن ذلك، أما الكتب فكان كتاب بيار سيمون هنري Simon P.H "ضد التعذيب" هو أول كتاب يصدر عن منشورات العتبة، وفضح التعذيب باعتباره ممارسة لا أخلاقية وغريبة عن المجتمع الفرنسي وطبع عام 1957 وفي هذا الصدد يقول بيير هنري سيمون حول التعذيب: "أن ممارسة التعذيب هي إحدى مخازي الإنسانية ويمكن الإيضاح بأنها صارت أحد عيوب المدنية الغربية ويضيف: "أنا أعلم أننا مذنبون وإن فرنسا في وضعية الاتهام والذنب... الأمن لا يشتري بإهمال العدالة ولا بقوة التخلي عن الشرف"²، والكتاب الثاني "سيرة ضابط" يصور سيرة وسلوك ضابط في الجيش الفرنسي وهو جون دولار سان، الذي عارض التعذيب وأجبر على الاستقالة³.

¹ - عبد القادر فكاير: مرجع سابق، ص ص31-33.

² - بيير هنري سيمون: ضد التعذيب في الجزائر، تر. بهيج شعبان، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1957، ص ص14، 46.

³ - أحمد منغور: الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص ص200-201.

- منشورات مينيوي: بعد محاكمة جميلة بوحيرد صدر عن الدار كتاب للمحامي جاك فرج اس والصحفي جورج أرنو بعنوان "من أجل جميلة بوحيرد"، يعتبر هذا الكتاب إعلاناً صريحاً عن الخط الذي سوف تسلكه الدار فيما يتعلق بالوضع في الجزائر، وهو الإلتزام بالعمل ضد الحرب، وقد فضح هذا الكتاب التعذيب الممارس من طرف الجيش الفرنسي، ثم يأتي كتاب هنري أليغ "السؤال" الذي خرق جدار الصمت نهائياً حول قضية التعذيب، وأصبح يسمى باسمه صراحة "التعذيب"¹.

¹ - أحمد منغور: مرجع السابق، ص ص 204 . 205.

المبحث الثاني: الموقف الجزائري

كان الموقف الجزائري إزاء سياسة التعذيب داخل المؤسسة العقابية واضحا وصريحا وطالما أن الجزائريين كانوا هم ضحايا لهذه السياسة، فكان الاستتكار والتنديد هما سيدا الموقف الجزائري، وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم الأطراف الجزائرية التي كان لها موقف إزاء سياسة التعذيب:

1 - **جبهة التحرير الوطني:** لعبت الجبهة دورا رياديا في استتكار التعذيب الفرنسي بالسجون وجل المؤسسات العقابية من خلال نشاط جهازها الإعلامي، حيث نشرت حقائق عن التعذيب في الجزائر، وأكدت أن الجلادين الفرنسيين يمارسونه في مختلف أنحاء القطر الجزائري. وبذلك استطاعت الجبهة إزاحة الستار الذي حاولت السلطات الفرنسية إسداله على الوضع الحقيقي في الجزائر، ووجدت الجبهة التأييد والدعم من طرف الفرنسيين الأحرار الذين استتکروا بدورهم الممارسات الفظيعة التي كانت تقوم بها فرنسا (وطنهم الأم) ضد الشعب الجزائري.¹

ولقد عبرت الجبهة عن موقفها بحث المساجين على القيام بإضرابات منددة بالوضع المأساوي سواء داخل الجزائر أو خارجها، إذ رأت أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه السياسة المخزية التي يعيشوها السجناء، وبأمر من الحكومة المؤقتة تقرر أن يكون يوم أول نوفمبر هو يوم لإعلان الإضراب عن الطعام لكل المعتقلين الجزائريين بفرنسا والجزائر، للتأكيد على وحدة السجناء مع الشعب الجزائري، كما قامت الجبهة بتوجيه نداء إلى كل التنظيمات السياسية والنقابات العمالية، من أجل دعم العمل السلمي الذي قام به المناضلون المعتقلون، وكانت النتيجة هي إجراء مفاوضات بين إدارة معتقل Fresnes مع لجنة المعتقل المتكونة من رابح بيطاط، محمد بوضياف، حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر،² إلى جانب ممثلي

¹ - محمد الصالح الصديق: مرجع سابق، ص 134.

² - نور الدين عسال: مرجع سابق، ص ص 280، 281.

الصليب الأحمر بوسي "Bossiers" الذي أعطى الضمانات الكفيلة بتطبيق القانون، وفي 19 نوفمبر تم إيقاف الإضراب وتوصلوا إلى اتفاق يتضمن:

- كتابة بدون انتظار مرسوم يؤكد تطبيق صفة السجين السياسي على المعتقلين.
- تطبيق هذا المرسوم على كل السجون والمعتقلات والمحتشدات والإقامات الجبرية في الجزائر وفرنسا على حد سواء.
- يكون الصليب الأحمر الدولي الضامن على تطبيق هذا المرسوم.

كما أعلن "بوسي" عن إلغاء القيود الخاصة بالمحكوم عليهم بالإعدام، والسماح للمعتقلين بمراسلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.¹

وقد عبر وفد جبهة التحرير الوطني عن موقفه اتجاه التعذيب عقب المؤتمر الصحفي الذي عقده بالقاهرة يوم 30 ماي 1957، حيث جاء فيه: أن البوليس والجيش الفرنسي يقوم كل يوم بتعذيب مئات الجزائريين، بحجة الحصول على معلومات من أناس يوصفون بالمشبوهين حتى ينتهي الأمر بوفاة الضحية، وقد أطلق الفرنسيون العنان لعنفهم (...) وكان الجزائريون قد أبلغوا هذه الوقائع للرأي العام العالمي، ولكن الحكومة الفرنسية أنكرتها، أن المرء لا يتصور أن يظل الرأي العالمي جامدا إزاء هذه الأحوال في هذا النصف الثاني من القرن العشرين وأن الشعب الجزائري الذي ما برح يتألم... إلى جميع الأحرار نداء عاجلا طالبا منهم أن يستذكروا هذه الأساليب وان يحذروا فرنسا من مواصلة عملية الإبادة.²

2 - الصحافة الجزائرية والإعلام : حاولت الجبهة أن تواجه الدعاية الإعلامية الفرنسية وتزيح

الستار عن الوجه الحقيقي للإستعمار الفرنسي، لذا كان من الضروري استعمال وسيلة فعالة تمثلت في الصحافة، حيث أسست جريدة المقاومة والمجاهد اللتان جاءتا كحتمية لتطور الثورة

¹ - نور الدين عسال: مرجع سابق، ص 281.

² - يحيى بوعزيز : من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 88-89.

لأنها تيقنت أن الثورة بإمكاناتها العسكرية فقط لا يمكن أن تستمر، فهي بحاجة إلى ناطق رسمي وإعلام ثوري يدعمها.¹

فكانت جريدة المقاومة التي تأسست في 1 نوفمبر 1956 وكان تأسيسها تدعيما لوسائل الإعلام الثوري²، أما جريدة المجاهد كانت تنشر أساليب وطرق الأعمال الوحشية التي كانت تمارس ضد الجزائريين، وذلك من خلال مقالاتها وتحقيقاتها الميدانية محاولة أن تبرز الوجه القبيح للحضارة الفرنسية وسر العلاقة بين الوحشية والاستعمار، كما استعرضت مختلف الأساليب التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية من تعذيب وإبادة وحشية في حق الجزائريين.

كما بينت المجاهد من خلال مقالاتها أمثلة كثيرة عن القتل الجماعي وصور من القمع والاضطهاد، واستعانت بكثير من الشهادات خاصة الأجنبية لإعطاء المصدقية لأخبارها إضافة إلى تقرير الصليب الأحمر الدولي الذي اجمع تردي أوضاع السكان ولاحظ آثار التعذيب على أجسام الكثير من الجزائريين.³

كما عمدت على إيصال صوت مساجين المؤسسات العقابية، حيث تطرقت إلى أساليب الحرق بالبنزين والتعذيب بالكهرباء والإغراق والتعذيب بالحبل وغيرها.⁴

- **إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة:** بعد ما أدركت جبهة التحرير مدى أهمية الإعلام وأولت قيادتها لهذا المجال ما يلائمه من أهمية إلى جانب المجالين السياسي والعسكري رسمت له مخططة الرامي إلى تفادي أي انزلاق يمكن حدوثه أثناء وظيفته الثورية واستنادا للمواثيق الأولى للثورة التحريرية⁵

¹ - نور الدين عسال: مرجع سابق، ص 272.

² - إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج 2، دار الغرب، وهران، 2005، ص 204.

³ - نور الدين عسال: مرجع نفسه، ص 273.

⁴ - محمد قنطاري: مصدر سابق، ص 168.

⁵ - عبد القادر كركيل: التنظيم الإعلامي في الثورة الجزائرية (1954-1962)، ش. الماجستير في التاريخ، فرع تاريخ الثورة، 2001/2000، ص 57.

سُطرت الجبهة للإعلام عدة مهام منها:

- العمل على وضع أسس وميكانيزمات للربط بين الشعب وثورته.

- تنشيط الدعاية الإعلامية داخليا بهدف تعبئة الجماهير الشعبية للوقوف إلى جانب الثورة واحتوائها والتصدي للاستعمار.

- إظهار الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي وكشف ما يقوم به من أعمال دنيئة ضد الشعب الجزائري والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون فرنسيا.¹

وعليه كان لإذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة(التي تتدرج ضمن وسائل الإعلام المسموعة) صدى كبير على الصعيدين الوطني والعالمي، فهي بمثابة الداعي الرسمي للجهاد في سبيل الوطن ونددت بالعمليات الإجرامية واللاإنسانية التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ضد الأبرياء والعزل من شيوخ ونساء وأطفال، وكذا التنديد بالتعذيب النفسي والجسمي عند استنطاق المناضلين داخل المراكز العقابية.²

لقد دأبت هذه الإذاعة على إيصال صوت الشعب الجزائري والإعلان عن صموده أمام أساليب التعذيب وإيضاح حقيقة الوضع في الجزائر وفضح ادعاءاتها المتخفية وراء التمدن ونشر الحضارة. وتقديم أخبارا موضوعية عن القمع الاستعماري والتعذيب للرأي العام العالمي.³ هذا وقد كان لها دور هام في تنوير الشعب الجزائري والتصدي للأكاذيب الفرنسية القائمة على التضليل وتزوير الحقائق، وصارت هذه الإذاعة عاملا مساعدا لجريدة المجاهد وصوت العرب بالقاهرة ، وبذلك شكلت طعنة في صدر المخابرات الفرنسية.⁴

¹ - أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص39.

² - محمد دبوب: (صفحة المجاهد ودورها في الإعلام الثوري)، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، م. و. د. ب. في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص3.

³ - فائزة بكار: إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، دراسة تاريخية. م.ل.ش. الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، إ: أحسن بومالي، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، جانفي 2010، ص 74.

⁴ - إدريس خيضر: مرجع سابق، ص 204.

3 - الشعب الجزائري: لقد تجسد موقف الجزائريين في صمود الموقوفين أمام التعذيب بشتى أساليبه، فالجزائريون يزدادون قوة وإصرارا وعزما كلما ازداد ألمهم وعذابهم، فتراهم رغم ما يعانون من عذاب يحتفظون بطاقتهم المعنوية حتى في اللحظات الرهيبة التي يواجهون فيها الموت.¹

ولقد تعددت أساليب الشعب في التعبير عن موقفه من سياسة التعذيب، فنجد مثلا سكان دوار عفيس (ولاية قسنطينة) يقدمون شكوى إلى جريدة باريسية في 15 أفريل 1956 من بين ما ذكروا فيها: "أنهم اقتيدوا إلى ثكنة لامي وتعرضوا فيها لأبشع أصناف التكتيل، وهم يستغيثون لأنهم لا يعرفون إلى من يتجهون للتعبير عن مخاوفهم وتوجهوا بطلب لمديرها بنشر هذه الرسالة على صفحات الجريدة.²

ويشير البشير الإبراهيمي إلى صمود الشعب الجزائري اتجاه هذه السياسة بقوله: "ولكن إيمان الشعب الجزائري وبأسه من رجوع الاستعمار عن غيه، واعتقاده الجازم بلؤمه وإخلافه للوعود المرة ، وعدم خجله من الخزي والموبقات ، أوقفه موقف التصميم على الموت، الذي هو خير ألف مرة مما يسومه الاستعمار كل يوم من الموت المجزأ البطيء، ولذلك فكل ما يلقاه من فنون التعذيب والسجون والتشريد... يجده هنيا حلوا سائغا، وفي كلام الشيخ الإبراهيمي تأكيد على إيمان وصمود الجزائريين أمام السياسة الفرنسية، فالجزائري يفضل الموت وتجده هنيا أمام الأفعال البشعة من قتل وتعذيب وإبادة وغيرها.³

هذا وقد نوهت جريدة المجاهد في العديد من مقالاتها الى موقف الشعب الجزائري فجاء في إحدى المقالات المعنونة "خروتشوف وحرية الشعوب" اتضح موقف الجزائريين ومما جاء فيه:

¹ - محمد قنطاري: مصدر سابق، ص40.

² - باتريك كسال وجيوفاني بييلي: الشعب الجزائري والحرب، رسائل وشهادات جزائريين (1954-1962)، دار النشر فرانسوا ماسيرو، باريس، 1962، ص 38-39.

³ - أحمد طالب إبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دس، ص218.

إننا لا نجد حرجا في أن نذكر الرئيس خرتشوف أن في أرض شعبنا سجيناً من أجل الحرية، شعب يفتخر جلادوه المجرمون...

موقف فرحات عباس قبل وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة:

في منتصف أبريل 1956 بعد وصول فرحات عباس إلى القاهرة، دعا إليه الصحف العربية والأجنبية ووكالات الأنباء وأعلن رسمياً انضمامه لجيش التحرير الوطني، ثم أعلن موقف الأمة الجزائرية المكافحة من الاستعمار، يتلخص في كلمتين هما الإستقلال والفناء¹.

ومما جاء في تصريح له في مؤتمر عقد يوم 25 أبريل 1956 "... يقوم الأوروبيون المدنيون بأعمال الاستفزاز، وقد سلحتهم الإدارة الفرنسية التي تشبعت بفكرة الحرب واستعمال القوة، وهذا الجهاز الحربي ضد شعبنا بكل شدة، ولا تقتصر أعماله الإرهابية على رجال الدولة في معاقبتهم وغاياتهم، بل يصب جام نغمته على جموع السكان المدنيين الجزائريين دون تمييز ويصيب الرجال والنساء والشيوخ، ويضيف " أن مئات المدنيين سيقوا من ديارهم إلى ساحة الإعدام"².

ومما نستخلصه من تصريح السيد فرحات عباس هو محاولة إبراز ممارسات الإدارة الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، لكن دون أن تكون هناك إدانة واضحة ضد سياسة التعذيب وموقفه كان متحفظاً نوعاً ما.

وقد أرسل الرئيس فرحات عباس رسالة إلى اللجنة الأمريكية، ومما جاء فيها: أن حرب الجزائر قد دخلت عامها السادس، وقد سببت مليوناً من الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ، وجعلت من وطننا معسكراً واسعاً للاعتقال، أن الحشد الفرنسي تواصل بواسطة القمع والمجاعة إبادة شعب جريمته الوحيدة أنه يريد أن يعيش حراً فوق أرض آبائه وأجداده...³

¹ - الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 412.

² - نفسه، ص 414.

³ - المجاهد، ع 66، 1960/4/18، ص 77.

ومن المؤسف أن فرنسا التي توطدت عندها تقاليد الحرية تصبح في النصف الثاني من القرن 20 حارسة الاستعمار، ومن المؤسف جدا أن أصدقائها في الحلف الأطلسي وبالدرجة الأولى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من تحويلها عن هذا الطريق الشائك يقدمون لها يد المساعدة¹.

- **جمعية العلماء المسلمين:** لقد صرحت الجمعية عن طريق لسان حالها " جريدة البصائر" أن ما يحصل في الجزائر من ممارسات لا إنسانية لم تكن بمعزل عن مرأى ومسمع العالم، فهي أصبحت بادية للعيان ولا يمكن إنكارها" ويظهر هذا في قولها: أن الحقائق لا تخفى وأنظار الدنيا بأسرها تلاحظ وترقب، والأعمال الإرهابية القاسية لا يمكن أن تبقى طي الكتمان مهما بلغ القوم في محاولة كتمانها، فلم يعد اليوم خافيا على أحد في داخل البلاد وخارجها ما يرتكب في الجهات... زجر فظيع وبطش فادح وتككيل تقشعر منه الجلود...".²

هذا وقد برز موقف الجمعية واضحا وجليا من سياسة التعذيب، على إثر الاجتماع الذي عقده السيد محمد البشير الإبراهيمي في اجتماع يوم 7 جانفي 1956، ومما جاء فيه: "... ويقرّر بأنه كجزء عامل حي من أجزاء الأمة الجزائرية، لا يستطيع السكوت عنه فما هو واقع بالقطر الجزائري من فظائع ومجازر وموبقات، أصبحت أخبارها منتشرة في الغافقين والتغافل عن كل ما يتعلق بمستقبل الحياة في القطر الجزائري، فيعلن بكل صراحة أن النظام الاستعماري المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1830 هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات التي وقعت...، ويرفع عقيرته بالاحتجاج الصارم العنيف على ما أرتكب في مختلف جهات البلاد من أعمال البطش والإرهاب والتككيل ... بدعوى الزجر وإخماد الثورة، كما يحتج الاحتجاج الصارخ على تلك المظالم الكثيرة المتعددة التي وقعت على مدارس الجمعية من تعسف وجور، وبين سجن وتغريم وابعاد للمحتشدات³.

¹ - المجاهد، ع18، 66/4 /1960، ص 77.

² - البصائر، ع327، 15/7/1955، ص 85.

³ - البصائر، ع349، 13/1/1956، ص 233.

وأعربت الجمعية عن التخاذل الدولي إزاء السياسة الفرنسية في الجزائر بقولها: "هل يعذر رجل الجمهورية الرابعة في عصر هيئة الأمم المتحدة وفي أيام انهيار النظام الاستعماري العالمي، إذا ما هم شكوا في وجود أمة جزائرية واستمروا في معاملتها معاملة قاسية."¹

موقف بعض الشخصيات الجزائرية:

- **رشيد بن يلس**²: جاء في تصريح له نشرته جريدة لأكروا المسيحية في عددها الصادر في 5 جانفي 2001 حول التعذيب والقتل الجماعي الذي قام به جنرالات فرنسا وجنودها ابان ثورة التحرير، فاستهل تصريحه بتحيةة للمتقنين والعسكريين الفرنسيين والجنود الذين عملوا تحت قيادة "ديلابورديار" والذين شجبوا التعذيب والقتل الذي ارتكبه المصالح الأمنية لفرنسا ضد الجزائريين، كما علق على إقرار الجنرال أوسايس " بأنه قتل بيديه 24 جزائري" والذي حسب كلامه ينتظر أن يتلقى التهاني والتقدير لأعماله البشعة واللاإنسانية، كما تحدث عن الجنرال ماسو وجرائمه فقال: "أنني أسامح الجنرال عما ارتكبه من جرائم"³. والجنرال بن يلس هنا يضع جرائم النظام الجزائري والنظام الفرنسي في كفة واحدة، ومعناه يجب على الجميع التزام الصمت مادام الجزائريون قد مارسوا أنفسهم التعذيب ضد بعضهم (خلال فترة العشرية السوداء)، فلا فرق بين النظام الجزائري في الدولة المستقلة، والنظام الاستعماري الفرنسي الذي مارس التعذيب للحفاظ على الجزائر الفرنسية داخل الإمبراطورية الفرنسية.

- **حسين آيت أحمد**: قال بأن التعذيب في الجزائر من طرف الفرنسيين، لم يبدأ مع ثورة التحرير سنوات 1954-1962، بل هناك قمع فرنسي جرى في 8 ماي 1945، ولم يتوقف بعد

¹ - البصائر، ع330، 1955/8/26، ص 109.

² - خريج المدرسة العليا البحرية، وقد شغل الجنرال بن يلس منصب قائد القوات البحرية الجزائرية منذ 1976-1981 وهو حاليا ضابط متقاعد.

³ - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص101.

هذا التعذيب ضد الجزائريين طيلة الوجود الفرنسي بالجزائر، ويستغرب آيت أحمد عن تغييب مجازر 8 ماي 1945 في السجل الدائر حول التعذيب الفرنسي ضد الشعب الجزائري.¹

- **الرائد سليمان بوعتبة:** كان جنديا في جيش التحرير وتعرض للتعذيب، ورغم مرور أكثر من 40 سنة فإن ذاكرته التاريخية لازالت حية وهو لا يستطيع أن ينسى: "عندما اسمع الجنرال بيجار سفاح الجيش الفرنسي يتحدث متجاهلا ما ارتكبه من تعذيب وقتل جماعي لشعبنا أشعر برغبة تحدوني للذهاب فورا للبحث عن هذا المجرم"، ويضيف إذا كان زملائي بعد الاستقلال يحلمون بالحصول على رتبة جنرال في الجيش، أو أن يصبحوا رجال أعمال... أما أنا فكان مشروعي هو تنظيم عملية اصطياد مجرمي الحرب (بيجار، وماسو، اوساريس...)².

- **موقف بعض الطلبة الجزائريين:** لقد اتخذ هؤلاء موقفا جريئا من سياسة التعذيب، أولا لأنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من الأمة الجزائرية، واحد المعبرين عن مأساتها، وثانيا لأنهم كانوا ضحية لهذه السياسة الجهنمية، فصدر الطلبة (بشير بومعزة، موسى قبايلي، بن عيسى سواحي مصطفى فرانسيس) كتاب بعنوان "الجرح المتعفن" وكان عبارة عن تقارير وضعها هؤلاء ووصفوا فيها بالتدقيق عمليات التعذيب الوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة الفرنسية، وقد أوقف الطلبة في ديسمبر 1959 بتهمة النيل من امن الدولة الخارجي وإعادة تكوين منظمة منحلة.³

وعلى الرغم من انه تمت مصادرة الكتاب، إلا أن هذه المصادرة لم تمنع الرأي العام العالمي من أن يكون - مرة أخرى - فكرة واضحة عن مبلغ التوحش الذي بلغته فرنسا وخاصة في عهد ديغول، الذي يتبجح بالشرف الفرنسي، وينادي باحترام حياة الإنسان وعلى بضع مترات من مقر رئاسة الجمهورية الفرنسية، حيث يعيش ديغول، تجرى هذه المنكرات التي يتولى الدفاع

¹ - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص 98.

² - نفسه، ص 101.

³ - المجاهد، ع 45، 14/5/1959، ص 2.

عنها بإخفائها عن العالم ، وعليه يمكن أن نلاحظ الموقف الواضح لهؤلاء الطلبة وكل الفئات الطلابية من الممارسات الفرنسية وتحديدها بمحاولة إيصال الصورة الحقيقة للوضع المزري الذي يعيشه آلاف الجزائريين داخل السجون وحتى خارجها¹.

- **موقف المعتقلون الجزائريون بفرنسا :** نشرت جريدة المجاهد في جزئها الثاني مقالا تحت عنوان حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا، وقد عرضت فيه مختلف أساليب التعذيب من خلال شهادات حية، وجراء هذه الأعمال الإجرامية قام المعتقلون بفرنسا بإضراب عن الطعام ووجهوا رسائل يشرحون فيها أسباب قرارهم إلى وزير العدالة الفرنسي ورئيس لجنة حقوق الإنسان وكذا هيئة الصليب الأحمر الدولي، وأبرز ما يشتكي منه المساجين هو الإستقرازمات والإهانات وأعمال العنف التي تتنافى مع احترام الكرامة البشرية ولذلك يطالبون بأن يعترف بصفته مساجين سياسيين وفصلهم عن المساجين العاديين².

- **موقف الجالية الجزائرية بفرنسا :** بعد أن تم نقل الثورة الجزائرية إلى قلب فرنسا، كانت نتيجة حتمية أن يتعرض الجزائريون المهاجرون للمضايقات من طرف البوليس الفرنسي وزج بهم في السجون للقضاء على نشاطهم، ولكسر هذا الحصار المفروض عليهم والمطالبة بوضع حد للتجاوزات والممارسات، أمرت فدرالية جبهة التحرير الوطني الجزائريين بالخروج في مظاهرات سلمية يوم 17 أكتوبر 1961، وكان لهذه المظاهرة أثر بالغ في إيصال صوت الجزائريين إلى الرأي العام الدولي³.

¹ - المجاهد، ع 46، 1959/6/29، ص4. أنظر الملحق رقم 8.

² - المجاهد، ع 44، 1959/6/14، ص22.

³ - عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ربحانة ، الجزائر، 2002، ص198.

المبحث الثالث: الموقف الدولي

- جامعة الدول العربية¹ : كان موقفها متحفظا، ولم يكن موقفا صارما يضع فرنسا في موضع الاتهام، ذلك ما أمكننا ملاحظته من خلال الخطوة التي قام بها الملك سعود عقب زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1955 حين خاطب المجتمع المدني قائلا: "إننا نريد السلام ونتمنى للجزائر التحرر"، وقد كان توقيت الزيارة محسوبا ومنظما من قبل جبهة التحرير الوطني ومطلوبا بالباح من قبل الجامعة العربية، ومنسجما مع خطة الكتلة الأفرو آسيوية في الأمم المتحدة. ومما جاء أيضا في خطابه: (وان هذه السيطرة هي السبب في الاعتداءات وحوادث القمع التي تجري اليوم... كل شعب له حقه في الحرية والاستقلال وحقه في تقرير مصيره بنفسه²).

وقد أعلن مجلس الجامعة العربية تأييده التام للشعب الجزائري وموارته في محنته واستنكاره لهذا العدوان الفرنسي، وكذلك التنديد بالأعمال الإجرامية التي تقتربها السلطات الفرنسية ضد الجزائر، وتؤكد على مطلبها في إعطاء حق تقرير المصير كما طالب حلف الشمال الأطلسي بالكف عن استخدام قوته التي أنشئت باسم الدفاع عن الحرية والسلام العالميين، وأكد المجلس عن ثقته في انتصار القضية الجزائرية ويؤمن أن مصير الاستعمار هو الزوال، ويعقد العزم عن مناصرة العروبية بجميع ما تملكه الدول العربية من إمكانيات³.

- هيئة الأمم المتحدة: يعد طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، إنجازا كبيرا وانتصارا سياسيا للشعب الجزائري، وتعود الجهود الدبلوماسية الأولى في عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم إلى المملكة العربية السعودية من خلال المذكرة التي أرسلها ملكها في

¹ - منظمة إقليمية تأسست بتاريخ 22 مارس 1945 لتمثل مصالح جميع الدول العربية، (للمزيد ينظر محمد عزيز: جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، الكويت، 1975، ط1، ص11).

² - أحمد البشير: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، دار شالة، 2009، ط2، ص94.

³ - نفسه، ص169.

5 جانفي 1955 إلى مجلس الأمن، لفت فيها انتباه إلى الوضع المتأزم في الجزائر، باعتباره يمثل تهديدا للأمن والسلام العالميين، ومما تناولته المذكرة في بيانها التفسيري، سياسة القمع والاضطهاد والتعذيب والممارسات اللاإنسانية لفرنسا على أرض الجزائر، إضافة إلى محاولة طمس هوية وأصالة الشعب الجزائري بقوة السلاح، إلا أن هيئة الأمم أنهت دورتها التاسعة دون أن تنتظر للقضية الجزائرية، وحجتها في ذلك أنها قضية فرنسية داخلية وأن حلها لا يكون إلا على يد فرنسا¹.

الدورة العاشرة في 26 جويلية 1955: حيث تقدمت 14 دولة أفروآسيوية بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية في الدورة العاشرة،² وتطرقت فيها إلى الوضع المتأزم في الجزائر بسبب أعمال القمع التي تمارسها فرنسا وتذكر هيئة الأمم بأن استمرار الوضع سيؤدي إلى توتير السلم والأمن العالميين، وختمت المذكرة بتذكير الهيئة بشرط المادة 14 من ميثاقها والتي تعطي الإمتيازات للجمعية العامة بالتوصية على اتخاذ إجراءات لأغراض سلمية، وكذا الفقرة الثانية من المادة 11، والتي تخول لها الحق في مناقشة أي قضية.³

وبعدها قام الأمين العام بتحويل المذكرة إلى اللجنة التوجيهية لدراساتها فأوصت بعدم إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية بأغلبية 8 أصوات مقابل 5 وامتناع 2.⁴

ولما تم إحالة هذه التوصية إلى اللجنة العامة للنظر فيها جرى التصويت بالموافقة بأغلبية 28 صوت مقابل 27 وامتناع 25 عن التصويت، وذلك بتاريخ 30 سبتمبر 1955، ما أدى إلى

¹ - عبد الكامل حويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص348.

² - (القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة)، مجلة المقاومة، ع5، 12 جانفي 1958، ص8.

³ - فوزية بوسباك: (الثورة الجزائرية في المحافل الدولية)، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، ع3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص162.

⁴ - يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 18-20، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص204.

انزعاج الوفد الفرنسي ، واستجابة له تم التخلي عن مناقشة القضية في هذه السنة على إبقاء حق إثارة وعرض القضية على الهيئة متى تطلب الأمر¹.

الدورة الثانية عشر: خلال هذه الدورة وجدت فرنسا نفسها مكشوفة أمام الرأي العام العالمي، جراء اتساع نطاق الإبادة والأعمال الإجرامية وإقامة المحتشدات والمراكز العقابية بفعل الحرب، كما قام مندوبوا الدول الآفرو أسيوية بفضح كل الممارسات اللاانسانية الفرنسية، حيث تولى السيد سليم المنجي الرد على خطاب وزير الخارجية الفرنسي الذي وجه تحذيرات لهيئة الأمم حول التدخل في القضية الجزائرية، فرد السيد المنجي مبررا الخسيسة والسياسة المجحفة لفرنسا ومما جاء في لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنها تعترف بأن مبدأ الحرية وتقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري، ويذكر أن الوضع في الجزائر مازال يتسبب في آلام خطيرة وأضرار فادحة في الأرواح².

الدورة الرابعة عشر: لم تحظ القضية الجزائرية باهتمام في الدورات السابقة، ولم تعطها وزنها ولا أهميتها لكون فرنسا طرف في النزاع رغم كل ما تتطوي عليه من مآسي إنسانية نتيجة سياسة التعذيب والتنكيل والإبادة الجماعية، إلى جانب تصاعد المواجهة العسكرية، ولقد حاولت وفود الكتلة الآفرو أسيوية تقديم العديد من الشكاوي ضد القمع الفرنسي المسلط على الجزائريين بتهمة إبادة الجنس البشري وطالبت بإرسال لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق، فأعربت الهيئة عن قلقها وعدم ارتياحها للوضع القائم بالجزائر ودعى لإيجاد حل سلمي، بذلك تكون قد أثمرت جهود الكتلة الآفرو أسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة 14 من عام 1959، تزامنا مع اعتراف ديغول في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره³.

¹ - هارون محمد السعيد: (صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية)، مجلة المجاهد ، ع 1143، 1982، ص78.

² - عبد الكامل حويبة: مرجع سابق، ص ص 362-364.

³ - مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص329، 335.

و من هنا يمكن القول ومنذ الدورة 14 للأمم المتحدة تغيرت نظرتها للقضية الجزائرية، فبعد أن كانت تراها قضية فرنسية داخلية أصبحت القضية الجزائرية بفضل جهود الدول الآفرو آسيوية وكذا الدبلوماسية الجزائرية أن تكون قضية دولية وجب النظر فيها.

- **الحلف الأطلسي¹**: من خلال المادة السادسة من ميثاق الحلف الأطلسي، اعتبرت الجزائر في نظر الحلف مقاطعة فرنسية ، وأنها خصصت لوحدها من بين جميع المستعمرات الأوروبية لتكون تابعة مباشرة للحلفاء. وكما ورد في جريدة المجاهد انه رغم أن هدف هذا الحلف هو الحفاظ على السلام العالمي، إلا انه كان حلفا عدوانيا بالدرجة الأولى، ذلك ما تجلّى في موقفه المخزي من السياسة الفرنسية في الجزائر، فهو عمل على دعم سلسلة لا تنتهي من أعمال العدوان والعنف والتعذيب والتقتيل الجماعي، وأصبح هذا الحلف أداة اضطهاد وتكيد في يد المستعمر الفرنسي، الذي ارتكب أبشع الجرائم وممارسة التعذيب على نطاق واسع داخل مراكز الاعتقال والتجميع للمحافظة على مصالحه الغير مشروعة، ورغم أن الشعب الجزائري كان له حق تقرير مصيره مثلما ورد في ميثاق هيئة الأمم وله أن يكافح في سبيل الحرية (التي تعتبر حقا مشتركا للبشر) والديمقراطية، والعدالة الإنسانية مثل سائر شعوب العالم.

غير أن الحلف الأطلسي الذي ابرم في واشنطن من طرف الحكومات الغربية كان هدفه الظاهري هو محاولة إفشاء السلم وفض النزاعات الدولية، إلا أنه ظهر بوجهه الحقيقي كشكل من أشكال التضامن بين الدول الغربية في القضايا الاستعمارية وأداة اضطهاد وقمع ضد الشعوب المكافحة في سبيل حريتها، وحكومات الحلف الأطلسي تتحمل مسؤولية كبرى في إبادة الشعب الجزائري².

¹ - نشأ هذا الحلف في 17 مارس 1948، و أبرم ميثاق بروكسل الدفاعي بين كل من فرنسا وانجلترا وهولندا ولكسمبورغ، ثم دارت محادثات في واشنطن بين هاته الدول إضافة إلى أمريكا وكندا، انتهى بوضع الأسس المبدئية للحلف وفي 4

أفريل 1949 تم التوقيع على الميثاق ، وبعد مصادقة الدول الأعضاء عليه اعتبر نافذا من يوم 24 أوت 1949.

² - المجاهد، ع 89، 1961/2/13، ص336.

- **الموقف الأمريكي:** ويتجلى الموقف الأمريكي من خلال مذكرة أرسلتها الإدارة الأمريكية إلى 11 دولة عربية، صرح فيها عن قلقها الشديد جراء العمليات العسكرية والممارسات اللاإنسانية في الجزائر، كما نشرت الصحف الأمريكية في هذا الصدد منددة بالسياسة الفرنسية وداعمة للقضية الجزائرية، فقد جاء في نشرة لأمريكا بلاتير التي تصدرها السفارة الأمريكية بألمانيا " أن هناك طريقين مختلفين، أولهما طريق شعب يحارب من أجل استقلاله، وثانيهما طريق استعماري عنصري أعمى لم يتعلم شيء من سير التاريخ.¹

وقد اتخذ جون كينيدي أيضا موقفا إيجابيا من القضية الجزائرية وكل ما يتعلق بها (سياسة التعذيب وغيرها)، فقد اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وانتقد دعم بلاده لفرنسا في حربها ضد الجزائر، ودعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم التصويت، لصالح فرنسا في دورة 1957، معربا عن قلقه إزاء الوضع في الجزائر الذي أصبح يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين وصرح قائلا: " أن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن أو باريس، وحتى في منظمة الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة...".²

إن موقف كينيدي يبرز لنا حقيقة الموقف الأمريكي اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر فبالرغم من وجود دعم ظاهري للقضية الجزائرية إلا أن واقع الأمر هو وقوفها إلى جانب فرنسا بل وحتى تواطؤها مع النظام الاستعماري الفرنسي.

- **الصين الشعبية:** لقد عبرت جمهورية الصين الشعبية عن استنكارها للحرب الاستعمارية والجرائم العدوانية التي ارتكبتها المستعمرون الفرنسيون ضد الشعب الجزائري، وفي هذا الصدد كتبت جريدة المجاهد مقالا بعنوان: " الجزائر تمتن علاقات التضامن مع الصين الشعبية"، ففي

¹ - أحمد بشيري: مصدر سابق، ص 102. 103.

² - إبراهيم فنجان الإمارة و فريال صبري علي: (جون كينيدي والثورة الجزائرية (1957-1962))، مجلة أبحاث ، المجلد 37، ع3، البصرة، 2012، ص ص 197 . 198.

محادثات الوفدين الجزائري والفيتنامي ت أيد صريح للشعب الجزائري واستتكار وتدنيد لهذه السياسة المجحفة، وصرح الوفد الفيتنامي عن: "ابتهاجه في النجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري وبمقاومته البطولية، وبتشهير الشعب الفيتنامي للجرائم الفظيعة التي إرتكبها الجيش الفرنسي، وهو يؤازر الشعب الجزائري في الآلام التي يتحملها، وشهر بالمؤامرات الإستعمارية التي تحاول إقحام القطر الجزائري في الكتلة العسكرية للحلف الأطلسي، ويستنكر بالخصوص الإعانات التي تقدمها أمريكا للمعذبين.¹

- موقف بعثة الصليب الأحمر الدولي: لقد كتبت جريدة المجاهد في عددها 59، مقالا حول بعثة الصليب الأحمر الدولي تحت عنوان: "التقارير الدولية تفصح مجرمي الحرب الفرنسيين" ومما جاء فيه: "قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المحتشدات والسجون بالجزائر فيما بين 15 أكتوبر و 17 نوفمبر 1959، وعلى إثر ذلك كتبت تقريرا يشتمل على 27 صفحة وهذا التقرير يفصح أساليب الفرنسيين في معاملة الموقوفين والمساجين الجزائريين بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية أن تطعن فيها، لأنها شهادة من بعثة لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز أو المبالغة أو الخيال".

لكن رغم الجهود التي قامت بها الهيئة في كشف الحقائق عن السياسة الاستعمارية، إلا أن الجريدة قللت من دور الذي قامت به الهيئة وردت بقولها: "ومع ذلك فإن بعثة الصليب الأحمر لم تساهم إلا بصورة مصغرة، مهذبة، مصححة من ألوان القمع الوحشي الذي يسلط على الشعب الجزائري، فهي لم تزر إلا المحتشدات والسجون التي تقع تحت نظر السلطات المدنية ولم تتمكن من مشاهدة مراكز التجمع أو محتشدات الموت، التي تخضع لرقابة السلطات العسكرية فقط ، مع أن الحياة في السجون تعد نعيما إذا ما قيست بمراكز التجمع... أن ما

1- المجاهد، ع 69، 1960/5/30، ص ص 8 و 9.

يجري بالجزائر من قمع رهيب، وما يرتكبه الفرنسيون من فظائع بلغت درجة أعمق وخطر من أن تضطلع عليها زيارة خاطفة لبعثة أجنبية، تحت إشراف السلطات الفرنسية".¹

لكن رغم هذا إلا أنه لا يمكن إنكار دور هذه الهيئة إبراز الممارسات الوحشية التي كان يقوم بها الفرنسيون في الجزائر.

موقف بعض الدول العربية:

تونس: جاء في وثيقة من إعداد كتابة الدولة للأخبار والإرشاد التونسية: "أن هذه الأعمال التي يراد بها تشريد الجزائريين باستعمال التخريب والتعذيب والتقتيل والحرق والاعتصاب ودفع الجماعات البشرية إلى معسكرات الحشد و الإعتقال أو دفعها إلى اللجوء إلى تونس، إن هذه الأعمال لم يشهدا التاريخ إلا من قبل أولئك الطغاة المجانين الذين حاربتهم الدول متحالفة لتزيح منهم الإنسانية مثل هتلر وموسوليني... وهذا هو حال فرنسا اليوم بإقدامها على تحقيق مشروعها الجهنمي، إنه يمثل في وقت واحد اضمحلال الضمير البشري لدى ساداتها".²

مصر: لم تغفل الصحافة المصرية الأحداث الداخلية والقوانين الاستثنائية التي أعلنتها فرنسا عقب اندلاع الثورة، حيث استعرضت التفتيش المستمر الذي كانت تمارسه السلطات الفرنسية وقامت باستطلاع الآراء من خلال إجراء مقابلات مع عدة شخصيات ومن ذلك الحوار الذي أجرته صحيفة الأهرام مع عبد الخالق حسونة أمين الجامعة العربية، والذي ذكر أن موقف فرنسا في الجزائر يخالف المنطق ويتنافى مع الاستقرار الذي يناشده العالم العربي والغربي وأعلن عن تأييد الجامعة للكفاح الجزائري، كما اهتمت الصحافة بإيضاح الممارسات

¹ - المجاهد، ع 59، 1960/1/11، ص 5.

² - يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص ص 90-91.

الاستعمارية الفرنسية لإبراز ما يعانيه الشعب الجزائري من عذاب وويلات للرأي العام العربي والعالمي على حد سواء¹.

وعلقت صحيفة الأخبار على حرب الإبادة بقولها: "أن الجرائم التي وقعت في الجزائر لا بد أن توظف ضمير العالم وضمير الأمم المتحدة...وان ما يحدث في الجزائر عملية قتل متعمدة لمواطنين مسالمين، وأكدت الصحيفة أن دم أهل الجزائر في عنق شعوب العالم المتحضرة وفي عنق الأمم المتحدة وعنق كل إنسان من أي جنس أو دين أو لغة يستطيع أن يفعل شيئاً من أجل هؤلاء".²

أما بالنسبة للرأي العام العالمي بصفة عامة فقد حركت عمليات التعذيب الممارسة ضد الشعب الجزائري ضمائر شريحة واسعة من المثقفين أو السياسيين والطلبة والنقابات العمالية والصحافة والهيئات الدولية والمنظمات الغير حكومية والذين استنكروا هذه الممارسات الفرنسية التي لا تمت بأي صلة إلى حقوق الإنسان والتي تحرم مثل هذه الأفعال وتعالى الأصوات في مختلف بقاع العالم منددة بالسياسة الفرنسية ومطالبة بإمالة اللثام عن هذه الجرائم الوحشية وتحقيق العدالة ونشر قيم السلم والمثل العليا.³

وعليه يمكن أن نستخلص مما ذكر سابقاً بأن موقف الفرنسيين من سياسة التعذيب انقسم بين مؤيد لها ودعم كل ما يقوم به الفرنسيون من ممارسات تعسفية، وبين معارض ومستنكر لها سواء سياسيين أو عسكريين أو مثقفين، أما موقف الجزائريين أو الموقف الدولي فقد صب في اتجاه واحد وهو استنكار وتجريم هذه السياسة لأنها تنتهك بصورة مباشرة حقوق الإنسان.

¹ - عبد الله المقلاتي وصالح لميش : مصر والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص190.

² - نفسه، ص216.

³ - نور الدين عسال: مرجع سابق، ص ص 271 ، 272.

الخاتمة

بعد دراستنا لبعض المؤسسات العقابية الفرنسية على ارض الجزائر من سجون ومعتقلات، محتشدات مراكز تعذيب، وما صاحبها من إجراءات وقوانين استثنائية منظمة لها توصلنا إلى النتائج الآتية :

- مثلت المؤسسات العقابية جزءا هاما من السياسة القمعية الفرنسية ضد الجزائريين، وبالمقابل مثلت ذاكرة الوطن لأن المستعمر أرادها وسيلة من وسائل السيطرة وقمع فكرة التحرر لدى الشعب الجزائري، وما تلك الشبكة الواسعة من السجون إلا تعبيراً على ذلك، شبكة هائلة موجهة ضد شعب اعزل، ومثلت ذاكرة الوطن لأن هذه المؤسسات التي تشبعت بأعداد كبيرة من العناصر الثورية تحولت إلى جبهات للكفاح التحرري ضد المحتل.

- عبرت المراكز العقابية عن ازدواجية توافقية بين السلطة السياسية و القيادة العسكرية اللتان كانتا تتخذان وراء حجج واهية في تبرير التعذيب والتغطية عن كل الإجراءات التعسفية التي مورست في حق الجزائريين.

- أكدت السياسة الإستعمارية والتي تجسدت في التعذيب داخل المؤسسات العقابية عن عدم التزام فرنسا كلياً بما جاء في دساتيرها أو بما جاءت به القوانين الدولية، وتتنفي هذه السياسة رسالة التمدن ونشر الحضارة التي رفع شعارها الكثير من الفرنسيين. ومثل التعذيب والتتكيل شكلاً من أشكال العدالة العشوائية.

- رغم أن الأساليب العقابية التي أدمجتها فرنسا في ترسانتها القمعية كانت ذات فعالية كبرى على الصعيد العملي والتطبيقي، إلا أنها كانت على الصعيد السياسي والمعنوي بمثابة أجراس إنذار لنهاية الوجود الفرنسي بالجزائر.

- إن تكليف الجيش بالقيام بسلطات الشرطة والتغلغل في مهام القضاء، يعد خطأ خطيراً في مهام كل منهم، وغلطة قانونية فادحة انتهكت حقوق الجزائريين.

- المجرمون الحقيقيون لا تمتد يد العدالة إليهم، ذلك أن التطمينات التي أعطيت للقتلة ووعدهم بحماية البوليس والجيش والقضاء لهم، لم تكن مجرد تطمينات فارغة، بل تدل على أن الجريمة والأعمال القمعية بصفة عامة لها امتدادها أوساط المسؤولين العسكريين، كما تدل أيضا على أنهم لا يقدمون على عملهم حتى يتأكدون من أن العقاب لن ينالهم، أما الفدائي الجزائري أما فإنه يتطوع لتنفيذ أوامر جيش التحرير وهو يعلم أن الموت يترقبه في شكل رصاص أو مقصلة أو تعذيب، ومن غير أن يأخذ على ذلك أجرا أو ينال صمعة.
- إن الآلة الجهنمية التي ابتكرتها فرنسا (المراكز العقابية، الجلادون، المقصلة...) ما هي إلا صورة من صور الحملة الصليبية على الإسلام والعروبة، فقد عبرت الممارسات الفرنسية (انتهاك الحرمات، التعرية، التعدي على الشرف) عن استهداف المقومات العربية و الإسلامية والنيل منها بأبشع الطرق.
- طالت الإعدامات المناضلين والثوار داخل السجون ولم تتعداه إلى المناضلات الجزائريات، ولو أن دوافع الحقيقية لغياب الإعدام في حقهن اقتصر على التخوف من مواقف التنديد للرأي العام العالمي أو الفرنسي لما اعدم المناضل فرناند ايفيتون، ولكن الحكومة الفرنسية وعت بان إقدامها على إعدام المناضلات سوف يخدم الثورة أكثر مما قد يضر بها لأن ذلك سيكون له وقع كبير في نفوس مناضلي جبهة التحرير ويكون بمثابة الوقود الذي يزيد من لهيب الثورة.
- تجسدت مبررات الفرنسيين لانتهاج سياسة التعذيب والدفاع عنها في: أن المعلومة عنصر حاسم للحرب ضد الارهاب والصفة السرية للخصم تفرض الحصول على المعلومة بطرق اخرى، انقاذ الأرواح وخدمة للمصالح المشتركة، التعذيب سلاح لمحاربة الارهاب، الغاية تبرر الوسيلة، أما المواقف الفردية فاختلقت حسب ضمايرهم، أو حسب العلاقات القائمة مع الجزائريين. لكن مهما كانت مبررات هذا العنف إلا أن رفضه واستنكاره من قبل المنظمات والقوانين الدولية وحتى شعوب العالم يقضي على شرعيته وجوازه.

- مكنت المؤسسات العقابية بعض الفرنسيين وحتى الأوروبيين ممن كانوا ضحية لها، من اكتشاف الشعب الجزائري (كقوة عظمى) والذي لم تتضح حقيقة ثورته للفرنسيين بسبب المزاعم مثل أن انخراطهم في الجبهة كان طلبا في الخبز أو حبا في الدماء، لكن سياسة المغالطة والتمويه لم تتجح في إسكات صوت الجزائريين.
- لعل من أبرز النتائج التي حصدها الثورة التحريرية هي أن المؤسسات العقابية أتاحت فرصة الاحتكاك والتقارب بين المساجين السياسيين مع بعضهم ومع مساجين القانون العام، وهذا ما ساهم في إيقاظ الضمير الوطني لدى الكثير من المنحرفين، فكانت هذه المؤسسات مجالا خصبا لتغيير قناعاتهم وسلوكهم.
- إن إصرار فرنسا على تجاهل جرائمها المرتكبة ضد الشعب الجزائري، بدعوتها للجزائر إلى التطلع للمستقبل وإحداث القطيعة مع الماضي، يؤكد على انعدام رغبتها في الاعتراف واعتبرت وجودها في الجزائر هدفا إنسانيا نبيلًا.
- كان مآل هذه السياسة الاستعمارية والتي تجسدت في إنشاء المؤسسات والمراكز العقابية وتكييفها وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية من جهة ويفتك بقاعدة الثورة من جهة أخرى هو الفشل والإخفاق في تحقيق الأهداف المنشودة، فقد كانت إرادة الشعب الجزائري وإصراره أقوى من جحيم هذه المؤسسات العقابية.

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات العقابية التي لا يزال ارشيفها محفوظا بوزارة العدل الجزائرية

مؤسسات الشرق الجزائري

مؤسسات الغرب الجزائري

اسم المؤسسة العقابية	عدد سجلات الإبداع
بسكرة	4
تبسة	7
أقبو	1
بجاية	10
البويرة	1
سكيكدة	10
عزابة	9
العلمة	5
سطيف	7
عين الكبيرة	1
عين ولمان	1
كولبار	2
خنشلة	9
سور الغزلان	3
باتنة	17
قسنطينة	12
قالمة	2
برج بوعريرج	4
خرابة	3
مسيلة	2
القل	1
شغولم العيد	1
العثمانية	1
الطاهير	2
الخروب	2
عين البيضاء	6
عنابة	15

اسم المؤسسة العقابية	عدد سجلات الإبداع
سيدي بالعباس	8
عين تموشنت	2
سنيلو	3
تيغنيف	3
سعيدة	3
بوخانفيس	2
العالمية	3
أرزيو	3
مغنية	1
تلاغ	1
سفيظف	2
الرحوية	1
تيسيمسيلات	1
واد ارهيو	2
تليلات	1
الغزوات	1
سبدو	2
عمي موسى	1
الرمشي	2
المحمدية	1
غليزان	2
تيارت	4
معسكر	6
أولاد ميمون	3
مستغانم	19
وهران	32
بوسعادة	1
سوقر	1
سيدي علي	2

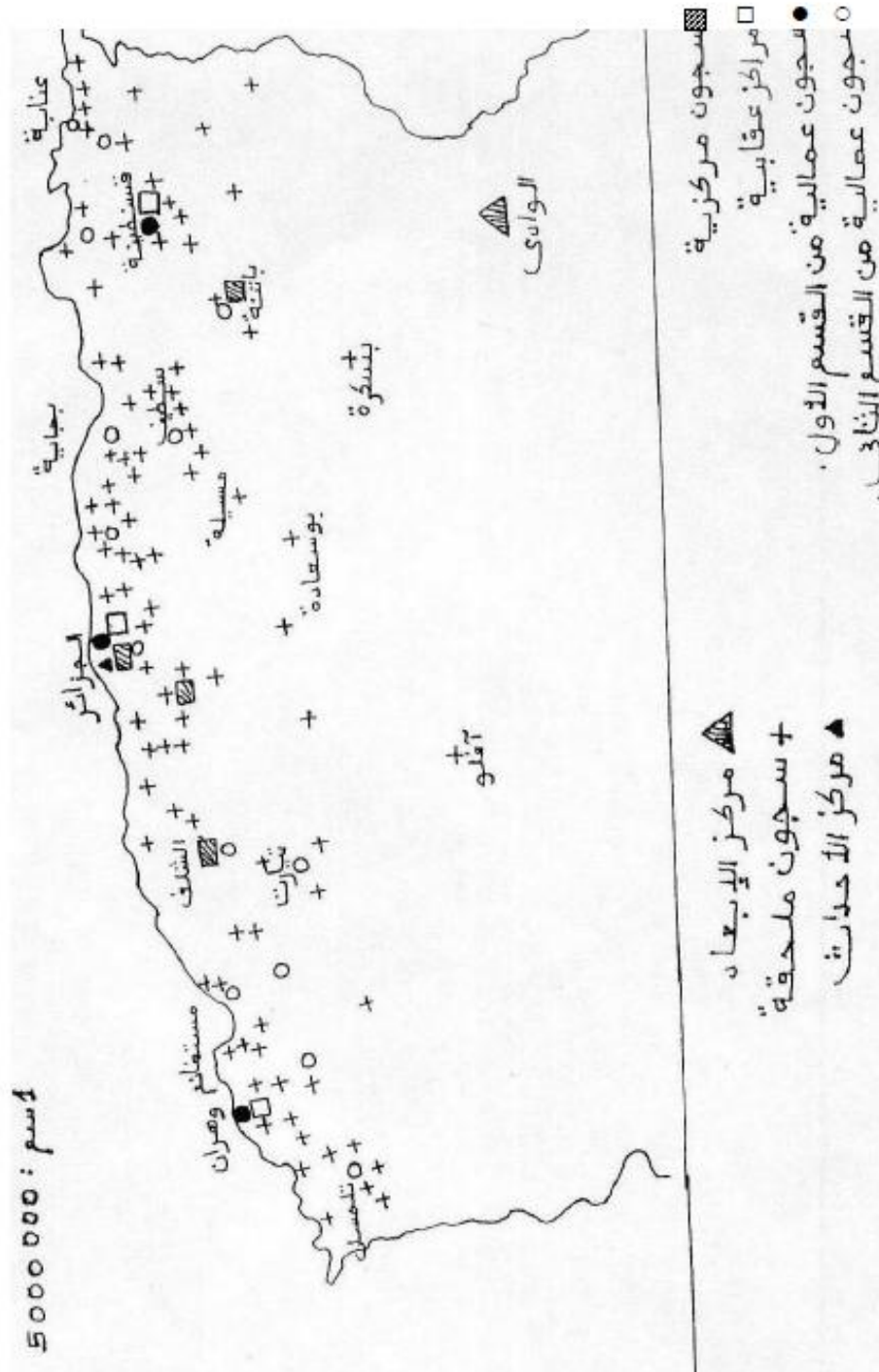
جارية كشير بن ناجي، مرجع سابق، ص 115-116.

مؤسسات الوسط الجزائري

اسم المؤسسة العقابية	عدد سجلات الإيداع
خميس مليانة	2
الحراش	28
ذراع الميزان	2
الثنية	2
برج منايل	1
الأخضرية	2
الأربعاء نايت إراثن	2
بورقيدون	2
عزازقة	2
دلس	2
تيزي وزو	24
سركاجي	100
البرواقية	18
البليدة	15
شرشال	2
بوفاريك	5
عين بسام	3
تابلاط	1
قصر البخاري	3
المدية	7
القلبية	4
حجوط	2
ثنية الحد	1
واد الفضة	1
التنس	2

جارية كشير بن ناجي، مرجع سابق، ص 117.

الملحق رقم (02): خريطة توضح مراكز انتشار المؤسسات العقابية في الجزائر



جارية كشير بن ناجي، مرجع سابق، ص30.



اتفاقية جنيف الثالثة

اتفاقية جنيف الثالثة و هي مخصصة لحماية أسرى الحرب

- أسرى الحرب تم حمايتهم بموجب اتفاقية عام 1929م التي كانت تحتوي على 97 مادة بينما اتفاقية جنيف الثالثة باتت تضم 143 مادة تنظم حالة الأسر في الصراعات الحربية.

- وضع الأسير أوسع من الاتفاقية السابقة كما تم توسيع نطاق الفئات المشمولين.

- سمحت الاتفاقية بتعريف أدق لظروف الاعتقال, ومكانه, وخاصة ما يتعلق بعمل أسرى الحرب, ومواردهم المالية, والإعانات التي يتسلمونها, والإجراءات القضائية المتخذة ضدهم.

- أقرت الاتفاقية مبادئ إطلاق سراح الأسرى, وإعادةهم إلى وطنهم سريعا بعد انتهاء الأعمال العدائية
- يدعم الاتفاقية خمسة ملاحق

بن عطا البيوك: القانون الدولي الانساني في ظل النزاعات الدولية، كلية التدريب

قسم البرامج التدريبية، الرياض، 2012، ص 26.

ملحق (04): حديث الأسرى الفرنسيين حول معاملة جبهة التحرير لهم.

يبدو أن الجزائريين الآن... والمهم أن الذين يستمعون... الجزر الوحيد من العالم العربي... الذي لم يتحمل على استقلاله... بسرعة من سخطه الإصلاحي

حديث الأسرى ، الفرنسيين المسرحين

بقية من *

وفي الأخير نلتنا تمنى أن تتوصل الحكومتان الجزائرية والفرنسية إلى وضع حد لهذه الحرب وإقامة علاقات سلمية بين شعبينا على قاعدة الحرية والاستقلال

وبعد أن أطلق سراح الأسرى اتصل بهم ويجوز الصفح الفرنسية بالجزائر وسأولهم عن حياتهم في الأسر ، ومن صحيفة أوران ريبوبليكان الصادرة يوم ٢٦ ماي ١٩٥٩ ما يلي :

كان من بين الأسرى ثلاثة جنود مكثوا في الأسر مدة ١٥ شهر ونصف وهم بردي غايه ووربون كويل وبرايبيرو وبيرا وقد رزوا لنا قصص فكلادي غايه ، وبعد وقوعنا في الأسر أخذنا التنازل معهم وشعبنا ١٥ يوما ثم قدموا إلى أكروليس عبروش التي أكد لنا أنه سيطلق سراحنا قريبا أما عن طريق الصليب الأحمر أو عند نهاية الحرب .

وهنا قاطع كويل خاتمة بقوله : ولم يسألنا عبروش أي سؤال بل قال لنا أنه لا يطلب منا المعلومات لأنه يعرفنا أحسن منا وأخيرا على سبيل المثال عن عدد الجنود في مراكزنا . مع أننا لم تكن نعرف نحن عددا بالقطيع

ثم استأنف بير دي غايه حديثه قائلا : حديثه قائلا : وفي الفترة الأولى من أسرتنا حدثت أن مكثنا في مكان واحد مدة خمسة أشهر .

وفي الليل لا يتحدث حراسنا إلا عن حياة الكناح . أما نحن فلا نتكلم سوى عن الأكل . ونعلم بالمناصب الضعيفة والأطعمة الفاترة . وكنت صحيفة ليكو دالجي الصادرة يوم

٢٦ ماي ١٩٥٩ ريبوبليكان بقلم ميخوتها إلى الأسرى المسرحين جاء فيه : الغرائب والأفلاحة في تناول الأسرى

قال ديفاييد :

لقد سمعت يوما برفوح تمام خابطا فرنسا يحظى أواخر السير الفعليه ولم يكن الجنود الفرنسيون يسمعون عن مخالفتنا بتلاتين من كنا كانت الطائرات المدوية تتلقف فوق تلك المخاض . على صياقة منفيقة بدون أن تراها .

ولم يكن الجنود ضروريا سؤلين عن الخسائر التي تعيب المدنيين من جراء الطائرات وفي المساء ياتوننا بالجرائد ويغرون لنا الأخبار ، وكان سكرتير أولية الثانية يقرأ لنا جريدتي أوموند ولكسبريس .

ويتابع مراسل جريدة « ليكو دالجي » الاستخبارية حديث الأسرى ليرد على لسائهم :

عند سبي ، دي غول للمسكر اصل حتى الجنود بأن تحصل الحكومة الجزائرية على استقلال الجزائر عن طريق المفاوضات مع دي غول . ولكن طبيعتهم الذي كان يتناقض معهم اتقنهم بأن هذا الأمر ليس التحقيق لأن دي غول لن يقبل بالتفاوض مع عباس في بلد محايد وأن يقبل بإسقاط كذلك أن يذهب إلى باريس إذا لم ييسر ذلك لتعويضات تهديدية .

وحينئذ قال الجنود أنهم سيحاربون حتى النهاية من أجل المحول على الاستقلال الذي هو مثلهم الأعلى ولكنهم كانوا يعبرون عن هذا الأمر بدون أي حقد أو ضيقية ...

لا يحملون أي شعور عدائي نحو الأوربيين

وتابع دي غاياندي قوله :

في بعض الأوقات بلغ عدد الأسرى في المسكر الذي كنا فيه ٢٥ أسيرا .

أما ديفايذا صانع الاختباء في بوفاريك

وهرتيز الطيبان في جوشي الذي أسر منذ شهر ونصف عند عودته من أسبازته في طريق شعبة المامر - فقد أكد الاتان بأن التوار ليس لهم أي شعور عدائي خاص نحو الأوربيين القاطنين في الجزائر .

وقال ديفايذا : لقد كانوا ياملوننا بمعاملة حسنة مثل بقية زملائنا الأوربيين الورديين من فرنسا . وكانوا يتوجهون بالكلام اليينا على المحصول لئلا نفهم الهمجة القبايلية ...

لم يولد فيهم استشهاد عبروش وقد علم الأسرى يموت عبروش بعد يومين أو ثلاثة من وقوع الإشتباك في بوسعادة وكان الحراس يتهايمون بأن عبروش قد مات . ولكن لم يظهر عليهم أي شعور من عواقب الحادث بل كانوا يرددون بأنه (مكتوب)

وفي ١١ ماي جانا القائد الذي تول قيادة الولاية الثالثة بعد « عبروش » وقال لنا : اني احمل لكم خبرا سعيدا فاننا سنطلق سراحكم يوم ١٨ ماي جميعا من مدنيين وعسكريين . فقد وعظنا أواخر من مكثنا بالقطيع سراحهم ثم دارنا الطيب في يوم ١٦ ماي وسلم لنا ملابس نظيفة . وقبل ذهابنا قال لنا سكرتير الولاية الثالثة : اننا لا نطلقكم من أجل الدعاية في الخارج ولكنا نرجع إليكم بزيكم بدافع انساني محض

وعند توديعنا فاحفنا بنود جيش التحرير الوطني بود غايص وقالوا لنا انهم مسرورون من أجل سراحنا .

هذه تصريحات للصف الفرنسية ، تطابق تصريحاتهم لنا . فليشهد الرأي العام العالمي ، وليقارن بين هذه المعاملة السخية وبين ما يلقاه جنود جيش التحرير ومناضلوا الجبهة على أيدي الملاحدين الفرنسيين عندما يقعون في قبضتهم .

المجاهد، ج2، 1959/6/1، ص 142.

أريحية جيش التحرير وقضية الأسرى الفرنسيين

في يوم ٤ جوان اجازي أصدرت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية حررت الصليب الأحمر الجزائري جيش التحرير الوطني الجزائري في سبيهم من الأسرى الفرنسيين الذين كانوا في الأسر منذ بداية الحرب العالمية الثانية .

وقد صدر هذا البلاغ المطلق في ١٠ جوان ١٩٥٩ .

وقد صرح هذا الأسير أمام مندوب الصليب الأحمر الفرنسي بأن جيش التحرير قد عاملة معاملة شبيهة وعالية من أصابعه في هذه المعاملة .

وقد صرح بأنه كان يتناول طعاما جيدا ويأخذ مصاريقه الخاصة وحجته من السباير مثل جنود جيش التحرير .

وفي داخل الجزائر بالقرب من مدينة قسنطينة أطلق جيش التحرير سراح ماري جيزوي سريو والممرجة العسكرية جينيتو والامير الفرنسي ووجي تايبا وفقا لأوامر الحكومة الجزائرية .

وكان وقوع الانسة (ماري جيزوي سريو) في الأسر يوم ٢ ماي الماضي سببا في مظاهرات عاصفة قام بها الفرنسيون في قسنطينة وحرضوا فيها بالتهوب والغرب والإحتفاد لثعديين

الانسة جيزوي سريو تتحدث بحماس عن معاملة العرقية

والعنة الاسيرة والتيت جيش التحرير

بعد ان تيت عبر الجيش الفرنسي وقطلة قررت الحكومة الجزائرية سحق اختيارها واستجابة منها لأموال اسانية

اطلاق سراح (ماري جيزوي) وجيش الأسرى الاشرين وتم تقيدها جدا الغرو بسرعة جد اعلاية وعاد (ماري

الانسة جيزوي سريو تتحدث بحماس عن معاملة العرقية

والعنة الاسيرة والتيت جيش التحرير

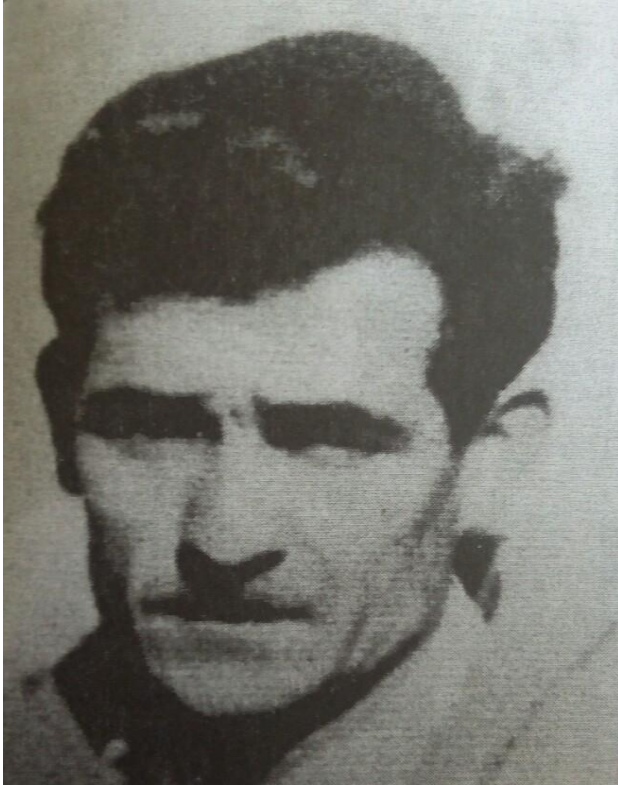
بعد ان تيت عبر الجيش الفرنسي وقطلة قررت الحكومة الجزائرية سحق اختيارها واستجابة منها لأموال اسانية

اطلاق سراح (ماري جيزوي) وجيش الأسرى الاشرين وتم تقيدها جدا الغرو بسرعة جد اعلاية وعاد (ماري

المجاهد، ج2، 1959/6/14، ص 151.

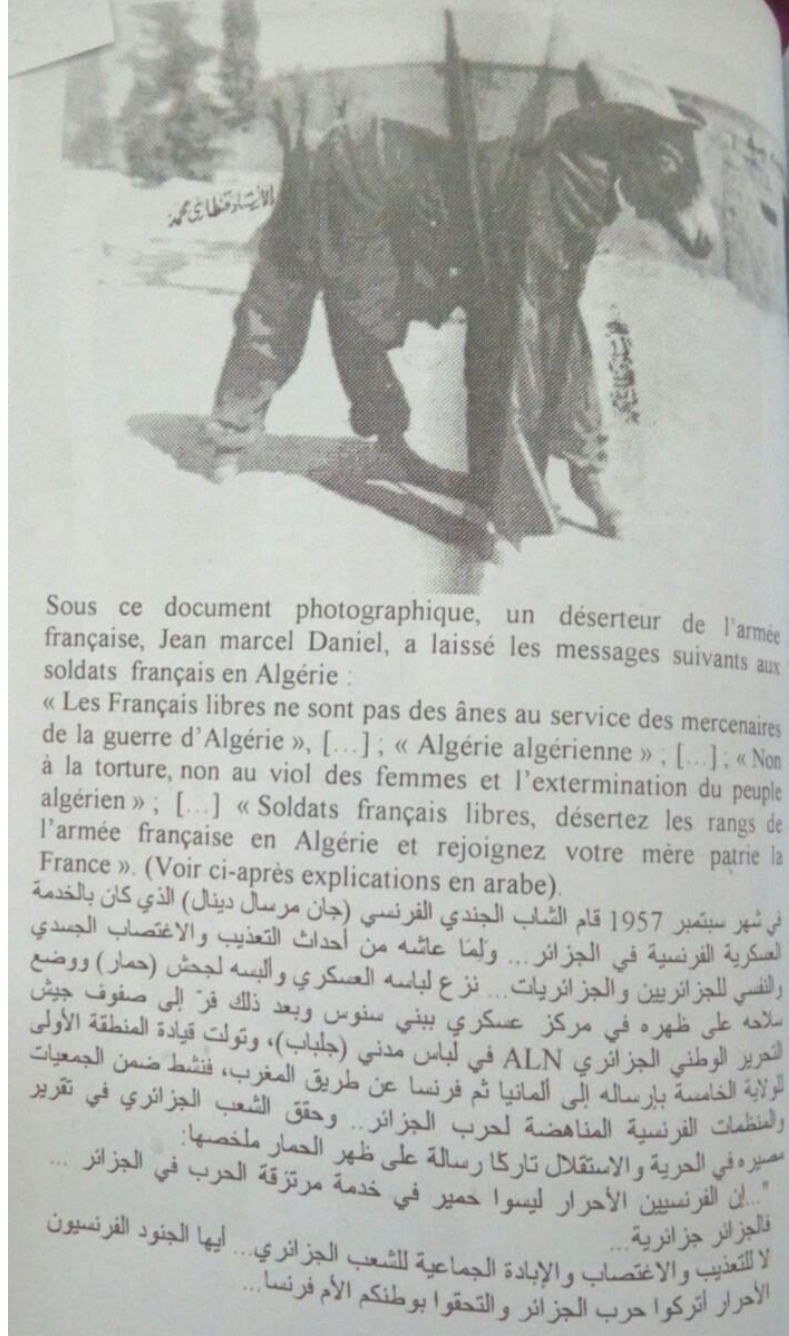


عبد الرحمان طالب



فرناند إيفيتون

الملحق رقم (06): صورة معبرة لرفض أحد الجنود لسياسة التعذيب



Sous ce document photographique, un déserteur de l'armée française, Jean marcel Daniel, a laissé les messages suivants aux soldats français en Algérie :

« Les Français libres ne sont pas des ânes au service des mercenaires de la guerre d'Algérie », [...] ; « Algérie algérienne » ; [...] ; « Non à la torture, non au viol des femmes et l'extermination du peuple algérien » ; [...] « Soldats français libres, désertez les rangs de l'armée française en Algérie et rejoignez votre mère patrie la France ». (Voir ci-après explications en arabe).

في شهر سبتمبر 1957 قام الشاب الجندي الفرنسي (جان مرسل دينال) الذي كان بالخدمة العسكرية الفرنسية في الجزائر... ولما عاشه من أحداث التعذيب والاعتصاب الجسدي والنفسى للجزائريين والجزائريات... نزع لباسه العسكري واللبسه لجيش (حمار) ووضع سلاحه على ظهره في مركز عسكري ببني سنوس وبعد ذلك فرّ إلى صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري ALN في لباس مدني (جلباب)، وتولت قيادة المنطقة الأولى للولاية الخامسة بإرساله إلى ألمانيا ثم فرنسا عن طريق المغرب، فتنشط ضمن الجمعيات والمنظمات الفرنسية المناهضة لحرب الجزائر.. وحقق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في الحرية والاستقلال تاركا رسالة على ظهر الحمار ملخصها:

"...إن الفرنسيين الأحرار ليسوا حمير في خدمة مرتزقة الحرب في الجزائر ... فالجزائر جزائرية... لا للتعذيب والاعتصاب والإبادة الجماعية للشعب الجزائري... أيها الجنود الفرنسيون الأحرار أتركوا حرب الجزائر والتحقوا بوطنكم الأم فرنسا..."

تامي مجير اتجاه الحائط ومذكرات محكوم عليها بالإعدام، ترجمة موهوب حروش الجزائر،

2013، ص 133.

ملحق رقم (07): قائمة الموقعين على نداء الإثني عشر.

- Henri Alleg : مدير سابق لجريدة (Alger Republicaine).
- Jossett Audin : ارملة موريس اودين.
- Simone de Bollodiére : ارملة الجنرال باريس دي بلارديار.
- Gisile Halimi : محامية جميلة بوباشا.
- Nicole Dreyfuse : محامية اصغر الشابات باية حسين وجوهر اكرور.
- Laurent Shwartz : عالم بالرياضيات ورئيس لجنة اودين.
- Germaine Tillo : عالمة بالسلالات.
- Noël Favrelière : مجند هارب من الجندية.
- Alban Litchi : مجند هارب من الجندية.
- Madeleine Rébérioux : مؤخة وكاتبة لجنة اودين.
- Jean Pierre Vernant : مؤرخ ومقاوم.
- Pierre Vidal Naquet : مؤرخ.

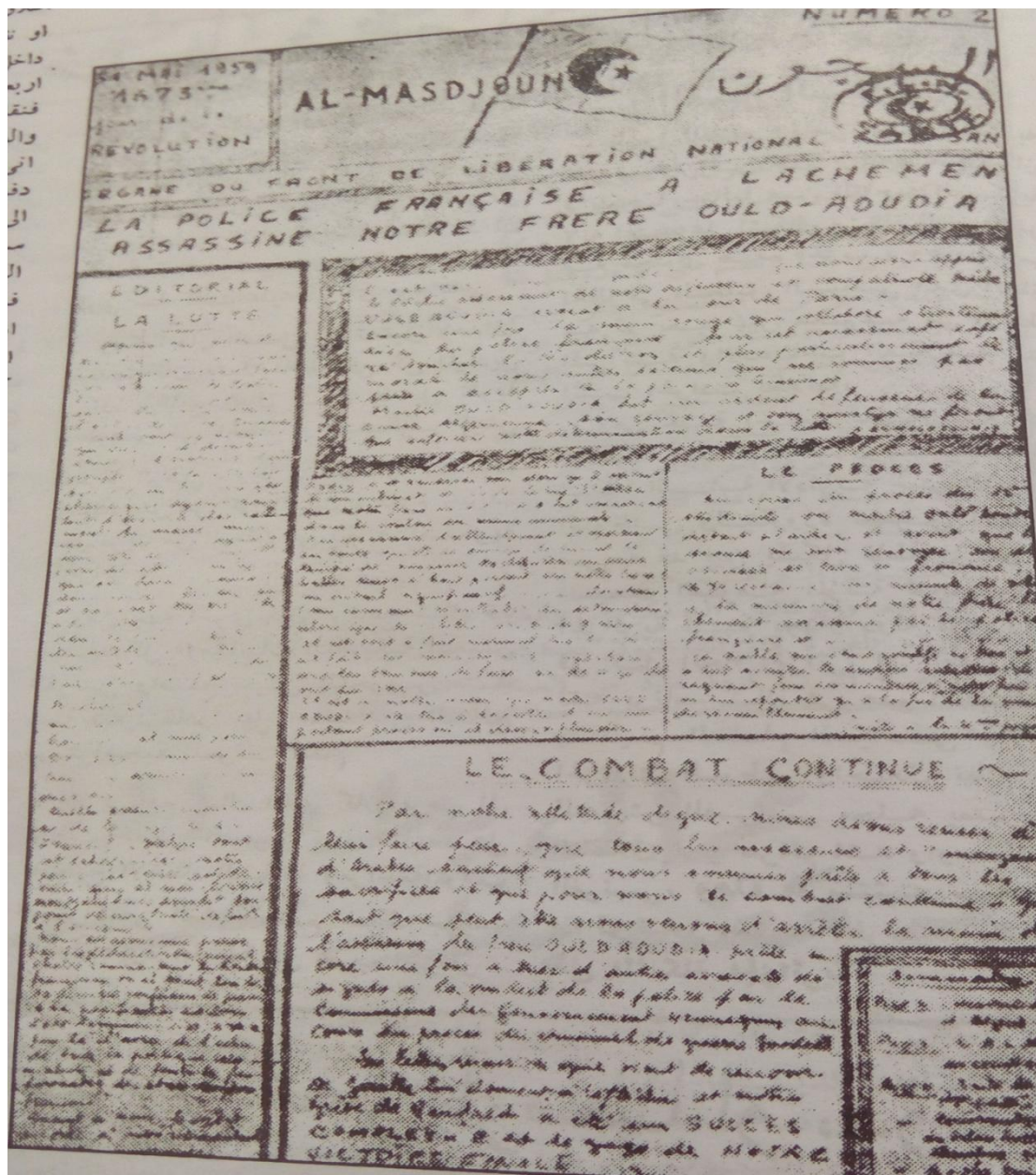
مقطع نص البيان: سوف تبقى الذاكرة الفرنسية، والذاكرة الجزائرية بضفتي المتوسطة، تستحوذ عليها الهواجس من طرف الولايات التي اتسمت بها حرب الجزائر، مادامت الحقيقة لم يصرح بها، ولم يعترف بها من الممكن اليوم ترقية مسعى الحقيقة، الذي لا يترك شيئا في الخفاء. أن الشهادة الجديدة بفرنسا لجزائرية، والتي نشرت في الصحافة، والذي تجعل التعذيب في مقام الاتهام، لا تستطيع أن تبقى دون متابعة ولا عقاب، فالصمت الرسمي سوف من المحتمل أن يضاف إلى جريمة الفترة الراهنة كغلطة اليوم [...] وينبغي على فرنسا، نظرا لمسؤولياتها ان تدين التعذيب الذي تم انجازه باسمها أثناء حرب التحرير [...] فإننا نطلب من السيد Jacques Chirac والسيد Lionel Jospin الوزير الأول أن يستنكروا هذه الممارسات عبر إعلان عمومي، ثم ندعوا الشاهدين والمواطنين للتعبير فيما يخص هذه المسألة التي تعرض إنسانيتهم للخطر.

ملیكة القورصو: مرجع سابق، ص 40، 41.

الملحق رقم (08): صورة لأعمال التعذيب تتواصل وتتفاقم في عهد الجمهورية الخامسة



المجاهد، ج2، 1959/5/1، ص108.



قائمة المصادر والمراجع

أولا / القرآن الكريم

سورة يوسف الآيتين 25- 32 .

ثانيا / المصادر:

أ - الكتب العربية و المعربة :

- 1 - إبراهيمي أحمد طالب : آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 5، دار الغرب جزائريين(1954-1962)، دار النشر فرانسوا ماسيرو، باريس، 1962.
- 2- (—————،—————): رسائل من السجن (1957-1961)، تر: صادق مازيغ، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 3- أبو العلا محمد سليمان: صفحات من الكفاح لمجاهدي القرارة في الثورة التحريرية، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
- 4- أرنو جورج وفرجاس جاك: دفاعا عن جميلة بطللة العرب في الجزائر، دار ثالة، الجزائر، 2013.
- 5- الأزرق أحمد: مذكرات مناضل ،مشاهد ووقائع(1955-1958)، دحلب، 1999.
- 6- أفينو باتريك و بلانشايش جون: حرب الجزائر ملف و شهادات، تر: بن داود سلامنية، ج 1، دار الوعي ، الجزائر، 2013 .
- 7- اوساريس بول: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة(1957-1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- 8- بخليلي عبد القادر: مذكرات عبد القادر بخليلي، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2012.
- 9- البشير أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دارشالة، 2009.
- 10- بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007. 1987.
- 11- بوزاهر حسين: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة(1830-1962)، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2001.
- 12- خياطي مصطفى: المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر: نسيمة غري ، منشورات ANEP، د س.

- 13- سارتر جون بول: عارنا في الجزائر، تر: عائدة وسهير إدريس، دار الأدب، بيروت، 1975.
- 14- سيمون بيير هنري: ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج شعبان، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1957.
- 15- الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- 16- عزوي محمد الطاهر: ذكريات المعتقلين، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996.
- 17- فرجاس جاك: جرائم الدولة، الكوميديا القضائية، قراءة موسى زمولي، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.
- 18- قروج جاكليين: مداشر وسجون، تر: نسيم مسيعة، مراجعة عبد المجيد سالم، إصدار وزارة المجاهدين، 2013.
- 19- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1997.
- 20- قنطاري محمد: من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، الجزائر، 2009.
- 21- كسال باتريك وجيوفاني بيريلي: الشعب الجزائري والحرب، رسائل وشهادات، 2005.
- 22- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب، باتنة 2010.
- 23- مجبر تامي: اتجاه الحائط و مذكرات محكوم عليها بالإعدام، تر: موهوب حروش، الجزائر، 2013.
- 24- محمد صايكي: مذكرات شهادة تائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2003.
- 25- ملاح عمار: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، حقائق ووثائق عن الثورة التحريرية، قناة الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، 2003.
- 26- الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
- 27- اليغ هنري: مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصة.

ب - الكتب الأجنبية

1- Amare Hachia :A main NUE ... PRESQUE,IMP
RIMEL,AWED,ALGERIE,2016.

2- Daniel jamilaAmraneminne: laguerre d'Algerie(1954-1962)
preface andouses.edition rahma.alger.1993.p149. "Femmes au comtba

ثالثا/ المراجع

أ -الكتب العربية و المعربة :

1- أوكيل امين: محاضرات في القانون الدولي العام، المبادئ والمصادر، قسم التعليم القاعدي،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ، 2015/2014.

2 - بارور سليمان: محمد العربي بن مهدي، دار الهدى، 1989.

3- بزيان سعدي:جرائم فرنسا في الجزائر،دار هزيمة، 2005.

4- بن عطا البيوك موفق :القانون الدولي الانساني في ظل النزاعات الدولية ،كلية التدريب قسم
البرامج التدريبية ، الرياض ، 2012 .

5- بن مسغر الوادعي سعيد: فقه السجن والسجناء، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،
الرياض، 2004.

6- بوصفصاف عبد الكريم: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية
سطيف 1954-1962،دار البعث، قسنطينة ،1998.

7- بوعزيز يحيى : ثورات الجزائر في القرنين 18-20، منشورات المتحف الوطني
للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار،الجزائر، 1996.

8- (—،—): من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، ج1، دار
البصائر،الجزائر، 2009.

9- بومالي أحسن : أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية
الجزائرية(1954-1962، دار المعرفة،الجزائر، 2010.

10- الجنيدى خليفة وآخرون:حوار حول الثورة، ج3، - دار موفم، الجزائر، 2009.

- 11- جوان كلود: جنود جلادون، عندما يتحول العساكر إلى آلة للتعذيب، تر: احمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2013.
- 12- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، دار الهدى، الجزائر، 1987.
- 13- حمدي احمد: الثورة الجزائرية والإعلام، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.
- 14- خيضر إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج 2، دار الغرب، وهران، د.س.
- 15- رشاد علي عبد العزيز موسى: دراسات في علم النفس المرضي، ط2، مؤسسة المختار، القاهرة، 1998.
- 16- زبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- 17- الزبيري العربي: المثقفون الجزائريون والثورة، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
- 18- سعدي خميسي: معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، د.س.
- 20- شريط لخضر وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط.خ، م. م. و.د. ب في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007.
- 21- الصديق محمد الصالح: كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، 2005.
- 22- صغیر مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- 23- طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1957-1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013.
- 24- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، ط.خ، دار الفجر، 2005.
- 24- عبد الكامل حويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.
- 25- عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مطبعة مديولي، د.س.
- 26 - عزيز محمد: جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، ط 1، الكويت، 1975.
- 27- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ربحانة، الجزائر، 2002.

29- القورصو مليكة: التعذب في ميزان النقاش، ملف جن مولير، تقديم بيار شولي، منشورات دحلب، 2013.

30- كورناتون ميشال: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تقديم تيليوت، تر: أ. صلاح الدين، ط1، منشورات السائحي، 2013.

31- لزرق مغنية: التعذيب وإنحطاط الإمبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد، دار الحكمة، الجزائر، 2011.

32- ليوزو كلود: العنف. التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2007.

32- مبروك لعوج: الطب العقلي في عهد الاستعمار الفرنسي، دار القصة، الجزائر، 2012.

33- المقلاتي عبد الله ولميش صالح: مصر والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

34- منغور أحمد: الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير الجزائر، 2013.

35- منغور: إسحاق إبراهيم الموجز في علم الاجرام والعقاب، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الاسلامي، بيروت، د.س.

36- مؤلف مجهول: أحكام ومعاملة السجناء في الاسلام، ط1، مكتبة المنار، مطبعة الفيصل، الكويت، 1987.

37 - نجاوي بوعلام: الجلادون (1830-1962)، منشورات ANEP، 2007.

ب- الكتب الأجنبية

1- Bausselham Hamid :Guerre Dalgerie (1954 /1962) , Edition Rahma ,Alger ,sep 2000.

2- ben zine Abdelhamide:LambeseM, Edition ANEP,Algerie.2001 .

3- Raphael branche.la torture et l'armée pendant la guerre.d'algerie1954-1962. Editiins.gallimard.2001.

4- thénauh Sylvie t: H istoire De la Gerre D'indépendance Algrienne,Elmaarifa édition Flammarienne,2010.

رابعاً/ القواميس والموسوعات:

- 1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، جامعة القاهرة، د.س.
- 2- جيرافو كورنو: معجم المصطلحات القانونية (مادة عقل)، تر: منصور القاضي، ط 1، بيروت- لبنان، 1998 .
- 3- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، إ. محمد نعيم العرقسوس، ط 8 ، مؤسسة الرسالة، 2005.
- 4- كورنو جيرافو: معجم المصطلحات القانونية (مادة عقل)، تر: منصور القاضي، ط 1، بيروت، لبنان 1998 .
- 5- مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
- 6- المنجد في اللغة العربية المعاصرة: مادة عقل، ط 2، دار المشرق، بيروت ، لبنان، 2001 .
- 7- المنجد في اللغة والأعلام: (مادة عقل)، ط1، دار المشرق، بيروت - لبنان.

خامساً/ المجلات و الدوريات :

- 1- للبصائر، ع327، 1955/7/15.
- 2- للبصائر، ع330، 1955/8/26.
- 3- للبصائر، ع349، 1956/1/13.
- 4- للمجاهد، . ع 44، 1959/6/14.
- 5- للمجاهد، ع46، 1959/6/29.
- 6- للمجاهد، ع 59، 1960/1/11.
- 7- للمجاهد، ع 60، 1960/1/25.
- 8- مجاهد، ع 66، 1960/4/18.
- 9- للمجاهد، ع 69، 1960/5/30.
- 10- المجاهد ، ع89، 1960/5/30.
- 11- المجاهد ، ع90، 1961/2/27.
- 12- إبراهيم فنجان الامارة، فريال صبري علي: جون كينيدي والثورة الجزائرية (1957-1962)، مجلة ابحاث ،المجلد 37، ع3، البصرة، 2012
- 13- برشان محمد: أساليب التعذيب بالمركز العسكري "دزيرة " بمنطقة عين الصفراء (1958-1962) ، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012 .
- 14- بعثمان عبد الرحمان: المعتقلات الفرنسية في منطقة توات، معتقل حاسي صاكة (1958-1959) أنموذجاً، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012 .

- 15- بليل نور الدين: (المعتقلات والسجون الفرنسية رحلة الآلام والعذاب والموت)، مجلة الراصد، ع 1 ، جانفي 2002.
- 16- بوسباك فوزية: (الثورة الجزائرية في المحافل الدولية)، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، ع 3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- 18- حقوق الإنسان والسجون، مرشد مدرب موظفي السجون على حقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة، ع 11 ، نيويورك وجنيف ، 2004 .
- 19- حماني أحمد : ثورة داخل السجون ، مجلة نوفمبر ، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر، السنة الثالثة، العدد 6 ، جوان 1974.
- 20- حمايدي بشير: (السجن الإستعماري وشهادة سجناء معسكر)، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012 .
- 21- خلاصي علي: (صور التعذيب في الجزائر)، مجلة أول نوفمبر، ع 35 ، الجزائر، جوان 1979.
- 22- خيار خديجة لصفير: (مذكرات مناضلة)، مجلة نوفمبر، ع 44 ، 1980.
- 23- السبتي غيلاني: الإعدام خارج الإطار القانوني (محمد العربي بن مهيدي أنموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 17، 2012، ص 176.
- 24- السعيد هارون محمد: (صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية)، مجلة المجاهد، ع 1143، 1982.
- 25- سيدهم فاطمة الزهراء: أنواع المعتقلات ودور المساجين في النضال الوطني، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012 .
- 26- شرف الدين أحمد رضوان: (التعذيب قراءة في جريدة المجاهد، 1957-1962)، مجلة المصادر، ع 8، ماي 2003.
- 27- شوقي سمير: جرائم الإستعمار الفرنسي على ضوء الأعراف الإنسانية، مجلة العلوم الانسانية، ع 4، جامعة سطيف 2 ، ديسمبر 2015 .
- 28- عبايد بلعيد، زبير عبد الجليل: السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية اثناء الثورة التحريرية، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر، مصلحة البحوث والتوثيق، الجزائر، 2010.
- 29- عبد الله الحمير: المرأة كرمز للإثارة والثورة وحاملة للرسالة التحريرية، جريدة القدس العربي، العدد 8224، 12 سبتمبر 2015.
- 30- عسال نور الدين: المواقف المختلفة من التعذيب الإستعماري الفرنسي أثناء حرب التحرير، م. ن. د. ج. ت، ع. خ، 2012 .

- 31- علوي مصطفى: السجون والمعتقلات بمنطقة الساورة، سجن بلهادي بالقنادسة أنموذجا، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 32- فكاير عبد القادر: التعذيب الفرنسي للجزائريين في السجون والمعتقلات، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 33- قبايلي هواري: مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية، مزرعة أمزيان أنموذجا، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 34- القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، مجلة المقاومة، ع12، 5 جانفي 1958 .
- 35- كريب عبد المالك (معتقل تورين "صبرة" الوجه الدفين للجريمة الإستعمارية)، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 36- كريم ولد نبيه: محتشدات منطقة سيدي بلعباس، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 37- لونيسي إبراهيم المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين)، م.ن.د. ج.ت، ع.خ، 2012 .
- 38- محمد باجي :سياسة التعذيب الإستعمارية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة، المصادر ، عدد 13.

سادسا/ الملتقيات و المنتديات:

- 1 -- منتدى باحثي شمال افريقيا: تحقيق عن التعذيب في الجزائر، مشروع للشهادة والتوثيق التاريخي، ط11 ، معهد الهقار، جنيف 2003.
- 2 أحمد سي علي: حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، الملتقى الخامس للقانون الدولي الإنساني، يومي 9 و10 نوفمبر 2010، جامعة حسية بن بوعلي ، الشلف.
- 3 -تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع و أحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة ، ج1 ،التقرير السادس ، 20 اوت 1956 الى نهاية 1956.
- 4 سلسلة رموز الثورة الجزائرية: الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، 2000 .

سابعا/ اللقاءات

- 1 -لقاء شخصي مع المجاهد عمار حشية، يوم 19أفريل 2017 ، الساعة 11:00 ، متحف المجاهد بالوادي.

ثامنا/ المذكرات و الرسائل الجامعية

- 1- بطاهر حبيبة و عنترى حميدة: التعذيب الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية (1954-1962) الولاية الرابعة أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، جامعة خميس مليانة، 2013/2014.
- 2- بكار فائزة: إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، دراسة تاريخية. م.ل.ش. الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، إ. احسن بومالي، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، جانفي 2010
- 3- بن زية حبيبة: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، معتقلا الجرف، قصر الطير كنموذجين، مذكرة لنيل شهادة التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009/2010.
- 3- الدام محمد: السجون الفرنسية بالجزائر-سجن لامبيز نموذجا- (1954-1962)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2012.
- 5- دبوب محمد: صفيحة المجاهد ودورها في الإعلام الثوري، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998
- 6- زغود جغلول: حالة الطوارئ وحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2004/2005.
- 7- كركيل عبد القادر: التنظيم الإعلامي في الثورة الجزائرية (1954-1962)، ش. الماجستير في التاريخ، فرع تاريخ الثورة، 2000/2001
- 8- كشير بناجي جارية: السجون الإستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (برباروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954-1962)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2002/2003.
- 9- كلانمر أسماء: الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج للمحبوسين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2011/2012.
- 10- منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005/2006
- 11- هبول صونيا: موقف النخبة الفرنسية المثقفة من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة، بسكرة، 2015/2016.

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر و عرفان
	قائمة المختصرات
07	مقدمة
	الفصل الأول: أشكال ونماذج المؤسسات العقابية
14	المبحث الأول: أشكال المؤسسات العقابية.
21	أولاً- السجون.
30	ثانيا : المعتقلات.
36	ثالثا: المحتشدات.
40	رابعا: مراكز التعذيب.
44	المبحث الثاني: نماذج عن المؤسسات العقابية (السجون).
44	أولاً: سجن سرکاجي.
47	ثانيا: سجن لمبار.
50	ثالثا: سجون أخرى.
	الفصل الثاني: الحياة داخل المؤسسة العقابية والتنظيم الثوري بها
56	المبحث الأول: حياة السجين داخل المؤسسة العقابية.
69	المبحث الثاني: السياسة الإستعمارية داخل المؤسسة العقابية.
80	المبحث الثالث: التنظيم الثوري داخل المؤسسة العقابية.
	الفصل الثالث: المواقف من التعذيب داخل المؤسسات العقابية
91	المبحث الأول: الموقف الفرنسي
113	المبحث الثاني: الموقف الجزائري
123	المبحث الثالث: الموقف الدولي
131	الخاتمة
135	الملاحق
146	قائمة المصادر والمراجع
	فهرس المحتويات

